مصر

التى فى خاطرى

السفير

صلاح الدين إبراهيم

الناشر: مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكترونى adabook@ hotmail. com

الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥م

إهداء

لم أجد أفضل من هذه الصفحات لأقدمها كذكرى لمن علّمانى وغرسا فى قلبى حب الوطن والانتماء إليه.. والدىَّ رحمهما الله سبحانه وتعالى. فحب الوطن والعمل الجاد فى خدمته هو خير ما يستطيع أى إنسان أن يتقدم به لأرض وطنه. فما بالك إذا كان هذا الوطن هو أرض الكنانة التى ورد ذكرها فى القرآن الكريم أكثر من مرة.

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

كان طبيعيًا أن يكون حيز الاهتمام بشئون الوطن وهمومه كبيراً مع بداية اتجاهى إلى الكتابة العامة منذ قرابة عشر سنوات. . فمشاكل وهموم الوطن، والمشاركة الجادة فى تناولها واجب لا يمكن إغفاله.

والمقالات التى يتضمنها هذا الكتاب رأيت تجميعها فى ثلاث مجموعات: أولاها الآمال والأحلام التى ترتبط بمصرنا أم الدنيا». . وثانيها يدور حول وقفة مع النفس والضمير فى مواجهة مشاكلنا. . وثالثها ما أراه من مقترحات ووسائل للخروج والتغلب على هذه المشاكل. ولقد وجدت فى هذا الخيار ما قد يساعد على متابعة ما تناولته من آراء ومقترحات تدور حول هذه الموضوعات.

عسى أن يجد فيها القارئ. . ما قصدت إليه من فتح مجال المساهمة والاهتمام بالشأن العام. خاصةً ونحن على أبواب مرحلة جديدة من تاريخ أمتنا. . وفقنا الله سبحانه وتعالى جميعًا إلى خدمة مصرنا العزيزة.

القاهرة، أبريل ٢٠٠٥ **صلاح الدين إبراهيم**

مصر أم الدنيا

تتردد هذه المقولة على لسان جميع المصريين ليس من باب التفاخر، كما قد يتبادر إلى الذهن، بل إن لها جذوراً ترجع إلى تاريخ مصر القديم..

وتاريخ مصر القديم، وإن كان هو الأصل لكثير من تقاليدنا وعاداتنا، إلا أن معرفتنا به تقل بكثير عن معرفة غيرنا من الشعوب، التى تهتم بالحضارة والتاريخ الفرعونيين، وبمراحلها المتعاقبة.

ففى الموسوعة المعروفة «علم المصريات»، والتى تصدر باللغة الفرنسية، إشارة إلى أن الحكمة والقدرة على القيادة التى كان يتمتع بها حكام مصر القدامى من الفراعنة والمعروفة في اللغة الهيروغليفية القديمة باسم «مات» MAAT هى ما يعينهم على موازنة شئون الحكم بعدل وسهولة رفعتهم فى أعين المواطنين والرعية فى ذلك الوقت إلى درجة التقديس.. وهى فى مجموعها صفات كان يتصف بها الكهنة والكتاب والقضاه مع اتساع رقعة الدولة وبداية تنظيمها.. ولم يكن غريبًا أن تبدأ أول دعوة

للتوحيد على يد الفرعون اخناتون فى مصر القديمة.. وكان إشعاع مصر الحضارى والثقافى والفلسفى هو البداية للحضارات الأخرى التى انتشرت على حدود مصر سواء جنوبًا أو شمالاً.

* * *

كما أن الديانات السماوية الثلاثة وهى: اليهودية والمسيحية والإسلام كانت إما مرتبطة بحضارة مصر على مر التاريخ، أو أن مصر قد ورد ذكرها فى هذه الديانات كما جاء فى ديننا الحنيف.. ولا ريب أن عدد الرسل الذين ورد ذكرهم فى القرآن الكريم وهم ٢٥ رسولاً كانوا جميعًا رسلاً من نفس المنطقة تقريبًا، شرقًا أو غربًا، شمالاً أو جنوبًا.. هذا بخلاف غيرهم من الرسل الذين جاءوا بدعوات مختلفة فى مناطق العالم القديم، وخاصة فى آسيا والشرق الأقصى.. وليس مجال هذه العجالة استعراض بالتحليل أو التفسير لهذه الأصول وهذه الفلسفات.. وإنما الغرض الأساسى من هذه السطور الإشارة إلى أهمية التاريخ وتدريسه لكى يكون منارًا للأجيال القادمة.. ولتعريفها بحضارتنا وعراقة مصرنا أم الدنيا.

فى إحدى زياراتى لإيطاليا وقع فى يدى كتاب التاريخ الذى يدرس بالمدارس الثانوية هناك، وفوجئت عندما تصفحته بأن المساحة المتاحة فى هذا الكتاب لتاريخ وحضارة مصر تفوق ما هو وارد فى كتب التاريخ المصرية التى تدرس لطلبتنا، والتى لا تزيد عن قشور من تاريخ مصر الفرعونى والقديم، بينما يتباهى العالم أجمع بهذا التاريخ وتلك الحضارة. ولم أجد تفسيرًا منطقيًا لما لاحظته، بينما هذا التاريخ هو المصدر الأول للسياحة فى مصر على مر السنين وهو ليس عارا يجب علينا إخفاؤه أو التخلص منه أو حتى التقليل من التعريف به.

وليس مجالنا هنا الإشارة للأسباب التى دعت الدولة فى السنين الخمسين الأخيرة إلى إغفال هذه الأصالة وهذا التاريخ، الأمر الذى ترتب

عليه فى مرحلة من المراحل تنصل الكثير منا من الإشارة إلى انتمائهم إلى هذا البلد العريق.

إن دخول الإسلام مصر وما ذُكر عن «دخول مصر آمنين» -ودور مصر فى إعلاء شأن الإسلام على مر السنين لا يلغى تاريخ هذا البلد العريق- بل إنه يضيف إليه مساحةً جديدةً.

إن الفهم الحقيقى لتاريخ مصر يدعونا إلى الاهتمام بتاريخ هذا البلد وتعريفًا أمينًا به لأبناء هذا البلد وللأجيال الصاعدة.

وكما جاء على لسان الكاتبة الفرنسية كرستيان نوبلكور «فى كتابها الأخير الذى صدر فى فبراير ٢٠٠٥ عن تاريخ وحضارة مصر الرائعة» حيث أشارت:

ربما لو عرف المصريون تاريخهم جيدصا لأحبوه وقدَّروه مثل سائر البلاد. إن على كل مصر أن يعرف ما قدمه للعالم من حضارة. حتى لا يصدق أنهم سوف يعلمونه إياها!! وعلى المصرى أن يتعرف على تاريخه ويعيه تمامًا ويبدأ من حيث توقف؛ لأن حضارته كما يقول علم المصريات لديها الإجابات على كل الأسئلة.

****

الحلم المصرى

لكل شعب من الشعوب مجموعة من الطموحات والآمال والأهداف والتطلعات تكون فى مجملها، ما يسمى «بالحلم الوطنى» وهذا الحلم الوطنى الذى يجتمع حوله كافة أبناء الأمة ويحدد العلاقة التى تجمع بين أبناء الوطن والوطن نفسه والمتمثل فى الأرض والعرض والهدف.

ولا ريب أن الحلم العظيم الذى يحيط بشعب من شعوب العالم هو الإيمان بالوطن والتفانى فى كيانه.. هذا التفانى الذى يعتمد فى المقام الأول على القدرة على التضحية والبذل والعطاء، فى سبيل عزة هذا الوطن والعمل على الارتقاء بشأنه وقامته فى ميدان المقارنة بغيره من شعوب الأرض وكياناتها المختلفة..

والشعوب العريقة التى حققت على مر التاريخ حضارات ومدنيات لايزال عبقها وآثارها موجودة حتى يومنا هذا، قليلة وبارزة، بسبب حلمها الوطنى.

ولا ريب أن الحضارة المصرية تأتى فى المقام الأول، فهى أولى الحضارات وأعرقها وأوسعها نطاقًا وأكثرها آثارًا وتأثيرًا على مر السنين، إلى الحد الذى لاتزال كثير من أسرارها لم يُكشف بعدُ، رغم مرور أكثر من سبعة آلاف سنة على انطلاقها.

والحلم المصرى الذى تجسد منذ آلاف السنين لم تتمكن كل مراحل التدهور والاضمحلال، أو مراحل النسيان والضياع، أن تؤثر عليه، بل إنه

لايزال واضحًا أمام أعيننا جميعًا، وإن كانت قدرتنا على بعثة وتنميته تختلف من عصر لآخر.

والحلم المصرى هو جزء من كيان كل منا.. يعيش داخل كل إنسان ينتمى إلى هذا الوطن العريق.. وإن كانت قدراتنا على الإحساس بهذا الحلم فرادى أو جماعات تختلف من وقت لآخر.. إلا أن هذا الشعور فى نهاية المطاف شعور إلهى حقيقى، يجب على كل فرد منا أن يبحث عنه بداخله ويترجمه إلى عمل جاد لخدمة هذا الوطن، فى أى صورة من الصور، وفى حدود قدراته على العطاء، وأذكر هنا مقولة الرئيس الأمريكى كنيدى: «إنه يجب أن نساءل أنفسنا عما نستطيع أن نقدمه لوطننا قبل التساؤل عما نستطيع أن نستفيد به من ورائه».

ولا ريب أننا فى الوقت الحالى أكثر ما نكون حاجة إلى وقفة مع النفس لكى نتساءل: ما هى حقوقنا وواجباتنا؟.. فالتقدم والتمدين ما هو إلا محصلة التضحيات التى يقدمها مواطنو أى أمة من الأمم.

فإذا كان لأى شعب من شعوب العالم حلم وطنى يسعى إلى تحقيقه فالحلم المصرى هو أكثر هذه الأحلام وأعرقها.. ومن هذا المنطلق أكثرها حاجةً للرعاية والاهتمام.

* * *

وإذا كانت الأديان السماوية قد أنزلها الله سبحانه وتعالى لكافة عباده فى مشارق الأرض ومغاربها بهدف إعلاء شأن الإنسان وتقويم صفاته ودعوته إلى الهداية والإيمان بالواحد الجبار والعمل فى الدنيا ابتغاء وجه

الله سبحانه وتعالى. . كذلك فإن الأحلام الوطنية تهدف إلى نفس الشىء ولكن فى حدود الوطن نفسه وفى نطاق التاريخ والجغرافيا المحيطين بهذا الوطن ومواطنيه.

ومن هذا المنطلق تأتى أهمية التاريخ ومعرفته وتدريسه للأجيال.

فالتاريخ هو عماد أى حلم وطنى، وتجارب الشعوب هى مصدر قواعد تحركها، ومبادئ إيمانها، وأساس تطويرها، وليس هناك فى المحيط العالمى حضارة زاخرة بالكثير من القواعد والمبادئ والقيم كالحضارة المصرية.

ومقولة «مصر أم الدنيا» مقولة لها أساسها التاريخى، فكثير من العلوم والآداب والأصول التى تسير عليها فى عالم اليوم مرجعها هذه الحضارة، وما يوجد على جدران معابدنا القديمة من كتابات ما هو إلا تأكيدات لهذه المقولة وليس هذا بالغائب عن الكثير منا ولا يجب أن يكون.

إن وجود هذا الكم الكثير من آثارنا فى متاحف العالم المختلفة وفى ميادين عواصم كثيرة فى أوروبا لخير دليل على مدى عمق هذه الحضارة.

كل ذلك يدفعنا إلى ضرورة تعميق الاهتمام بتدريس تاريخ مصر، قديمه وحديثه، بمدارسنا. وهى البلد الذى جاء ذكره فى الأديان السماوية وخصها الإسلام بالذكر خمس مرات.

والحلم المصرى الذى ندعو لاحيائه بهذه السطور القليلة هو تجسيد لما نستطيع جميعًا تحقيقه، رفعة لهذا الوطن من جهة وتحسينًا لأوضاع المواطنين فى جميع الميادين من ناحية أخرى.

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال برنامج عام نتفق عليه جميعًا يعالج من خلاله كافة السلبيات التى تحيط بمجتمعنا فى الوقت الحالى.

* * *

ويتصدر موضوع التنمية البشرية رأس قائمة الموضوعات التى يدعونا تحقيق هذا الحلم العظيم إلى الاهتمام بها.

والتنمية البشرية من الصعب التعرض لها فى سطور قليلة.. وإن كان التعليم يحتل أولى خطوات هذه التنمية، ولنا جميعًا أن نعترف أن مشكلة التعليم فى جميع مراحله من البداية حتى الجامعة قد أصابها الكثير من الاضمحلال.، ففى الوقت الذى يمكن أن يقال فيه أن نظام التعليم منذ خمسين عامًا كان نظامًا، رغم محدوديته، قد حقق الكثير من الإيجابيات التى لاتزال آثارها باقية لدى الأجيال السابقة.. فإن خطوات الإصلاح والتمصير للعملية التعليمية لم تحقق أهدافها بل جاءت نتائجها بالسلب الذى نشاهده اليوم على العملية التعليمية وذلك للارتجال الذى شاب عملية الإصلاح.

إن ما يعنينا فى هذا المقام أن نؤكده هو أن العملية التعليمية كلها تتطلب منا إعادة الدراسة وإعادة التقييم.. وليس بالضرورة أن يكون ذلك بمحاولة إدخال تعديلات عشوائية قد تكون أضرارها أكثر من إيجابياتها.. فالتغييرات الجذرية المطلوبة فى هذا الميدان تحتاج إلى قرارات شجاعة لا تتمسك بمسلمات أو محظورات لا يجب أن تُمس.. فالغرض الأساسى

من وراء تغيير فلسفة التعليم فى مصر هو تحقيق خدمات تعليمية تتفق مع العصر ومع التقدم العلمى والتكنولوجى الكبير الذى اجتاح العالم فى ظل ما توصل إليه العلم وفلسفة التعليم والتدريب فى العالم بوجه عام.

* * *

ويأتى فى المقام التالى أهمية إجراء التعديلات المناسبة فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية للخروج من خندق النظام السياسى والاقتصادى الذى سارت عليه مصر طوال الخمسين عامًا الماضية، والتى أصبحت مع مرور الوقت لا تتناسب مع متطلبات العصر، ومتطلبات إحياء الحلم المصرى الذى نهدف إلى الدعوة إليه وإظهاره؛ فالحرية والمساواة بين أبناء الأمة فى الحقوق والواجبات أساسيات من الصعب فى الوقت الحالى إغفالها. . ولا يمكن الاستمرار فى تمييز أى طبقة من طبقات الشعب عن غيرها فى حقوق العضوية وفى المجالس الشعبية وغيرها؛ وإذا كانت هذه المبادئ قد فرضتها الظروف السياسية فى مرحلة من المراحل، فإن استمرارها فى وقتنا هذا أصبح أمرًا لا يستقيم مع تحقيق «حلم مصرى» فى الوقت التى تزداد فيه الأمية لتبلغ حوالى ٦٠٪ من السكان، أو ينتشر فيه الفقر إلى أكثر من ثلث عدد السكان. وأن تنتشر الأمراض وانخفاض مستوى الصحة العامة إلى المستوى الحالى والذى لا يغيب على أحد منا.

ولعل أهم القواعد التى تحمى أى «حلم وطنى» هو إعلاء كلمة القانون واحترام قواعده والمساواة أمامه للجميع، فهذه مبادئ أساسية لا يستقيم

دونها أى دعوة لإعلاء شأن الوطن وحماية المواطنين، فاحترام القانون هو المقياس الطبيعى لتمدين أى شعب من الشعوب.

* * *

هذه عجالة للخطوط الأساسية لأى «حلم وطنى». والحلم المصرى وإن كانت له خصوصياته إلا أنه فى نهاية المطاف يعتمد على أسس متعارف عليها. . وقد يكون فيما ذكرناه سابقًا بعض ظواهره.

والحلم المصرى هو «اللبنة الأولى» لأى مشروع قومى أو إقليمى، فبدون مصر بموقعها الجغرافى وقدراتها الديموجرافية وإمكانياتها الطبيعية فإن نجاح أى مشروع قومى أو إقليمى يحيط به الكثير من الشكوك، وتاريخ الحقبة الماضية خير دليل على هذا الزعم.

وتأسيسًا على ما تقدم فقد يكون من المناسب أن نهب جميعًا لتحقيق هذا «الحلم العظيم» ونعمل جاهدين على أن تتبوأ مصرنا العزيزة المكان اللائق بها بين الأمم؛ فالعمل الجاد وحده هو السبيل لهذا الهدف. . أما التكاسل عن تحقيق هذا الهدف فستكون نتائجه أن نستمر فى الطريق المظلم الذى نسير فيه ويكون حلمنا فى نهاية المطاف مفقوداً إلى الأبد. . وهو أمر لا أتصور أن يستطيع هذا الجيل تحمل مسئوليته أمام التاريخ وأمام الأجيال القادمة.

****

مصر والهوية الوطنية

كان لمصر ولشعبها منذ القدم هويتها الوطنية واسمها الذى لازمها منذ آلاف السنين. . فمقومات هذه الهوية لم تتغير طوال هذه القرون؛ فموقعها الجغرافى وشعبها ظلا علامات واضحة فى تحديد هذه الهوية الوطنية.

وعلى الرغم من أن مصر قد مر عليها عصور ومراحل مختلفة متباينة فى تاريخها الطويل، ما بين ازدهار وانحسار، وما بين استقلال واحتلال، إلا أنها ظلت هذا الكيان الواضح فى معالمه وفى مقوماته. . وأضافت هذه المراحل والتجارب إلى الكيان الأصلى. . وأصبح لمصر روافد عدة بالإضافة إلى رافدها الأصلى. . ويؤكد ما على أرضها من آثار ما بين فرعونية إلى رومانية إلى يونانية إلى قبطية إلى إسلامية وعربية هذا الزعم. . فلا يوجد على الساحة الدولية ما يضاهى «مصرنا» فى هذا التميز وهذا الانفراد فى هويتها الوطنية.

والهوية الوطنية هى الشعلة التى يجتمع حولها ويسترشد بنورها ووهجها مواطنو هذا البلد الأمين فى خطواتهم. . وفى تدعيم تقدمهم. . وتطورهم. . وما الانتماء إلى الوطن والاعتزاز به إلا ترجمة لهذه الهوية الوطنية فى نفوس كل منا.

ومن هذا المنطلق فقد استطاعت مصر وشعبها تحقيق الكثير من المعجزات طوال تاريخها الطويل سواء كان ذلك فى تقدم علمى وحضارى كما كان حالها فى الماضى البعيد، أو من انتصارات فى تاريخها

الحديث.. كما أن ما أصابها من انحسار وتأخر فقد كان نتيجة طبيعية لإغفالها لهذه الهوية الوطنية أو اندماجها كجزء من هوية أخرى كما حدث إبان فترات الإظلام التى مرت بها وأقربها فترة اندماجها تحت مظلة الخلافة العثمانية التى طالت لمئات السنين.

ولا ريب أن «عبقرية المكان» كما أبرزها مفكرنا الكبير جمال حمدان وأشار إليها من قبله كتاب وصف مصر الذى وضعته الحملة الفونسية إبان الاحتلال الفرنسى تعد شواهد تؤكد أهمية الهوية المصرية وفاعلية استخدامها لرفعة وتقدم هذا الشعب العريق.

إن إشعال نور الهوية الوطنية فى نفوس أفراد الشعب، وفى خيال الأجيال الصاعدة عن طريق التربية والتعليم ومعرفة التاريخ وتدارسه، له فاعلية واضحة فى تدعيم الشعور بالانتماء والاعتزاز بالهوية الوطنية. وإن إغفال اظهار الهوية فى منظومة التعليم وفى وسائل الإعلام على اختلافها، كانت من أسباب هذا التخبط على الساحة المصرية، وهذا الشعور بعدم الانتماء الذى تتزايد مظاهره فى محيط الأجيال الصاعدة من شباب الأمة.

إن ازدياد المدارس أو الجامعات المتعددة الاتجاهات ما بين أمريكية وألمانية وفرنسية وبريطانية وغيرها دونما اندماج فى منظومة تعليمية ووطنية متقدمة سيؤدى فى نهاية المطاف إلى خلق دوائر متباينة الاهتمام والانتماء أيضًا، مما يعرض الأمة وهويتها الوطنية إلى أخطار واضحة.. ولقد أكد الماضى القريب سحر الاعتزاز بالوطن وهويته فى التغلب على ما أصاب

مصر من هزائم خلال النصف الأخير من القرن الماضى وما حققته من انتصار فى عام ١٩٧٣ عندما تمسكت بهويتها.

ويخطئ من يتصور أنه يستطيع أن يسبغ على الهوية الوطنية فى مصر لونًا معينًا من ألوان الطيف التى تمتاز به أو تتميز به، فمصر بهويتها الوطنية ليست فرعونية أو قبطية أو إسلامية أو عربية أو شرق أوسطية أو أفريقية أو آسيوية.. بل هى كل ذلك جميعًا مما أعطاها مذاقًا خاصًا يصعب إغفاله أو طمسه.. ولقد فشلت كافة المحاولات التى هدفت؛ سواء عن قصد أو غير ذلك، لجر مصر إلى أى من هذه الاتجاهات سواء كان اتجاهًا قوميًا أو دينيًا أو عقائديًا أو ثقافيًا أو جغرافيًا أو تاريخيًا وظلت مصر التى جاء ذكرها فى الأديان السماوية على مر التاريخ بوجهها ووضوحها.

لقد جاء ذكر مصر فى القرآن تشريفًا لم تحظ به غيرها من بلاد العالم وبما يؤكد هويتها الوطنية منذ ألف وخمسمائة عام وعلى لسان رسول كريم لم تطأ قدمه أرض هذا الوطن.

وما من مرة خرج المجتمع المصرى عن هذه المعادلة التاريخية إلا وجد نفسه فى متاهة تعيده مرة أخرى إلى هويته الوطنية، وليس بعيدًا ما أقدمنا عليه من تغيير اسم مصر إلى الجمهورية العربية المتحدة فى وحدة متسرعة مع سوريا الأمر الذى لم يمتد سوى لثلاث سنوات فلم تكن مصر فى هذه الفترة جمهورية بمعناها القانونى، أو عربية بمعناها التاريخى، أو متحدة بمعناها الواقعى.. وفرض واقعها الجغرافى والتاريخى هويتها الأصلية مرة أخرى.. ولا أتذكر أن جيلنا الذى كان شاهدًا على العصر

كان راضيًا عن إلغاء اسم مـصر الذى عرفنا به على مر آلاف السنين لكى يصبح إقليمًا جنوبيًا لكيان غير واضح المعالم وليس له سند فى التاريخ أو حتى فى الجـغرافيـا، وكما جـاء فى قصيـدة شاعرنا حـافظ إبراهيم التى تحدثت فيها مصر عن نفسها:

أنـا إن قـــــدَّر الإلـه مماتـى لا ترى الشرق يرفع الرأس بعدى

إن أولى خطوات التقدم هو الإيمان بالهوية والاعتزاز بها؛ فهى المصدر الأول للانتماء.. والهـوية والانتماء ليسا مصـدرًا للعطاء فقط من جانب الأفراد والمواطنين بل هى مصدر للحقوق أيضًا، وما العقد الاجتماعى فى أى مجتمع من المجـتمعات سوى محصلة حـقوق وواجبات المواطنين فى ظل احترام لحقـوق الإنسان على كافة أشكالها.. وتتميز المجـتمعات عن بعضها البعض بقدرتها على كفالة هذه المعادلة الصعبة.

إن ما نراه فى وقلتنا هذا من محاولات عـدة للبحث عن الذات وعن الهوية وعن عناصـر المواطنة لهو اتجاه صحى، وتأكيـد بأن مصر وشعـبها مهما كانت الصعاب بقادر على العودة إلى جذوره وأصوله.

ويخطئ مرة أخرى من يتصـور أننا فى ظل العولمة أو تحت سيطرة أى قوى دولية صاعـدة أو متفردة، أو أمام مغامرات اسـتخدام القوة بدلاً من استخدام المنطق فى العلاقـات الدولية، إن معالم هويتنا أو ثوابت تاريخنا أو معـالم موقعنا أصـبحت فى خطر، بل العكس هو الصـحيح!! إلا أن ذلك يتطلب منا التمسك الجاد بهذه الثوابت والبحث المستمر عن تدعيمها والمحافظـة عليـها فهى ما طالبنا الله سـبحانه وتعالى بأن نفـعله ونلتزم به ولا نتفرق من حوله.

الإنسان المصرى وحق المواطنة

حق المواطنة من الحقوق الطبيعية التى كفلتها كل القوانين وكل الدساتير فى كافة الدول.. وعلى الرغم من ذلك فهى محدودة تختلف من مجتمع لآخر، ومن وطن لآخر. وفقًا لتقدم هذا المجتمع وقدرته على احترام حقوق المواطنة للجميع بالتساوى، دون أى تحيز من جهة، ووعى المواطن نفسه وقدرته على حماية حقوقه وصيانتها من جهة أخرى.

والمجتمع المصرى قد مر بمراحل عدة طوال تاريخه الطويل ومراحل نموه المتتابعة.. كان خلالها حق المواطنة تتعدد صوره طبقًا لمراحل هذا النمو.

وحق المواطنة فى مجتمعنا اليوم تشوبه الكثير من السلبيات ومظاهر إغفال هذا الحق الطبيعى وهو ما يتطلب منا جميعًا وقفة مع النفس والضمير لمعالجة هذا الخلل الذى لا يخفى على أحد منا.. ولعل من المفيد فى بداية هذه السطور.. الإشارة إلى غيرنا من المجتمعات حيث يلتزم الجانبين، جانب المسئولين وجانب الفرد، بمقاييس هذه المواطنة والحرص عليها. فعلى رأس هذه المجتمعات المجتمع السويسرى ومجتمعات الدول الاسكندنافية وغيرها، حيث يلحظ الزائر مدى احترام الفرد وحرصه على حقوق المواطنة وعلى القواعد العامة التى تنظمها فى الوقت الذى تحرص فيه الدولة نفسها على تحقيق واحترام هذه الحقوق.

ونظرة محايدة لما نراه فى مجتمعنا الحالى يدعونا إلى التساؤل:

- كيف يكون لنا هذا التاريخ العريق ونحن له غير دارسين وغيرنا له معجبون؟ فمدارسنا لا تعطى هذا التاريخ ودروسه حقه فى المعرفة وفى التفاخر به والحرص على صيانة آثاره المتبقية.

- كيف لنا بكل هذه الثروات الطبيعية من نيل عظيم ومن شواطئ على البحر شمالا وشرقًا (الأبيض والأحمر) وهذه الأراضى \الشاسعة وهذه الثروات المدفونة فيها ما عُرف منها وما لم يكتشف؟.. ونحن إزاءها واستغلالها استغلالاً مناسبًا غير قادرين!! وغيرنا فيها طامعون!!.

- كيف لنا بهذا الكم من المبادئ سواء فى دين محمد أو دين عيسى وتقاليدنا الموروثة وعاداتنا المعروفة ونحن لها غير حافظين!! وعلى الالتزام بها غير قادرين رغم وجود هذا العدد من المساجد والكنائس وهذا الكم من العلماء والداعين؟!

- كيف بنا بكل هذا الفساد وهؤلاء المفسدين ونحن إزاءهم غير قادرين على حسابهم وعلى منع شرورهم عن مجتمعنا وعن أجيالنا الصاعدة؟!!

- كيف أصبحت أموال بنوكنا متاحة بهذه السهولة لهذا العدد من المفسدين فى الوقت الذى تفخر به دول أخرى بنظمها البنكية وقواعدها المالية فى حين نحن لها مبذرون وعلى صيانتها غير قادرين؟!!

- كيف يكون بيننا من يدعى الطب ويمارسه دون علم أو مراقبة من جانب الدولة أو حتى نقابة الأطباء وفى غيرنا من المجتمعات قواعد صارمة لممارسة الطب والتطبيب؟! أين وزارة الصحة وغيرها من الجهات

المسئولة حتى تصل سمعتنا الطبية إلى هذا الحد بعد أن كانت فى الماضى محل التفاخر والاعزاز؟!

- كيف لنا بهذا الكم من الإجرام والحوادث غير المسبوقة التى لم يعرفها المجتمع من قبل ونحن إزاءها مشغولون وبغيرها مشدوهون؟!

- كيف يكون بيننا من يقضى على العملية التعليمية ونقلها خارج المدرسة فى صورة دروس خصوصية، هذا المرض الاجتماعى الذى استشرى فى محيطنا ونحن إزاءه عاجزون؟.. وفى برود شديد متسائلون عن كيفية مواجهته والقضاء عليه غير ساعين؟.

هناك تساؤلات كثيرة يمكن أن تضاف إلى ما سبق ولكنها فى مجموعها واضحة لنا جميعًا فنحن إزاءها فى تقديرى غير غافلين؟!

فهل نحن إزاء إدارة شئوننا أصبحنا غير قادرين؟.. هل نحن فى حاجة إلى غيرنا لتولى مسئولية هذه الإدارة التى أصبحنا إزاءها عاجزين؟.

هل نحن فى حاجة إلى ثورة أخرى بعد أن وصلنا إلى هذا المفترق وأصبحت أحوالنا محل تساؤل من غيرنا ومحل اهتمام من جانب إخواننا وأصدقائنا ونحن إزاءها لرؤوسنا دافنون؟!

أين شبابنا من كل هذا وهم عدة الأمة وأملها فى مستقبل أفضل؟، إن دور الشباب إنما هو فى حماية الوطن بالعمل الجاد والاهتمام بشئون الأمة اعتمادًا على النفس، متخذا من العمل والجهد وسيلة لتحقيق آماله وآمال الوطن.. أم إنهم إزاء كل ما نراه لاهون!! انتظارًا لما ستقدمه الدولة لهم من صدقات فى صورة أعمال ووظائف لا قيمة لها ولا فائدة ولا ريع

حتى يحقق الآمال. . إن التواكل والانتظار لسنين طويلة بلا عمل أو جهد هو أسلوب الكسالى وغير الجادين، ويصدق فى هذا الصدد قول شاعرنا العظيم شوقى:

وما نيلُ المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

إن العقد الاجتماعى الذى يحكم حركة المجتمع فى وطننا أصبح يتطلب إعادة نظر من جديد ،فالمجتمعات التى تفقد التوازن بين ما هو حق وما هو غير ذلك، وبين ما هو صحيح وما هو خلاف ذلك، تفقد طريقها إلى التقدم. . ووطننا ومجتمعنا بما له من تاريخ ومكانة صنعتها له الأجيال السابقة طوال سنين طويلة تدعونا إلى ما أشرت إليه فى صدر هذه السطور من وقفة مع النفس والضمير حتى لا نجد أنفسنا فى المستقبل فى معية المجتمعات التى نسيها التاريخ وضاع منها المستقبل.

****

الهوية والديمقراطية

الديمقراطية هى النظام السياسى الذى تمخضت عنه المجتمعات الغربية بعد صراع طويل ما بين حروب واعتداءات وسيطرة واستعمار إلى أن استقرت هذه المجتمعات على نظام سياسى ديمقراطى يمثل محصلة التجارب السابقة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

والنظام الديمقراطى الذى تفخر به الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة ليس نمطًا واحدًا وإن اتسم بمسلمات وقواعد عامة مثل الحريات واحترامها، واحترام القانون والمساواة، وإبداء الرأى فى انتخابات تسفر عنها القيادة التى تتولى شئون البلاد..

تتلون الديمقراطية فى العصر الحديث بموقع تواجدها؛ فالنظام الديمقراطى الأمريكى يختلف عن النظام الديمقراطى الفرنسى، أو النظام التى تطبقه الهند أو سويسرا أو غيرها، فالواقع المحلى له اعتباره فى تشكيل النظام الديمقراطى فى أى مجتمع من المجتمعات.

ولقد أثبتت النظم الديمقراطية فى العصر الحديث تفوقًا فى المعترك الدولى، وخاصة بعد أن انهار الاتحاد السوفيتى والنظام الشيوعى الاشتراكى الذى كان يمثله مع مجموعة الدول الشيوعية والاشتراكية المشايعة والتى كانت تميل إلى تطبيق هذه الفلسفة لأسباب عدة. وكان من الطبيعى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والنظام الذى كان سائدًا فيه أن يطفو على السطح تميز النظم الديمقراطية فى إدارة شئون المجتمعات الدولية،

وأن تقوم الدول التى تؤمن بتطبيق هذا النظام بالدعاية له ومطالبة الدول الأخرى باختياره كنظام للحكم لما له من مميزات وقدرات. وجاءت كتابات الفلاسفة مثل فوكوياما وهينتجتون لتؤكد هذا الاتجاه وجاء نجاح الحزب الجمهورى الذى يميل إلى الاتجاه المحافظ ليؤكد هذا الاتجاه، وخاصة بعد أن وصل إلى سدة الأماكن المهمة فى الإدارة الأمريكية الحالية مجموعة المحافظين الجدد واليمين المتطرف الذى يدعو إلى أهمية الدعوة لانتشار المبادئ والقواعد الديمقراطية فى أنحاء العالم المختلفة، وخاصة المناطق التى تنشأ فيها المنظمات الإرهابية الدولية إلى أن جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

وإذا كانت أحداث سبتمبر تمثل نقطة تحول مهمة فى تاريخ الولايات المتحدة، فإنها تعتبر فى نفس الوقت نقطة أساسية فى محيط التغيرات الدولية التى أعقبت تلك الأحداث.. فعلى أثر وصول الإرهاب الدولى إلى أراضى الولايات المتحدة التى كانت تتصور أن أراضيها بعيدة عن مثل هذه الأحداث للحماية الجغرافية التى تحيط بها.. فقد وضح أن التطورات والتقدم العلمى قد تغلبت على هذه الحماية ووصلت إلى أراضى الولايات المتحدة نفسها.

وكان من الطبيعى أن تعلن الإدارة الأمريكية الحالية الحرب على الإرهاب الدولى وتبدأ أولى حملاتها على أرض أفغانستان حيث يتواجد بن لادن ومنظمته فى حماية حكومة الطالبان التى تسيطر على السلطة فى هذه الدولة، وشارك الولايات المتحدة فى حملتها هذه عدد من الدول الديمقراطية والغربية التى رأت فى وصول الإرهاب إلى أراضى الولايات

المتحدة بعد مصالحها وسفاراتها تهديدًا للعالم الغربى والفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تمثله.

وتبع ذلك إعلان الحرب على «محور الشر» وغزو العراق وتغيير نظام الحكم القائم به منذ أكثر من ثلاثين عامًا، مستخدمة فى ذلك الدعوة إلى النظام الديمقراطى الذى تمثله والذى يمثل الخير والتقدم واحترام حقوق الإنسان والقانون.

وأشاعت الولايات المتحدة فى برنامجها لإعادة تشكيل المنطقة التى جاء منها من اعتدى على أراضيها أهمية تطبيق النظام الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان فى تلك المناطق، والالتزام بقواعد وأسس الديمقراطية الغربية تحقيقًا للتقدم والسلام الدولى الذى تدعو إليه لكى يسود العالم أجمع، وحتى تترعرع المنظمات الإرهابية التى تشيع الشر فى المعترك الدولى.

وتناست الولايات المتحدة والدول التى شاركتها فى الحرب على «محور الشر» والاعتداء على العراق خارج نطاق الأمم المتحدة وتمزيقًا للنظام الدولى الحالى فى إغفال الأمم المتحدة وتحجيم دورها، أن الديمقراطية لا يمكن تطبيقها بقرارات تأتى من خارج أى مجتمع من المجتمعات الدولية، وأن الديمقراطية السائدة فى الغرب على اختلاف أشكالها وألوانها قد نبعت ونشأت فى المجتمعات نفسها وبتوافق من مواطنى هذه المجتمعات.

ويجب الإشارة فى هذا الصدد إلى أن من أسس نجاح الديمقراطية فى أى مجتمع من المجتمعات أن يتحقق لهذا المجتمع عناصر أساسية أولها:

مستوى اقتصادى ومادى معين يضمن أن يمارس الجميع حقوقهم دونما ضغوط خارجية ومساومات مادية، وثانيها: أن يصل المجتمع إلى مستوى مناسب من التعليم والقدرة على التمييز بين البرامج التى تتقدم بها الأحزاب المشاركة فى المعارك الانتخابية المتكررة، ثالثها: ضمان مستوى مناسب من التقدم الاجتماعى والصحى المناسب والذى يضمن قدرة مناسبة للأفراد على الاهتمام بالمشاركة فى العملية الديمقراطية وضمان نجاحها.

فلم تشهد التجربة الدولية مجتمعا تسوده الجهالة أو تنتشر به الأمراض أو يعمه الفقر بقادر على ممارسة الديمقراطية ممارسة حقيقية لها فاعليتها فى تقدم المجتمع وحماية مصالحه.

وفى مصر، منذ أحداث سبتمبر يسود المجتمع المصرى تيارات مختلفة، يدعو بعضها إلى أهمية الإصلاح الاقتصادى قبل الاهتمام بالإصلاح السياسى ويدعو البعض الآخر إلى أهمية الإصلاح السياسى، الذى يمثل العباءة الأساسية لأى إصلاح فى المرحلة القادمة.. ثم جاءت حرب الخليج الثالثة وتم غزو العراق واحتلال أراضيه تحت ما أُطلق عليه «تحرير العراق» وإعاد تنظيم منطقة الشرق الأوسط تلك المنطقة المهمة والغنية بالثروات والبترول والتى يسودها نظم مختلفة ما بين دكتاتورية وقبلية واشتراكية جمهورية وراثية وغيرها من النظم التى ترعرع فى ظلالها مَن أقدم بالاعتداء على الولايات المتحدة.. وتقدمت الولايات المتحدة بعدة مقترحات وبرامج تحت شعار إعادة تنظيم المنطقة وعلى رأسها الدعوة إلى تطبيق النظام الديمقراطى على الطريقة الأمريكية والالتزام بالمبادئ

والقواعد التى تسود المجتمع الأمـريكى وتدعو إلى الخير بدلاً من دعوات الشر التى كانت سائدة فى المنطقة.

إن ما يواجهنا فى الوقت الحالى يدعونا إلى وقـفة مع النفس والضمير لكى نواجه هذا المخطط الخارجى الذى قد يؤثر على مـستقبل الأمة لسنين طويلة، فالديـمقراطيـة غير النابعـة من المجتمـع نفسه لا جـذور لها ولا مستقـبل لها، وتجارب عدد غير قليل من الدول الناميـة التى فرض عليها الديمقـراطية منذ الحـرب العالميـة الثانية دليل واضـح على ذلك. . إن ما نحتاجـه فى تقديرى هو البحث عن هويتنا قبل البحث عن الديمـقراطية؛ فالهـوية الوطنية التى تقـوم على الجذور التاريخـية وتعتـمد على الأسس الدينية والأخلاقية وعلى القيم وتقـاليد المجتمع هى التى تستطيع أن تحقق المعادلة الصعبـة التى نبحث عنها، أما الدعوة إلى قبـول الديمقراطية على الطريقة الأمـريكية على اعتـبار أنها هى واقع المجـتمع الدولى فى الوقت الحالى فهـو أمر إن دل على شىء فهو فى أقل تقدير نظرة قـاصرة ودعوة خاوية.

****

وقفة مع النفس.. والضمير

لا ريب أن الأمم الحية هى الأمم القادرة على مراجعة المسلمات والمحظورات التى تحد نشاطها وتحكم تقدمها وازدهارها من وقت لآخر.. فالأمم الفتية هى الأمم القادرة على أن تتخذ قراراً بوقفة مع النفس ومع الضمير أيضًا؛ تعيد خلالها حساباتها وخطواتها وترصد ما يتطلبه تقدمها وازدهارها.

فمنذ حوالى الخمسين عاما عاصر المجتمع المصرى تطورات جذرية جاءت بها الثورة فى ذلك الوقت وتناولت الكثير من حياتنا العامة واتخذت لنفسها ستة مبادئ أساسية استطاعت خلال هذه الفترة تحقيق معظمها على الرغم من الظروف الصعبة التى مرت بها مصر فى هذه الفتر،ة وخاصة دخولها فى عدة حروب متتالية أخرت إلى حد كبير من خطوات نموها وتقدمها.

ولقد واكبت هذه الفترة عدة تغيرات سياسية ترتب عليها اتخاذ عدة خطوات تطلبتها الأوضاع الراهنة فى ذلك الوقت، الأمر الذى أدى إلى تشابك الكثير من القواعد والمبادئ والقوانين والأسس الطبيعية التى تحكم حركة أى مجتمع من المجتمعات.

فإذا أخذنا فى البداية مثال الدستور المصرى الحالى.. فلا شك أن هناك كثيراً من المبادئ التى نص عليها الدستور الذى وضع منذ أكثر من ثلاثين عامًا لا تتفق مع القواعد والقوانين الوضعية التى تحد حركة

المجتمع فى ألوقت الحالى، وخير مثال على ذلك الإشارة إلى التنظيم السياسى الواحد، أو دور القطاع العام أو غير ذلك، وهى أسس فى تقديرنا أصبحت لا تتفق مع أوضاع المجتمع فى الوقت الحالى أو مع آماله وأهدافه فى المستقبل الذى نسعى إليه فى ضوء التغيرات والتطورات الدولية المحيطة بنا.

هذا بالنسبة للإطار العام الذى يحد نشاط الأمة.

يلى ذلك الكثير من القوانين الوضعية التى تحكم نشاط الأمة فى كثير من الميادين.. ففى الوقت الذى تسير فيه الدولة تجاه التحرر؛ سواء السياسى أو الاقتصادى فلا تزال القوانين التى تحد هذا النشاط أو ذاك لا تساعد على تحقيق هذه الخطوات، فإذا كانت لدينا حرية لتشكيل الأحزاب -على سبيل المثال- فهناك لجان تحدد أى أحزاب يمكن الموافقة عليها من عدمه، وإذا كانت لدينا حرية التعبير على صفحات الجرائد والصحف المختلفة فلا يزال هناك قواعد لإصدار الصحف وأسس متعارف عليها وخطوط حمراء وصفراء وما إلى ذلك..

* * *

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت مجموعة القواعد والقوانين التى ترسم النشاط السياسى على سبيل المثال، على هيئة قطع الموزايك غير المتناسقة فى كادر كان يجب أن يحده التناسق والتناغم.

وما ينطبق على المجال السياسى هو نفسه الذى يحد بل يؤثر على النشاط الاقتصادى، فعلى الرغم أننا نتجه وبسرعة لمواكبة التطور الدولى

فى ميادين الاقتصاد الحر، فلا تزال الكثير من القواعد والقوانين التى تحكم هذا النشاط ترجع إلى عصر الاشتراكية وسيطرة القطاع العام..

ويتبع ذلك قوانين العمل ودور رأس المال العام والخاص ودور المؤسسات المالية والبنوك.. وغير ذلك من المناحى الاقتصادية الكثيرة والتى ليس هنا مجال حصرها.

وإذا كان الهدف لا ريب واضحًا للعيان ،وفى ضوء الممارسة اليومية لحياتنا العامة، فلا يزال -فى تقديرى- أن كثير من القواعد والقوانين التى تحد حركة الصادرات أو الواردات يعلوها الكثير من غبار الماضى السحيق أو حتى القريب.

وما ينطبق على الصناعة يمكن أن يقال فى ميدان الزراعة وأسلوبها وطرق إنتاجها والاستغناء عن مخلفاتها، فكل هذه الميادين لم تواكب قواعد وقوانين نشاطها الكثيرة التطور الذى يستدعيه التقدم المستهدف لبلدنا العظيم.

* * *

ويلى ذلك ميدان التعليم، وهو أساس أى تقدم خاصة فى عصرنا الحالى فلا يزال هذا الميدان تحده قواعد غريبة؛ ففى الوقت الذى لا نزال ننادى فيه بأحقية التعليم للجميع إلا أن واقع الأمر خلاف ذلك؛ فالمدرسة لا تؤدى دورها، والمدرس لا يقوم بعملية التدريس داخل المدرسة، بل يمارسها فى دروس خصوصية خارج المدرسة أو حتى باعتراف المدرسة فى مجموعات التقوية كما يسمونها، وفى الوقت الذى أصبحت فيه مصر من

أكثر الدول تخريجًا لطلبة الجامعات، فإن نسبة البطالة فى هذه الفئة من أعلى نسب البطالة فى محيطنا وفى المحيط الدولى بوجه عام.

هذا وفى الوقت الذى نهدف فيه أن نرقى بالعلمية التعليمية القومية فى مدارسنا وجامعاتنا.. فإننا نسمح بإنشاء جامعات أجنبية ومدارس أجنبية وكأننا لم نقم بتمصير التعليم منذ خمسين عامًا.. إن هذه البلبلة وهذا التضارب فى قواعد ومبادئ التعليم هى السبب الأساسى فى تدهور التعليم إلى المستوى الذى يلاحظه الجميع فى الوقت الحالى.. ويأتى على رأس القائمة فى هذا الصدد مشكلة الأمية؛ حيث يزداد عدد غير القادرين على القراءة والكتابة إلى نسب عالية بلغت حوالى ٦٠٪ من المواطنين، وهو أمر لا يدعو فقط للأسف بل إلى الشعور بالمهانة.. فعلى الرغم من الجهود التى بذلت فى هذا الصدد.. فقد أظهرت النتائج فشل السياسة التى طبقتها الدولة والمجتمع المدنى فى هذا الصدد.

* * *

ولا ريب أن الأمانة تتطلب منا -إذا أردنا أن نتخذ موقفًا مع النفس والضمير- الإشارة إلى كثير من المثالب والسلبيات الظاهرة فى مجتمعنا فى الوقت الحالى من فساد وإفساد، ومن تسيب وعدم احترام للقانون، وإلى انتشار الجريمة وتنوعها، ومن ضياع لشبابنا، وإلى فقدان الهدف والأمل فى المستقبل.. كل ذلك أصبح له مردوده السلبى على المجتمع بوجه عام، وعلى صورة مصرنا العزيزة فى الخارج بوجه خاص.. ولا ريب أن انتشار الفقر والعشوائية التى أصبحت تحيط بنا من جميع

الاتجاهات والإضرار بالبيئة الذى فاق كل الحدود إلى الدرجة التى أصبحت فيها عاصمتنا أكثر عاصمة من حيث تدهور البيئة بها وزيادة معدلات الرصاص بالجو، وهو ما يؤثر على ذكاء ونمو الأطفال. . هذا إلى جانب تدهور الذوق العام وانتشار القبح فى المبانى وفى الألوان وفى أذواق الناس وملابسهم وتصرفاتهم وغير ذلك من أمور الحياة اليومية. . ألا يستدعى ذلك منا وقفة مع النفس والضمير أيضًا لكى نحدد أين المصير وأى طريق سيكون هدفنا ومستقبلنا؟!

ألا يستدعى ذلك الدعوة إلى مؤتمر عام يشارك فيه جميع طوائف الشعب على اختلاف أعمارهم، يكون هدفه إعادة صياغة أسس المجتمع فى جميع الميادين. ، وإيجاد تناسق بين الأهداف والقواعد والقوانين التى تحد نشاط المجتمع! هذه دعوة رأيت أن أطرحها على أنفسنا وعلى قادة هذه الأمة. . فقد نجد صدى لدينا وقد تدفعنا إلى العمل الجاد لتحقيق هذا التناغم المطلوب فى أى مجتمع للوصول إلى الخطوات الأساسية للتقدم فى عصر أصبح فيه التنافس بين الدول تنافسًا شرسًا. وأصبح العمل الجاد الطريق الوحيد لهذا التقدم المنشود.

****

هل نحن فقراء؟

يذكرنى هذا التساؤل الذى أخذته عنوانا لهـذا الحديث بالملاحظة التى فاجأنى بها أحد الأصدقاء القدامى الذين التقيت بهم بعد فترة طويلة وكان يعمل سفيرًا لبريطانيا فى إحدى الدول الهامة فى أوروبا، وتدور ملاحظته حول الأسباب التى تدعونا باستمرار إلى طلب المعونات والمساعدات من الدول والمنظمات الدولية تحت مسميات عدة أكثرها ترددًا أننا دولة نامية حسب التعبير الذى اختاره هذا الصديق، واستطرد قائلاً ومؤكدًا إن السبب الذى دعاه لفتح هذا الموضوع معى هو حبه وتقديره لمصر ولتاريخها وحضارتها وما تركه قدماء المصريين من آثار يتحدث عنها العالم أجمع.

ورغم محاولتى تفسير الأسباب التى تدعونا للالتجاء لهذا الطريق من وقت لآخر.. إلا أن هذا الصديق قاطعنى قائلاً: دعنا نتناول هذا الموضوع بأسلوب علمى ودون حساسيات وبشفافية تتطلبها الصداقة التى ربطتنا لأكثر من خمسين عاما:

أولا: تقاس ثروات الدول بإمكانياتها الطبيعية وموقعها الجغرافى وثرواتها البشرية، ومصر دولة ذات موقع جغرافى فريد؛ فهى على مفترق الطريق قديمًا وحديثًا أيضًا.. وتزداد قيمة هذا الموقع الجغرافى مع الزمن رغم التقدم العلمى والتكنولوجى؛ فهى بمثابة القلب بالنسبة للعالم أجمع.. وهذا الموقع الجغرافى فى نظر العارفين له قيمته المادية، ولقد كان

سببًا لطمع كثير من الإمبراطوريات على مر السنين. . واستطرد قائلاً: إنه لا يفـهم لماذا لم نستـغل هذا الموقع الجغـرافى استـغلالاً سليـمًا لصـالح الشعب المصرى، وخاصةً بعد أن حـصلنا على استقلالنا وحريتنا. . سواء كان ذلك سياسيًا أو اقتصاديًا أو سياحيًا أو ثقافيًا وغير ذلك.

ثانيا: الثروات الطبيعية التى تملكها مصر كثيرة يحسدها عليها كثير من الشعوب الأخرى، وعلى رأسها جوها البديع، وصحراؤها الممتدة، ونيلها العظيم، وقناة السويس كـأكبر ممر مـائى فى العالم، وثرواتها البتـرولية، واكـتشـافاتنا من الغـاز، وما خـفى فى باطن أرضـها من ثروات أخـرى المعروف منها وغير المعروف. وأكمل الصديق حديثه قائلاً: إن إهدار هذه الثروات إهدارًا اقـتصاديًا أمرٌ غيـر مقبول فى ضـوء الزيادة المضطرة لعدد السكان وخاصةً فى السنين الأخيرة.

ثالثًا: الشعب المصرى معروف عنه أنه شعب يتصف بالذكاء والبساطة؛ فهو شعـب غير عنيف كغيره من الشـعوب، وإن كانت الزيادة المطَّردة فى عدد السكان يمكن أن تمثل سلبية كبرى، إلا أنها فى نفس الوقت قد ينظر إليها باعتبارها إيجابية أساسـية. . فغالبية الشعب المصرى فى سن الإنتاج والقـدرة على العمل، إلا أن الـتنميـة البشـرية لم تكن إحـدى أولويات المسئولـين عن إدارة الشئون العامـة، مما ترتب عليه تدنى مسـتوى التعليم والتدريب والتثقيف العام، وهى أخطر المثالب التى تصيب أى مجتمع.

رابعًـا: وأنهى صـديقى تعليـقـه قـائلاً: إن المشكلة فى تقـديره، مع الاعتقاد أنها ليست خـافية عن أحد، هى القدرة على إدارة هذه المعطيات

إدارة سليمة تتفق مع العصر ومع التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يسير بخطوات سريعة..

ورغم محاولاتى لتوضيح بعض الأسباب التى قد تكون وراء هذا الوضع العام إلا أننا افترقنا على أمل معاودة الحديث مرة أخرى بعد أن باعدت بيننا الأيام وافتقدنا هذه المناقشات الجادة.

ولا ريب أن هذه الملاحظات ليست بعيدة عن فكرنا وعن معرفتنا، وإن كان من المفيد فى هذا المقام الإشارة إلى عدة أسباب أخرى أدت إلى هذا الوضع المتردى الذى نلاحظه على حياتنا العامة:

عدم الاهتمام بالعمل كمصدر أساسى وعنصر له فاعلية فى التنمية؛ فالمعروف أن قيم العمل وقواعده غير ذات أسبقية فى حياتنا العامة، فإذا كان العامل المصرى يعمل نصف ساعة يوميًا بينما يعمل الآخرون ٨ ساعات يوميا ظهر الفرق واضحًا.

التنمية البشرية والتدريب الذى شغل مكانًا متأخرًا فى سلم القواعد التى تحكم المجتمع، الأمر الذى أدى إلى انخفاض مستوى الخدمات على اختلاف أنواعها وانخفاض مستوى «الحِرَفية» فى كافة الميادين.. ونقص البحث العلمى وتطويره.

إن انتشار الأمراض بدرجة عالية، ومنها الأمراض المستوطنة كالبلهارسيا، والجديد منها كأوبئة الكبد وانتشار مرض السكر وغيرها مما يؤثر سلبيًا على القدرة الإنتاجية بوجه عام.

زيادة أعداد المتسربين من المدارس، وزيـادة أعداد الجهلاء من المواطنين والذى بلغ عددهم حوالى ٦٠٪ حسب تقـديرات اليونسكو وهو رقم عال بكل المقاييس.

سوء استخـدام الموارد المالية على مستويات عدة منهـا الدولة وغيرها، وانتشار الفساد والإفساد، وهى سلبيات يتزايد ما نقرأه عنها على صفحات جرائدنا منذ فترة ليست بالقصيرة.

عدم احتـرام القانون والالتزام به على كافـة المستويات الرسميـة وغير الرسمـية، الأمرُ الذى جـعل التسيُّبَ والفـوضَى قواعد تحكم الكثـير من تصرفـاتنا فى الوقت الحالى، وما يدور حولنا ونقـرأه فى صحافتنا يـوميًا يؤكد هذا الزعم.

قد تكون هناك أسـباب أخرى كثيـرة يصعب إدراجها سـردًا لأوضاعنا وأحوالنـا الاقتصـادية ومظاهر فقـر المجتـمع، لعل أهمهـا دور المرأة فى المجتمع، وإطلاق الحريات السياسيـة، وإفساح ميدان التنافس وغيرها من الأسباب التى قد لا يتيسر سردُها هنا.

والتنمية بوجه عام -ختامًا لهذه العـجالة- قواعدها معروفة لا غموض حولها، وهـى استخدام الموارد المتاحـة أحسن استغـلال عن طريق العمل الجاد، والإيمـان بأن العالم فى المستـقبل ستـزداد فيه المنافـسة بين الدول بدرجـة كبـيـرة، وأن النظرة إلى الوراء لا تدفع إلى التـقـدم، ومن هذا المنطلق أصبح لزامًا علينا جـميعًـا أن نعيـد حساباتنا، وأن نتـغلب على السلبيات التى أدت إلى تأخرنا عن الركب الدولى.

قدسية العمل وتقدم الدول

إذا أردنا أن نبحث فى أسباب تقدم المجتمعات والدول على مر العصور نجد فى قمة هذه القائمة تقديس العمل واحترامه؛ فالدور البشرى هو عصب التقدم والازدهار، وتحتل التنمية البشرية على هذا الأساس مقاماً مرتفعاً فى هذا الصدد؟.

وأمثلة الدول والمجتمعات التى تقدمت واحتلت مكاناً مرموقاً على الساحة الدولية حيث كان للعمل وقدسيته دوره فى هذا التقدم أمثلة عديدة لعل أشهرها اليابان وألمانيا؛ فعلى الرغم من تفاوت النظم السياسية التى تتابعت على السلطة فى هذين المثالين من ديكتاتورية وديمقراطية إلا أن الالتزام بقدسية العمل واحترامه ظلت ثابتة طوال هذه الفترات.

ولعل أوضح الفوارق التى تفصل بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة فى عصرنا الحديث يعود إلى الفوارق بين النظم والقواعد التى تحكم سوق العمل فى هذه المجتمعات.. ففى الوقت الذى تتشدد الدول المتقدمة فى قوانينها وفى تطبيق هذه القوانين والالتزام بها نجد على الجانب الآخر فى الدول النامية اهتماماً واضحاً بالمطالبة بالحقوق دونما أن يواكب ذلك تأدية أمينة للواجبات والالتزامات.

وتشجع السلطة فى هذه المجتمعات هذا الاتجاه طالما أنه يضمن لها تأييداً سياسياً وضماناً أمنياً داخلياً، وهو ما يعود على هذه المجتمعات بالسلب فى نهاية المطاف؛ وذلك لفقدان التوازن بين الواجبات والحقوق.

ويترتب على اختلال التوازن بين حقوق العاملين وتأدية عملهم بالإتقان المطلوب والقدرات الكافية درجاتٌ متعددة من التسيب، وانحدار مستوى الإنتاج وعدم الجدية فى البحث العلمى، وفى تطوير أسلوب العمل، وارتفاع مستوى العاملين، وعدم الاكتراث، وضياع قدسية العمل واحترامه.

ولا تخلو ديانة من الديانات من دعوة إلى احترام العمل وقدسيته، ودينُنا الحنيف ملىء بعدد غير قليل من الدعوات الواردة فى القرآن الكريم تدعو لأهمية تقديس العمل والمطالبة بإتقانه وأدائه على أحسن وجه، وهى دعوة نزلت إلينا منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام.

وهناك مجتمعات كثيرة استشعرت أهمية احترام وتقديس العمل، وأدى ذلك إلى تقدمها وتطورها، ولعل أقرب الأمثلة إلى الذهن مثال ما حدث فى سنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا وما حدث فى الصين أخيراً؛ فقد نجحت الصين فى دفع المجتمع إلى هذا الاتجاه مما ترتب عليه زيادة الإنتاج بدرجة كبيرة وزيادة المنافسة الصينية لباقى الدول فى ميادين عدة ومتقدمة تكنولوجيًا.

ولا ريب أن مجتمعنا يعانى فى الوقت الحالى درجات عالية من عدم تقديس العمل واحترامه، فلم يعد العامل المصرى على كافة المستويات وحسب تقديرات الهيئات الدولية- مثالاً يُحتذَى به فى هذا المضمار، وتشغل مصر مكانًا متأخراً بين الدول التى تقدّس العمل وتحترمه، مما أدى إلى انهيار مستوى كثير من الصناعات؛- سواء من ناحية الإنتاج أو التصدير والقدرة على المنافسة الدولية مما زاد من الكساد وأدى إلى انحدار

مستوى الإنتاج الزراعى والصناعى، ومما يعرِّض سمعتنا بوجه عام إلى تساؤلات عدة، ولا تهدف هذه السطور إلى التقليل من شأن العامل المصرى؛ فالتجربة قد أثبتت أن تغيير المحيط والظروف التى يعمل بها هذا العامل تظهر قدراته الدفينة وغير المستغلة، ويرجع ذلك إلى السياسة التى مارستها الدولة منذ الفترة التى قامت خلالها بمصادرة الأراضى وتأميم الصناعات الوطنية وإفساح المجال أمام حقوق جديدة لطبقة العمال والفلاحين دون مطالبتهم بأداء واجباتهم المناسبة لهذه الحقوق، مما أدى فى نهاية المطاف إلى الصورة التى نراها فى وقتنا هذا من إهمال واضح وتسيب لا يمكن قبوله.

وقد أفرزت التجربة التى مارسناها فى ميدان تقديس العمل واحترامه نتائج سلبية ساعدت عليها الظروف السياسية ودخولنا فى حروب متعددة ومتتالية، مما أدى إلى انحدار واضح فى مستوى المعيشة ومستوى الخدمات وعلى رأسها الخدمة التعليمية والخدمات الصحية التى تمس كافة أفراد المجتمع المصرى.

ماذا نحن إزاء هذا فاعلون!! لا ريب أن تقديسَ العمل واحترامَه يحتاج مِنّا إلى وقفة جادّة وإعادة النظر فى القواعد والقوانين التى تحكُم هذا الميدان، ومحاولة السعى نحو تغيير المفهوم العام للعمل وقيمته، وللمنظومة التعليمية والإعلامية دورٌ هام فى هذا الصدد. . فإن أى متابع لما يجرى على الساحة التعليمية يرى بوضوح البعد الواضح بين الدعوة إلى تقديس العمل وخلاف ذلك. . ويحضرنى فى هذا المقام الدرس الأول الذى يدرَّس بالمدارس فى سويسرا، هذا البلد الغنى والذى يعد من أكثر

الدول تقدمًا فى العصر الحديث. . ويدور الدرس الأول حول أهمية العمل وتقديسه؛ لأنه مصدر هذا التقدم وهذه الحضارة، فالمعروف أن ما تملكه سويسرا من ثروات طبيعية محدود إلى درجة كبيرة. . وأن ما وصلت إليه من تقدم كان نتاج عمل السابقين من الأجيال، وهو ما تطالب به الأجيال الحالية أن تتمسك به الأجيال القادمة لضمان الازدهار والتقدم.

وندَّعى نحن فى مصرنا المحروسة أننا نعيش على أرض الكنانة التى هى أم الدنيا ذات التاريخ العريق والخيرات الوفيرة دون أن نطالب أبناء الوطن بتقديس العمل الذى هو أساس التقدم والرقىّ، وهو ما نرى سلبياته على أرض بلدنا العظيم، ونحن عن ذلك مسئولون.

إن مشاركة الدولة وجهازها الإعلامى له دوره الأساسى فى إحداث التغيير المطلوب. ألا يتطلب ذلك من مفكرينا ومن لهم غيرة على بلدنا بوقفة مع النفس والضمير للخروج من خندق الإهمال والتسيب الذى نحن فيه غارقون!!

ولا يفوتنى فى هذا المقام الإشارة إلى الدور الأساسى لرجل الدين على كافة المستويات وعلى كافة الاتجاهات والمعتقدات نحو الدعوة فى هذا الطريق، وما ورد فى الأديان فى هذا الصدد زادٌ كثير لا ينضب على مر السنين.

وما نيلُ المطالب بالتمنى. . ولكن تؤخذ الدنيا غلابا.

هذا هو دستور التقدم لمن يرغب.

لماذا نحن فقراء؟

منذ قرابة قرن من الزمان أورد أحد الكتاب المصريين فى سلسلة من المقالات رداً على هذا التساؤل، فأشار إلى عدة أسباب لعل غالبيتها لايزال عالقًا بمجتمعنا. وأهم هذه الأسباب هو عدم قدرتنا على استغلال مواردنا الطبيعية والبشرية استغلالاً سليمًا.

فعلى الرغم من أن الله سبحانه وتعالى قد حبانا بكثير من خيرات الطبيعية والبشرية، إلا أننا لم نتوصل بعد إلى القدرة على استغلال هذه المقومات استغلالاً يعود على المجتمع ككل بالخير والتقدم.

ولا ريب أن المراقبَ لما عليه حالُنا فى الوقت الحالى يُدرك أن ما أمكنَ التوصل إليه من تقدم لا يتناسب بأى حال من الأحوال مع الإمكانيات المتوافرة فى المجتمع. فمظاهر الفقر والتأخر تواجهك أينما ذهبت، سواء كان ذلك فى العاصمة أو خارجها.

فانتشار الفقر الذى بلغ أكثر من ٢٠٪ من أفرد المجتمع، أو بمعنى آخر حوالى ١٥–٢٠ مليون نسمة من المواطنين حسب الإحصاءات الدولية يعتبر رقمًا عاليًا للغاية.

ولا ريب فى أن ارتفاع نسبة زيادة عدد السكان، وهى تعتبر من أعلى النسب العالمية، لها تأثيرها السالب على كافة الخطوات التى تقوم بها الدولة.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك تفشى الجهل والذى بلغ حوالى ٦٠٪ من عدد السكان.. وهى نسبة عالية للغاية.. أصبح واضحًا من العناصر الأساسية التى تؤدى إلى استمرار مظاهر الفقر التى أصبحت غير خافية عن الأعين.

ومهما كانت الأسباب التى قد يسردها البعضُ تبريرًا لهذا الوضع الغريب الذى يتَّسِم به مجتمعنا فى الوقت الحالى، فمن الواضح أننا لم نستطع حتى الآن الوصول إلى الخطوات الأساسية والجدية التى تخرجنا من هذا المأزق.

فإذا أخذنا على سبيل المثال موضوع التعليم فى مصر - وهو موضوع أساسى - نجد أننا لا نزال نتخبط فى أسلوب معالجة هذه المشكلة.

فإذا كان الفقر مشكلة يتبرأ أى مجتمع أن يتصف بها، فالجهل فى تقديرى مشكلة أكثر خطورة على المجتمعات والأمم فى الوقت الحالى بعد أن أصبح الجهل هو فى استخدام الوسائل العلمية فى الاتصالات والوصول إلى المعلومات عن طريق الكمبيوتر والإنترنت والتى صارت أدوات متوافرة لدى الكثير من الدول والمجتمعات فى الوقت الحالى.

* * *

وإذا سلَّمنا بأن هناك بعض الخطوات التى اتُّخذت خلال السنين الأخيرة علاجًا لهذه المشكلة الكبرى، إلا أن المحصلة النهائية لم تضع الخطوات الحقيقية علاجًا لهذه المشكلة، فلا تزال نسبة الأمية فى ازدياد ولا تزال نسبة المدارس غير كافية، ولا تزال وسائل إعداد المدرس بدائية إلى

حد كبير، ولا تزال ظاهرة انتشار الدروس الخصوصية فى ازدياد، بل إن هذه الظاهرة أصبحت لها مخاطرها على خطوات التقدم فى ميادين الحياة الأخرى.

وقد يتساءل البعض عن الأسباب وراء استمرار ظاهرة تدهور التعليم فى مصر.

وفى تقديرى أن السبب الأساسى هو عدم الجدية فى معالجة المشكلة، فلا تزال الخطوات التى اتخذت حتى الآن بعيدة عن أسس معالجة المشكلة.. إن هناك كثيراً من الدول التى استطاعت أن تخطو خطوات جدية تغلبًا على مشكلة الأمية منها كوبا والعراق وقد حصلتا على جائزة اليونسكو لهذه الجهود فى الماضى.. ولا يمكن لى أن أتصور أننا أقل قدرة على مواجهة هذه المشكلة من غيرنا.

فالجهل وتدهور العملية التعليمية فى تقديرنا هى اللبنة الأساسية فى أسباب أننا لا نزال فقراء!

والآثار الجانبية للجهل وانتشاره لا حدود لها فى ميدان التقدم بوجه عام.. وفى نطاق زيادة الفقر.

* * *

يأتى فى المقام التالى انتشارُ الأمراض وتدنِّى مستوى العناية الصحية والخدمات الطبية، سواء على المستوى العام والمستوى الخاص.. ومرجع ذلك فى المقام الأول إلى تدنِّى مستوى القائمين على الخدمات الطبية وعمليات التمريض والتطبيب.

ونظرة عابرة لما يحدث فى مستشفياتنا ووحداتنا الطبية المنتشرة فى أنحاء مصر الخير دليل على ذلك.

ولا ريب أن احترام القانون والالتزام به ومحاسبة النفس والضمير عناصر لها أهميتها فى ميدان العناية الصحية ومستواها، وكذلك فى غيره من الميادين.

ويتبع ذلك نقطة أساسية وعامة وتنطبق آثارها على كثير من الميادين وهى الالتزام بالقانون واحترام القواعد العامة.

فمن الملاحظ أن احترام القانون والالتزام به لم يعد من الصفات التى نتميز بها، بل العكس هو الصحيح، فالفوضى وعدم الالتزام وعدم تقدير أهمية الوقت والتسيب بوجه عام أصبحت صفات منتشرة وأموراً عادية فى حياتنا العامة.. وهى خصائص تتصف بها المجتمعات المتخلفة.

فمن المبادئ العامة والتى لا تغيب عن الكثيرين منّا هو مدى الاحترام العام للقانون والقواعد فى أى نشاط من حياتنا اليومية.. ولا ريب أن القدرة فى هذا المضمار لها آثارها العامة، فعدم التزام الدولة أو رجالها بالقانون بأى صورة من الصور أمر لا يمكن استمرار السكوت عليه، وإيجاد مبررات لهذا التصرف فى حد ذاته يؤدى إلى تدهور الالتزام العام بالقواعد والقوانين.

ويتبع عدم الالتزام بالقانون وانحسار الرادع لذلك ما نراه فى هذا العصر من تسيب فى الطريق العام وفى مصالحنا الحكومية وفى حياتنا بوجه عام.

والفساد والإفساد ما هما إلا محصلة طبيعية لمثل هذا التسيب العام الذى نلاحظه فى مناحى الحياة العامة، وسبب واضح فى استمرار حالة الفقر التى نعانى منها.

* * *

ومن الأسباب الأساسية فى حالة الفقر التى نعاني منها عدم احترام العمل والالتزام بقواعده المرعية.

فالبطالة المقنعة وزيادة عدد غير القادرين على العمل لتدنى قدراتهم ومهاراتهم سبب لا يستطيع منصف إغفاله فى هذا الصدد.. فالتقدم العلمى والتطور التكنولوجى أدى بطبيعة الحال إلى زيادة الهوة بين أسلوب تأدية الخدمات والأعمال بوجه عام بين الماضى والحاضر.. لا ريب أن تدنى مستوى الصناعة المصرية فى كثير من الميادين واضح للعيان، وعدم قدرتنا على المنافسة العالمية في هذا الصدد مرجعه فى المقام الأول إلى انخفاض مستوى الإنتاج وعدم تطوره.

هذا إلى جانب نقص قدراتنا التصديرية لتخلف أسلوب التصدير ونوع الصادرات نفسها، وليس مجالنا هنا الدخول فى تفاصيل هذا الموضوع.. إنما المقصود فى هذا الصدد الإشارة إلى أهمية العمل الجاد واستمرار التطور فى ميادين كثيرة فى حياتنا العامة حتى يمكن تطوير الناتج القومى مما يؤثر إيجابيا على ارتفاع مستوى المعيشة وتقليل نسب الفقر فى المجتمع.

* * *

هذه جملة الأسباب الأساسية، أو إذا أردنا جملة المثالب التى تؤدى إلى فقر المجتمعات هنا وهناك.

ومن هذا المنطلق فإن الطريق الطبيعى للتغلب على هذه المثالب هو العمل الجاد والمشاركة العامة فى تحقيق الأهداف، والنظم السياسية التى يشارك فيها أكبر عدد من المواطنين قادرة على إيجاد الوسائل وتحقيق الأهداف أكثر من غيرها من النظم التى تعتمد على الحكومة أو السلطة منفردة لتحقيق هذه الأهداف.

* * *

ولا بد فى ختام هذه العجالة القول بأن هناك أسبابا كثيرة يمكن أن تضاف إلى ما سبق الإشارة إليه، أهمها دور المرأة، ودور العمل التطوعى فى الجمعيات الأهلية والتنظيمات المدنية المختلفة.. فالوطن وتقدمه ليسا مسئولية الدولة «الحكومة أو السلطة» وحدها أيًا كانت.. تقدم المجتمعات يأتى بطبيعة الحال نتيجة للجهود الجماعية التى يقدمها أفراد الشعب على اختلاف طوائفهم.

ولا ريب أن هناك كثيراً من المظاهر السلبية التى شابته حياتنا العامة، منها القديم والمتوارث، ومنها ما جدَّ على المجتمع مع التطور الطبيعى والتقدم العلمى.

ولعل من أكثر مظاهر السلبية التى أحاطت بنا فى الفترة الأخيرة مظاهر الإسراف والسفه العام الذى شاب المجتمع فى الفترة الأخيرة؛ منها ما ينفق على مظاهر الفرح والحزن فى مجتمعنا. فقد بلغ ما يصرفه المصريون

على مظاهر الفرح والزواج ومظاهر الحزن والإعلانات ما يقارب ١٢ مليار جنيه سنويًا، وما ينفق على شراء الذهب من منطقة الخليج أثناء فترة الحج والعمرة ما يقرب من ٤ مليارات جنيه، وإذا أضيف إلى ذلك ما أذيع أخيرًا عمّا ينفقه المواطنون على «الحبة الزرقاء» (الفياجرا)، أو ما ينفقونه على غير ذلك من بلايين الدولارات على مساكن صيفية لا تستخدم إلا فى أوقات محدودة سنويا.. كل هذه المصادر المهدَرة والتى يتم إنفاقها لأغراض غير منتجة سببٌ إضافى لمظاهر الفقر التى تنتشر فى مجتمعنا فى الوقت الحالى.

لا ريب أن لعلمائنا من رجال الدين وقادتنا من رجال العلم والمثقفين دورٌ أساسى لإعادة رسم خريطة مجتمعنا فى المستقبل وفى نطاق التقدم العلمى والتكنولوجيا المتطورة.. فالمجتمعات فى المستقبل لا يمكن أن تتطور فى نطاق نظم عتيقة تستفشّى فيها الأمية.. وانخفاض المستوى الصحى وتبديد الموارد التى حبانا بها الله سبحانه وتعالى.. وترشيد استخدام هذه الموارد وحُسن إدارتها هى الخطوات الأولى فى سبيل التقدم.

****

الحلم المصرى.. هل فقدنا إليه الطرق؟

لكل شعب من الشعوب حلم وطنى تتجسد فيه آمال وأحلام المجتمع وأهدافه نحو التقدم والرقى. والحلم الوطنى ليس مجموعة آمال وأهداف ثابتة، بل إنه يتغير مع تطور المجتمع وتغير الأوضاع المحيطة به. ففى الفترة التى سبقت الاستقلال الوطنى كان الحلم الوطنى مرتبطًا بإزاحة الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطنى. وتبع ذلك مرحلة اختيار نظام الحكم وتدعيم أركانه فى ظل مرحلة التنوير التى جاءت مع بداية القرن الماضى وإتاحة مساحة واسعة من التعليم بإنشاء الجامعات وإرسال البعثات الدراسية وإقرار دستور ٢٣ الذى يعتبر من أكثر الدساتير تقدمًا بلغة عصره، وبدأت حياة نيابية دستورية يشارك فيها عدد من الأحزاب التى تتبادل السلطة عن طريق انتخابات حرة، وتوازَى مع هذا التطور تقدمٌ ملحوظ فى الحياة الاقتصادية الوطنية؛ فشهدت مصر نشأة بنك مصر وشركاته المتعددة عددًا من الصناعات الأخرى التى تولى مسئوليتها رجال أعمال مصريون مثل عبود وياسين وعلى رأسهم طلعت حرب مما أفسح المجال إلى تبوُّء مصر دورًا إقليميًا يتناسب مع موقعها الجغرافى وتاريخها العريق.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية دخلت مصر مرحلة الحروب الإقليمية التى جاءت كنتيجة لزرع الدولة العبرية، فى وسط المحيط الشرق أوسطى على حساب الشعب الفلسطينى فى ظل مخطط رسمت حدوده بريطانيا دولة الانتداب على فلسطين، وشايعه عدد من الدول الأوروبية التى

وجدت في هذا الحـل تكفيراً عـمّا قـامت به النازية والفاشـية ضـد يهود أوروبا في فترة ما بين الحربين العالميتين ١٩١٤ و ١٩٣٩، وكان من نتائج هذا الظلم الواضح على الشـعب الفلسطيني وسلبه نصف وطـنه القومي، أن هبت الدول العـربيـة في ذلك الوقت وعلـى رأسهـا مـصـر في أولى حروب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي لا يزال يلعب دوراً واضحًا في تشكيل الصراعات الإقليمية والعلاقات بين دول هذه المنطقة الحساسة.

وتحـوَّل الحلم المصـري الذي بدأت أولى مـراحله، والتي تهـدف إلى التنمية الوطنية، إلى صراع وحروب وتدهور في الأوضاع الداخلية مما أدى إلى قيام حركة الجيش عام ٥٢، والتي تطورت إلى ثورة ٢٣ يوليو بمبادئها الستة التي مثلت في ذلك الحـين الآمال والأهداف الوطنية والحلم المصري في صورته الجديدة.

إلا أن دخول مـصر في صراعـات محاربة الاسـتعمـار والمطالبة بإتمام الاستقلال برحـيل ما تبقَّى من قوات بريطانية على أراضـيه وعرقلة القوى الغربيـة للمشروعـات الوطنية المصرية ولأحلام الشعب المصـري بالحرية والاستقلال. . أدَّى في نهاية المطاف إلى تصـادمات متكررة، بدأت بتأميم قناة السويس، وحـرب ٥٦، واحتلال سيناء في ظل الاعتـداء الثلاثي من قبل الدولة العـبرية التي شاركـت في هذه الحرب لتحـقيق أولى خطوات سيطرتهـا ونفوذها في المنطقـة، مما أدخل مصر في دوامـات الحروب التي انتهت بهزيمـة ٦٧ التي كانت نقطة تحول أساسية في صـياغة المرحلة التي كان شـعارها: لا صـوت يعلو على صوت المـعركة. . والتي تـهدف إلى استرداد الأرض التي احتُلت لثاني مرة من قِبل الدولة العبرية والخروج من

دوامة الحروب التى أضاعت معها الكثير من أحلام التقدم والنمو وتطورّ المجتمع المصرى لكى يواكب التطورات السريعة التى جاءت مع ثورة المعلومات والتقدم العلمى والتكنولوجى التى اجتاحت العالم خلال الربع الأخير من القرن الماضى، وكانت حرب ٧٣ التى انتصرت فيها مصر لأول مرة، وأمكن - تأسيسًا على نتائجها - بدء مرحلة السلام فى منطقة الشرق الأوسط تلك المرحلة التى وجدت مقاومة واضحة من جانب الدول العربية التى لم تكن مستعدة للمشاركة فى هذا التطور الذى لم يكن فى نطاق تقديراتها السياسية والاقتصادية.

وبعد أكثر من ثلاثين عامًا مرت علينا -بحلوها ومرها- أصبح لزامًا علينا إعادة النظر فى كثير من المسلّمات والأوضاع والمواقف التى أدت بنا إلى ما نحن فيه فى الوقت الحالى.

فمصر بحاجة ماسة إلى حلم وطنى جديد تُعاد صياغته بما يحقق الآمال والأهداف الوطنية التى لم نستطع خلال نصف القرن الماضى أن نحققها، وعلى رأسها أن يعود لمصر دورها الإقليمى الذى يتناسب مع موقعها الجغرافى وتاريخ شعبها العريق وقدراتها التى لم نحسن استخدامها وإدارتها حتى الآن!!

وترجع أهميةُ الأحلام الوطنية إلى كونها الشعلة التى تنير الطريق أمام الجميع نحو تحقيق أهدافهم الشخصية وأهداف الوطن القومية.. ولعل أكثر الأحلام الوطنية وضوحًا خلال القرنين الماضيين كان الحلم الوطنى الأمريكى الذى جذب إليه الكثيرَ من شباب العالم شرقًا وغربًا وأصبح من الأهداف التى يسعى الكثيرون إلى اللحاق به!!

ولا ريب أن التطورات الأخيرة على الساحة الدولية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظام الشيوعي الذى كان يمثل أملاً لكثير من الشعوب التى قاست تحت نير الاستعمار أو فى ظل اضطهاد النظم الديكتاتورية، وتربُّع الولايات المتحدة على قمة السلطة كدولة كبرى وحيدة، أوجد معطيات جديدة على الساحة الدولية.. كان من الممكن أن تمثل آمالاً لشعوب كثيرة تسعى لتحقيق الديمقراطية وإقرار الحرية واحترام القانون وغير ذلك من المبادئ التى ظلّ يدعو إليها الغرب طوال القرن الماضى.. إلا أن هذه الآمال لم تتحقق؛ فقد جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لكى تمثل بدايةَ مرحلة جديدة لصراع الحضارات والحروب الدينية من جديد، وإن كانت تلك الحروب قد بدأت فى ظل مبدأ جديد قِوامُه محاربة الإرهاب والقضاء على مصادره وعلى النظم التى تشجعه. فكانت أولى حروب القرن على أرض أفغانستان وغزو العراق واحتلال أراضيه فى ظل محاربة «محور الشر» وما تبع ذلك من ظهور قواعد ومبادئ جديدة ما بين «مَن ليس معنا فهو ضدنا»!! أو «لماذا يحسدوننا!؟» وغير ذلك من قواعد وأسس لم يعرفها العالم من قبل.. وكانت منطقة الشرق الأوسط صاحب النصيب الأكبر من هذه المعارك؛ سواء كانت عسكرية أو فكرية أو غيرها.. وبدأت تظهر على الساحة مشاريع جديدة كالشرق الأوسط الكبير وغيرها من المشروعات الهادفة إلى تغيير الكثير من المعتقدات ومن المبادئ التى تؤمن بها الشعوب المتهمة بمواءمة الإرهاب أو المشاركة فى حروبه، وضاع الكثير من آمال الشعوب التى ترغب فى تشكيل مستقبلها وتحقيق آمالها وأحلامها.

إن الواجب يتطلَّب منا إعادة رسم أحلامنا وأهدافنا القومية بما يتناسب مع العصـر ومع التقدم العلمى والتكنولوجـى، حتى يكون فى هذا الحلم الوطنى مـا نستـطيع أن ندافع به أمام مـا قـد يُفرض علـينا من مشـاريع ومقـترحات، ولا ريب أن الـصحوة التى نراها على السـاحة المصـرية قد تكون بدايةٌ لها نتائجها إذا ما شاركنا جميعًا فى محاولة إنجاحها!

والتقـدم والتطور لا يأتى من فراغ؛ فقـد أكدت التجارب البـشرية أن المشاركـة الوطنية فى رسم وتحديد آمـال الشعوب تحـقق فى نهاية المطاف أهدافهـا. . فما الأحـلام الوطنية إلا محـصلة الجهـود التى تبذل فى ظل عمل جاد واحترام للقانون وشفافية واضحة.

والشـعب المصرى من أكـثر الشـعوب القـادرة على تحقـيق أحلامـها وأهدافها إذا مـا شعر بحرية المشاركة فـى هذا العمل الوطنى. . والتاريخ الحديث يؤكـد هذا الزعم منذ ثورة ١٩ إلى ثورة ٢٣ إلى حـرب السويس إلى حرب أكتوبر المجيدة. . فقد كانت المشـاركة الشعبية والإيمان بالهدف هو المحرك الأسـاسى للنتائج التى وصلنا إليـها، أمـا الحلم المصرى الذى نتحدث عنه هنا فهو حلم أكبر من محاربة الاستعمار أو استرجاع ما احتل من أراض، بل العمل على أن يكون لمصر دور إقليـمى يليق بها، وشعب متحضِّر يحمى هذه الآمال ويدافع عنها.

هل نحن سعداء؟

يقال فى علم النفس إن السعادة هى حالة ذهنية ونفسية تأتى نتيجة للشعور بالرضا والامتنان بالحاضر والأمل بمستقبل أفضل.. ولقد سألنى صديقى هذا السؤالَ فى معرض الحديث عن شئوننا العامة، فرأيت أن أتخذ من هذا التساؤل عنوانًا لهذه السطور القليلة.

وسعادة الشعوب لا تخرج كثيرًا عن هذا الزعم؛ فالشعور العام بالسعادة هو محصِّلة الشعور العام لدى أفراد المجتمع بأن مطالبها واحتياجاتها المادية والمعنوية متاحة دون تمييز أو تفرقة، وأن آمالها فى مستقبل أفضل لا تعترضه مسببات لا تستطيع التحكم فيها. وتختلف مقاييس السعادة من مجتمع لآخر طبقًا لدرجات تقدمه وثقافته واستعداده للتضحية والمشاركة فى صنع الحاضر ورسم المستقبل.. إذا نظرنا حولنا فى عالم اليوم نجد أن عددًا قليلاً من شعوب العالم ومجتمعاته يتمتع بدرجات عالية من السعادة العامة، والغالبية من هذه الشعوب يقل نصيبها من هذه السعادة العامة بدرجات متفاوتة. فإذا حاولنا التعمق قليلاً فى الأسباب التى تؤدى لازدهار السعادة العامة من عدمه نجد أن أساسها من صنع البشر أنفسهم ونتيجةٌ للاختيارات التى تميل إليها الشعوب بوجه عام.. ويتيح الترحال أمام المرء فرصًا كثيرة للمقارَنة بين أحوال الشعوب المختلفة ودرجات سعادتها، وهناك أسباب عدة قد نتفق عليها لها تأثيرها المباشر على الشعور العام بالسعادة أو غير ذلك، وأهمها فى تقديرنا ما يلى:

أولاً: أسلوب الحكم

كلما أتاح النظام الذى يُطَبَّقُ فى المجتمع الفرصةَ أمام الجميع للمشاركة فى تشكيل القواعد والـقوانين التى تحكم المجتمع أصبـحت هذه المشاركة سببًا أساسيًا للشعور بالأمـان العام، وقل الشعور بالإحباط وعدم الرضا، وزاد أيضًا الشـعور بالانتماء والمشـاركة العامة. . فـوجود قواعد مـحددة متـعارف عليهـا يزيد من الترابط بين الفـرد والمجتمع، وارتفـعت بالتالى درجات الانتماء والمشاركة العامة مما يخدم المجتمع ككل.

ولقد أدركت الشـعوب نتيجةً لخـبرتها الطويلة عبـر التاريخ أن الشكل الديمقـراطى القائم على انتخابات حـرة ومفاضلة شريفـة بين الاتجاهات المختلفة التى تسود المجتمع والمتمثـلة فى تجمعات حزبية تتبارى عن طريق برامجها للوصول إلى سُدّة الحكم هو أفضل الأنظمـة التى فرَّغتها التجربة البشرية حتى يومنا هذا. .

فإذا أضفنا إلى ذلك ضمان الحريات واحترامها، وهى نتاج نفس التجربة البشـرية، فإن ازدهار المجتمع فى أغلب الأحـوال يتحقق طبعـًا بدرجات احترام هذه القواعد والالتزام بهـا. . فالشعور بالحرية فى ظل النظام العام هو أساسُ الشعور بالسعادة العامـة، وحرية الفرد فى ظل هذه المجتمعات تنتهي مع بداية حـرية الآخرين، والالتزام بهذه المبـادئ لا يأتى من فراغ، فهو محصلة الجهود التى تبذل من جانب الشعوب فى هذا الطريق.

ثانيًا: الحقوق والواجبات:

فى المجتمعـات التى تتوافر فيها نسـبة عالية من السعادة العـامة يتوافر فيها أيضًا التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم. . ففى الوقت الذى يعتبر

فيه التعليم والخدمات الصحية وتوافر الاحتياجات سعادة دون عناء، وإمكانية الحياة دون اضطرابات أو منغصات، نجد مقابل ذلك أن الواجبات المطلوبة من كل فرد لا تقل عن احتياجاته.. ولم تكن المقولة التى أطلقها الرئيس كيندى عندما انتخب فى الستينيات من القرن الماضى إلا تعبيراً عن هذا المنطق، وهو «قبل أن تطالب المجتمع بالحقوق التى يكفلها لك عليك أن تقدم طواعية الخدمات المطلوبة لهذا المجتمع نفسه».

ويختلف الشعور بأداء الواجب فى المجتمعات المتقدمة والأكثر سعادة عن غيرها من المجتمعات الأخرى؛ ففى الأولى يقدِم غالبية أفراد المجتمع على أداء الواجب؛ سواء كان ذلك فى ميدان الخدمة العسكرية أو الخدمة العامة أو أداء العمل بحرفية واضحة وعلى أعلى ما يمكن من الإتقان طواعية، وفى ظل أحكام القانون التى تنظِّم المجتمع نفسه فى حين أن القيام بهذه الواجبات نفسها يتطلب رقابةً أكثر ويتطلب جهداً أطول تعقيداً، وفى ظل هذا الفرق يصبح الوقت - وهو أهم العناصر التى تنظم الحياة فى المجتمعات - ذا قيمة مختلفة.. ومن هذا المنطلق تحسب الفوارق بين المجتمعات المختلفة من حيث السعادة والتقدم.

ثالثًا: التقدم العلمى والتكنولوجى:

يمثل التقدم العلمى والتكنولوجى -خاصة بعد ثورة المعلومات التى عرفها العالم أخيراً- أحد المصادر الأساسية لحساب تقدم المجتمع ومدى شعوره بالسعادة العامة.. فالتقدم العلمى قد فتح مجالات واسعة لاستخدام الإنسان للثروات البشرية والطبيعية المعروف منها وغير المعروف،

واكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية لها آثارها الواضحة على مكانة الشعوب فى المحيط الدولى..

وليس مجالنا هنا الدخول فى تفاصيل التقدم العلمى على مكانة الشعوب والدول، وإن كان المسَلَّم به أن الجهود التى تبذلها المجتمعات فى توسيع نطاق المعرفة والتعرُّف على آفاق التكنولوجيا الحديثة لها آثارها وفاعليتها فى زيادة الارتقاء بين الشعوب.

رابعًا: إعلاء شأن العلماء والحِرَفية:

لا ريب أن إعلاء شأن العلماء والحرفية فى المجتمع يساعد كثيرًا على ارتقاء الشعوب وسعادتها فى سباق التقدم الذى تفرضه المدنية على البشرية جمعاء.. والعقل البشرى هو المعجزة التى خلقها الله سبحانه وتعالى وميَّز بها الإنسان عن غيره من المخلوقات... والعلم وإتقان العمل هما محصلة هذه المعجزة البشرية، الأمر الذى يتطلب منا إفساحَ المجال أمام المميَّزين فى أى مجتمع لتبوُّء القيادة والريادة فيه، والمجتمعات التى تغفل حق هؤلاء العلماء والمميزين من أفرادها تقضى على أهم عناصر تقدمها وازدهارها.

خامسًا: القيم والأخلاقيات:

تمثل القيم والأخلاقيات -وهى محور معظم الديانات التى عرفتها البشرية على طول تاريخها- عنصرًا أساسيًا آخر لتقدم الشعوب وانتشار السعادة العامة بين أفرادها. فلقد أثبتت التجربة البشرية عدم قدرة الحياة

المادِّية على تهيئة أجواء السعادة والتـقدم، فكثير من الشعوب التى أغفلت القيم والأخلاق الدينية والمعنوية ضـاع منها الطريق الصواب إلى التقدم. . فالموازنة بين الماديات والمعنويات يؤدِّى فى نهاية المطاف إلى ما نقصده بهذه السطور القليلة السابقة. .

قد تكـون هناك أسبابٌ أخـرى وعناصر لم تَـرِدْ فى هذه العجـالة قد تساعـد فى الإجابة على التـساؤل الذى طرحناه من قـبل وهو: هل نحن سعداء؟ ولكنها فى مـجملها ومِن خلالها يمكن تقديـر مدى السعادة التى يتمتع بها أى مجتمع فى عصرنا الحالى عن غيره من المجتمعات.

****

كيف أصبحنا فقراء؟

يَعْجَب الكثير مِنّا لِتَدَنّى مستوى المعيشة فى مصرنا العزيزة. فى الوقت الذى تتقدم فيه الشعوب مِن حولِنا يمينًا وشمالاً، شَرقًا وجنوبًا. . فمصرُ ليست فـقيـرةً فى مواردها الطبـيعـية! أو فى إمكانيـاتها البشـرية! أو فى قدراتها. . علاوةً على تميُّزها بموقع جغرافى فريد. . وتاريخ وحضارة تمتد لآلاف السنين.

وبالرغم من هذه القـدرات والإمكانيات، فـإن مصرَ تأتـى فى أواخر قائمة الدول طبقًـا لتوصيف الأمم المتحدة وغيرها من المنظمـات والهيئات التى تعمل فى هذا الميدان. .

ويتساءل المرءُ عـن الأسباب التى أدت بالمجتمع المـصرى إلى الانحدار لهذا المستـوى منذ منتصف القرن العشرين على وجـه الخصوص. . وهى الفترة التى بذلت خلالهـا كثير من الشعوب والمجتمعـات جهودًا واضحة نحـو التـقدم والازدهار، وخـاصـةً بعـد ما وصل إليـه التـقـدم العلمى والتكنولوجى إلى هذا المستوى من التطور. . . علاوة على ما أصبح متاحًا منه للجميع فى نطاق ثورة المعلومات والاتصالات.

وتَقدُّم الدول والشعوب لا يأتى من فراغ، ولكنه نتاج الجهود الجماعية والإيمان بأهمـية تحقـيق التقدم والارتقـاء للأمة بوجه عـام. . وهذا يُبرز التساول الذى اخترناه عنوانًا لهذه السطور !!

فمصر رغم وقوعها تحت نير الاستعمار الذى ظل جاثمًا على مصالحها لفترة تقارب المائة عام. . إلا أن شعبها استطاع تحقيق تقدم ملحوظ فى النواحى السياسية والاقتصادية والثقافية، فعرفت مصر عصر التنوير فى أوائل القرن الماضى، كما عرفت الثورة الصناعية التى أطلق شرارتها الأولى الرعيل الأول من رجال الأعمال المصريين بزعامة طلعت حرب وشركات بنك مصر التى بلغت ثمانى وثلاثين شركة فى مناحى الحياة العامة من شركات للطيران أو الغزل والنسيج أو السينما والسياحة، وهى ما سبقت به غيرَها من الدول والشعوب فى أوائل القرن الماضى.

وعرفت مصر دستورًا متطورًا هو دستور ٢٣، وظهرت بوادر حياة ديمقراطية مستنيرة متمثلة فى عدد من الأحزاب مختلفة التوجهات والتى تتنافس فى انتخابات لِتولّى وتَبادُل السلطة. . وظهر فى مصر عددٌ غير قليل من الجمعيات الأهلية، وعلى رأسها الجمعية الجغرافية المصرية، والجمعية التاريخية، وغيرها من الجمعيات التى أثْرَتْ الحياة العامة فى مصر منذ ذلك التاريخ.

وعرفت مصر الجامعات الأهلية والحكومية ومراكز الأبحاث والدراسات المتعددة الجوانب والتى كانت بمقاييس العصر من أكثر الجمعيات والجامعات نشاطًا على الساحة الدولية.

هذه بعض مظاهر التقدم والتطور التى عرفها الشعب المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو. . التى تفاءل بها الكثيرون باعتبارها الثورة التى جاءت لاستكمال ثورة الشعب المصرى عام ١٩ والتى كانت تهدف إلى إجلاء المستعمر وإقرار الاستقلال الكامل للشعب المصرى والقوى الوطنية.

وإن كانت النيات التى أحاطت بحركة الجيش، وتطورها إلى ثورة فيما بعد، كانت فى مجملها نيات وأهداف صادقة، إلا أن التطبيقات التى تمت على أرض الواقع للمبادئ الستة التى أعلنتها الثورة فى أولى مراحلها لم تؤت أُكلها. . فسرعان ما انغمست الثورة فى صراعات داخلية فيما بين القائمين بها، ثم تلا ذلك نظام اشتراكى غير مستقر، وحروب مفروضة علينا، وأخرى من اختيارنا. مما أدى إلى ضياع ثروات طائلة وجهود لا حصر لها، وظهور قيم جديدة تدور ما بين أهل الثقة وأهل الخبرة، وحيرة فى اختيار المبادئ والقيم، وإغفال للأسس الحقيقية للتقدم من تقديس للعمل واحترام للقانون والالتزام بالقواعد دون أى تمييز أو تصنيف!! وهو ما أدَّى فى نهاية المطاف إلى ضياع كثير من الجهود والثروات. . وواجهت مصر فترةً مِن عدم الاستقرار امتدت لأكثر من ثلاثين عامًا تم خلالها تأميم الكثير من الصناعات الوطنية وتقسيم للأراضى الزراعية وتشتيت للطبقات المتوسطة التى قامت على أكتافها الخطوات الأولى للتقدم التى أشرنا إليها آنفًا، فعرفت مصر هجرة عقولها إلى الخارج، وهروب مواطنيها إلى المجتمعات الأخرى بعد أن ضاقت بهم سبل العيش فى وطنهم!! وانحدرت الصناعة المصرية الناشئة على أيدى أهل الثقة فى ظل قطاع عام لا هوية له ولا مسئولية للقائمين عليه، مما أدى إلى انتشار الفوضى والفساد بدرجات لم تعرفها مصر من قبل. . ودخلنا فى متاهات الحروب التى استعددنا لها والتى لم نستعد لها. إلى أن اختارت الدولة طريقَ السلام بعد انتصارنا لأول مرة منذ نصف قرن فى حرب أكتوبر.

ولم تأت مـرحلة السلام بنتـائج واضـحة؛ لافـتقـارنا للرأى فى هذه الفترة، فكان الانفتاح غير المدروس وما تبعه من مراحل مختلفة من انتشار الفساد بعد أن ظلت مصر مغلقة على نفسها لفترة طويلة. وعدم قدرتنا على مواجهة أنـفسنا، ومغالبة أخطاء الماضى. والأخذ بأسـباب التقدم الحقيـقية، وأولها تقـديس العمل، ونشر العلم والتـكنولوجيا فى ظل منظومـة متطورة للتعليم تسـتطيع أن تقدم للمجتـمع أعدادا مناسبة من القـادرين على العمل وعلى تطوير المجتمع كمـا حدث فى مجتمعات أخـرى مثل: ماليزيا والهند وكوريا الجنوبية وغيرها من المجتمعات التى استطاعت بسياستها الواعية تغيير وجه المجتمع والحصول على مكان بين الدول التى تسعى للتقدم والتطور.

أما وقد أصـبحنا على شفا مـرحلة جديدة دعت إليها مـا وصلت إليه أحوالنا من تدن لكثـير من مناحى حياتنا العامـة الاقتصادية أو الثقـافية أو السياسيـة أو العلمية. . فإن ذلك يتطلب منا أن نتخـذ خطوات جادة نحو تحقيق التطور الذى يأخذ بيد المجتمع إلى آفاق أكثر بريقًا وأكثر استقراراً.

إن مصـر لا تنقصها الموارد اللازمـة لتحقيـق الطفرة التى يصبو إليـها المجتـمع، بل العكس هو الصحـيح، فكما قال الـعالم الاقتـصادى «آرثر لويس» فى أشهـر مؤلفـاته: إن الفقـر ليس نتيجـة لنقص الموارد؛ بل هو النتيجة الطبيعية لسوء استخدام وإدارة ما يتوفر من هذه الموارد.

إن وقفة مع النفس والضمير أصـبحت أولى الخطوات التى يتطلبها واقعنا الحالى. . ولا ريب أن تغـيير نظـام التعليم ومنظومة التـربية التى أفـسدناها بإفساح المجال أمام جميع المواطنين دون أى قـواعد جادة لضمان مستوى من الخدمة تتناسب مع العصر ومع التقدم العلمى والتكنولوجى، مما أدى إلى هذه

الأعداد من العـاطلين وغير القادرين على خـدمة المجتمع وتلـبية احتيـاجاته كَمثالٌ واضح للأسباب التى أدت إلى ازدياد نسب البطالة والفقر فى المجتمع المصرى، مما أصبح لا يتناسب مع ما نملكه من موارد وإمكانيات.

إن ازدياد عدد السكان يصـبح نقمة على أى مجتـمع إذا لم يكن قادراً على استـخدام هذه الأعداد الوفيـرة من شبابه ومن القـادرين على العمل وإعدادهم وتدريبهم بما يتفق مع متطلبات المجتمع وخصوصياته. فلا ريب على سبـيل المثال أن صناعة السيـاحة فى مصـر هى أهم الصناعات التى يمكن أن تحقق نتـائج باهرة إذا استطعنا أن نوفـر لها الإمكانيات البشرية المناسبة، فى الوقت الذى يصعب فيه أن نهـتم بصناعات لا يتوفر لنا فيها إمكانيـات أو قدرات مناسـبة للصناعـات المتطورة مثل صناعـة الطائرات المتقدمة على سبيل المثال.

إن الاهتمام بمشاركة فئات الشعب المختلفة فى منظومة سياسية ديمقراطية تُفسح مكانًا لآمال الأفراد والأحزاب المخـتلفة الاتجاهات، وهو يمثل المظلة الواقية التى تحمى تقدم الشعوب على مـدى التاريخ. كما أن قدسية العمل واحترام القانون والمساواة بين كافة طبقات الشعب فى ظل دستور يكفل هذه القواعد الأساسية هى مقومات التغلب على أى تخلف، وعلى مظاهر الفقر التى أصبحت واضحة فى المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة.

فهل ستـجد الجهود التى تُبذل فى الوقت الحالى فى السـاحة الداخلية طريقها إلى تحـقيق هذا الهدف السامى، وأن يصبح المجـتمع المصرى بين غيـره من المجتمعـات التى وجدت طريقهـا إلى التقدم بجهـود أبنائها لا بجـهود الآخـرين!! دعونا نتـعاون فى هـذا الطريق ، فمـا نيل المطالب بالتمنى . . ولكن تؤخذ الدنيا غلابًا.

كيف نكون سعداء؟

السعادة فى صورها المختلفة هى القدرة على تطويع ما يحيط بنا إلى الاتجاه الذى يضيف إلى تدعيم السعادة فى حياتنا العامة. . والسعادة ليست بالضرورة نتيجةً لتوافر إمكانيات مادية واسعة، وإن كانت هذه الإمكانيات تلعب دوراً مهمًا فى تحقيق هذه السعادة المنشودة؛ سواء كانت سعادة شخصية أو سعادة المجتمع بأكمله. . فلا ريب أن الدول والمجتمعات التى تتوافر لديها هذه الإمكانيات يسهل عليها تحقيق درجات مناسبة من السعادة العامة بخلاف المجتمعات الفقيرة والنامية. .

والمجتمع المصرى الذى لم تتحقق له بعد الإمكانيات المادية التى يمكن أن تضيف إلى المجتمع درجات من السعادة المادية رغم اتساع المساحة التى تشغلها الماديات والتى جاءت مع مواكبة العصر والتقدم العلمى والتكنولوجى، فإن المراقب يلاحظ أن المجتمع فى واقع الأمر قد فقد الكثير من مظاهر الرضا والقناعة والسعادة العامة التى كانت متوافرة له منذ أكثر من نصف قرن من الزمان.

وقد يكون السبب الأساسى وراء ذلك هو التخلّى عن كثير من القيم والتقاليد والعادات والمبادئ التى كانت لها مكانتها فى الوعى العام والاهتمام الخاص. . فعلى الرغم من موجة مظاهر التدين التى يلاحظها المراقبون لشئوننا العامة، فإن ذلك لم يرتبط به سمو فى الأخلاق وفى أسلوب التعامل بين الأفراد، بل العكس هو الصحيح، وما تزخر به صحافتنا يوميًا من حوادث وأحداث لم يسبق للمجتمع المصرى معرفته فى الماضى دليل واضح على ذلك.

ولعل ظهور أحداث الثأر التى تَصوّرنا أننا قد ابتعدنا عنها منذ فترة طويلة دليلٌ على فقدان المبادئ الأولية فى التعامل بين الأفراد وحل الخلافات بطرق متمدينة تتمشّى مع ما وصل إليه المجتمع من قواعد ومبادئ أخلاقية.

والسعادة العامة فى واقع الأمر هى محصلة ما يستطيع المجتمع أن يقدمه من خدمات ومن وسائل وقواعد لفك الاشتباك بين أفراده واحترام الجميع لهذه القواعد والمبادئ. ولقد لعبت الأسرة والمدرسة فى الماضى دوراً أساسيًا فى نقل وتدعيم هذه المبادئ بين أفراد المجتمع.. فلعبت الأسرة بطرفيها إلى جانب المدرسة دوراً واضحًا فى إرساء مبادئ الأخلاق ومكارمه بكافة صورها، وجاءت منظومة التربية والتعليم على اختلاف درجاتها لتدعيم هذ القواعد والمبادئ.

ولا ريبَ أن الظروف التى أحاطت بالمجتمع المصرى منذ أكثر من نصف قرن من الزمان قد ساعدت على فقدان الكثير من هذه القواعد وهذه العادات وأفراده عن غيره من المجتمعات.

وهناك الكثير من العناصر التى لعبت دوراً كبيراً فى وصول المجتمع المصرى إلى ما نراه فى الوقت الحالى.

أولاً: منظومة التربية والتعليم:

على الرغم من أن المبادئ التى حاول المجتمع أن يحققها تحت شعار أن التعليم كالماء والهواء؛ وذلك بهدف القضاء على الأمية وآثارها السلبية، إلا أن المحصلة النهائية بعد مرور خمسين عامًا محدودة للغاية، فلم تزد

نسبة القادرين على القراءة والكتابة على ٤٠٪ رغم مرور هذه الفترة الطويلة. ولا يمكن أن نلقى اللوم على زيادة عدد السكان، فلا شك أن البرامج وقدرة المدرسة على اجتذاب المواطنين إليها وإلى نشاطها يلعب دوراً أساسياً فى هذه النتيجة السلبية.

ثانيًا: منظومة الإعلام:

تلعب منظومة الإعلام دوراً مهمًا فى المجتمعات النامية، خاصة بعد هذا التطور المذهل فى وسائل الاتصالات وتنوعها من مسموعة إلى مرئية إلى ملونة ومجسّمة وغير ذلك.

ولم تستطع المنظومة الإعلامية القيام بدورها الثقافى والتربوى خلال هذه الفترة لتفضيل الاتجاه الترفيهى عن غيره من الاتجاهات.. ووسائل الإعلام فى الدول النامية إذا ما اتجهت نحو الترفيه دون إفساح مساحة كافية للتثقيف ونشر مكارم الأخلاق بأسلوب شيق يجذب الجميع -خاصة العامة- فإن آثارها السلبية تبدو واضحة.. وقد يكون ذلك مقبولاً فى ظل تملك القطاع الخاص لهذه الوسائل، ولكنه يصبح مرفوضًا فى ظل تملك الدول لهذه الوسائل..

وإذا كانت الدولة قد فطنت أخيراً لهذه المسئولية، فلا تزال وسائل الإعلام المصرية بعيدة عن التقدم العلمى والتكنولوجى الهادف لزيادة الثقافة وإعلاء شأن مكارم الأخلاق والوصول بالمجتمع المصرى إلى الرقى والتقدم الذى نهدف إليه جميعاً.

ثالثًا: دور النظام السياسى:

يلعب النظام السياسى دورًا محوريًا فى تدعيم السعادة العامة فى المجتمعات على اختلاف مَشاربها. . فكلما زادت مشاركة الأفراد فى صنع القرار السياسى وفى اختيار أفراده وأقطابه ونظمه وقواعده المتعارَف عليها، زادت مشاركة المجتمع فى حماية وإرساء هذه القواعد والشعور بسعادة الانتماء والمشاركة.

وكما أن المجتمع المصرى قد مرَّ بمراحل عدة خلال الخمسين عامًا الماضية، فإن المتطلبات التى يهدف إليها المجتمع ويسعى لتحقيقها قد تغيرت مع مرور الوقت واستقرار الأوضاع فى المجتمع، وهو ما يدعو إلى وقفة مع النفس والضمير لتحقيق التغيرات الدستورية والسياسية التى تكفل المشاركة العامة للجميع دونما تحيز بين أهل الثقة أو أهل الخبرة أو غير ذلك من المقولات التى جاءت مع بداية الثورة.

إن تقدم المجتمعات يتطلب المساواة والمشاركة بين جميع فئات الشعب، وهو ما أصبح فى تقديرنا سببًا من الأسباب الأساسية لعدم الشعور بالسعادة وزيادة مظاهر الاكتئاب العام.

رابعًا: دور القيادات الدينية:

تلعب القيادات الدينية على اختلاف مشاربها دوراً هامّاً فى تدعيم وخلق الشعور العام بالسعادة، فإن الدعوة بالموعظة الحسنة واختيار ما يجمع فئات الشعب ويؤلِّف فيما بينهم له مفعوله الواضح فى إفساح المجال للارتياح العام والشعور بالرضا وقبول المصاعب. . ولا ريب أن

القائمين على دور العبادة والمؤسسات الدينية على اختلافها تقع عليهم هذه المسئولية الكبيرة.. ومن هذا المنطلق أصبح لزامًا علينا جميعًا أن نشجع مَن يقومون بالإرشاد والتوجيه الدينى فى مجتمعنا على اختيار ما يؤدى إلى جمع الشمل، وتجنب خلاف ذلك مهما كانت الأسباب والمسببات.. فالدين لله والوطن مسئولية الجميع..

هذه جملة الخواطر التى رأيت أن أجيب بها عن التساؤل الذى اختير عنوانًا لهذه السطور، فعسى أن تجد قبولاً لدى من تقع بين يديه.

****

لماذا تَخلَّفنا عن غيرنا؟

لعلنا نتفق جميعًا أننا خلال نصف القرن الماضى لم نحقق تقدمًا يتناسب مع المقدرات والمعطَيات المكفولة لمجتمعنا. . وذلك بالمقارنة مع غيرنا من الشعوب التى حققت معدلاتٍ أكثر تفوقًا. . ويدعونا ذلك إلى التساؤل الذى اخترناه عنوانًا لهذه السطور القليلة.

وقد يكون هناك أسباب ظاهرة لهذه الحالة التى نحن بصددها قد يُوردها المرءُ تفسيرًا لأوضاعنا، لعل أوضحها الزيادة المطَّردة فى عدد السكان، وعدد المرات التى دخلنا فيها فى صراعات عسكرية فى محيطنا الإقليمى، والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التى أحاطت بنا طوال هذه الفترة، وهى مع غيرها من الظواهر والأسباب التى يمكن أن تؤخذ تفسيريًا لتأخرنا عن غيرنا من المجتمعات.

إلا إن واقع الحال قد يختلف، كما يرى البعض -وأنا منهم- أن أسباب تخلفنا ترجع إلى واقع آخر يبعد عن هذه الظواهر ويرتكز أساسًا فى مجمله على عدم قدرتنا على إدارة الإمكانيات المتاحة لنا إدارة سليمة، مما أدى إلى ما نراه حولنا من مظاهر وشواهد للتأخر وفقدان سبيل التقدم الذى انتهجته كثير من المجتمعات الأخرى وأدت إلى تطورها وتقدمها.

ولعل أهم هذه الأسباب:

لا ريب أن نظام التعليم الذى اتخذناه وسيلة للتقدم -وهو بالطبيعة أولى حلقاته- تشوبه كثير من السلبيات والمعوقات، ونحن إزاءها

عاجزون!! فـقد ورثنا منذ خمسين عـامًا نظامًا للتعليم أخـرجَ معظمَ من تولوا المسئولية حـتى يومنا هذا، إلا إننا بدلاً من تقديم ما نراه لا يتناسب مع مبادئ قومـيتنا قضينا على هذا النظام، ولم نستطع إحـلاله بنظام أكثر فاعليـة أو أكثر تقدمًا، فـاهتممنا بالكم ولا بالكيف، بعـد أن اتخذنا من مقـولة إن التعليم كـالماء والهواء يجب أن يكون متـاحًا للجـميع. . ولم نستطع أن نوفـر العدد الكافى من المدارس أو من المدرسـين القادرين على تولى مسئولية إعداد الأجيال القادمة.

ثم جاءت أخطر الخطوات التى اتخذناها أخيـرًا ألا وهى إفساح المجال أمام عـدد غير قليل من بـرامج التعليم المختلفـة ما بين بكالوريا أمـريكية ونظام تعليم فرنسى يسير على برامج فرنسـية، ثم أكملنا ذلك بالجامعات الخاصة التى لا تتمـشى مع نظام العالم. والجامعات الأجنبـية الجديدة ما بين فرنسية وألمانية، بجانب الجامعـة الأمريكية وما يتبع ذلك من جامعات كندية وأخرى بريطانية، ولم يعد لنا نظام عام للتـربية والتعليم يتخرج فى نطاقه جيل جديد يؤمن بالوطن وينتمى إليه ويعمل لرفعة شأنه؛ بل أصبح لدينا جيلٌ يسعى للهـجرة ويتّسم بصفات مـتباينة وقيم متفـرقة مما يعرِّض المستقبل إلى كثير من المخاطر ونحن إزاءها غافلون!!

وعلى الرغم من وجود أكاديميات للبحث العلمـى فى مصر وعدد غير قليل من مراكـز الأبحاث المختلفـة المشارب والاهتمامـات إلا أن المحصلة العامة لهذه المراكز والأكاديميات متـواضعة للغاية إذا ما قورنت بغيرها فى المحيط الدولى. . وإذا كانت الإمكانيات والاعـتمادات الحالية تلعب دورًا كبيرًا فى هذا الصدد، إلا أننا فى واقع الأمر لا نهتم ولا نستفيد حتى من

النتائج المتواضعة التى تنتج عن هذه المراكز المتعددة، فكم عدد الاختراعات التى استفاد المجتمع منها وشجعها!! وكم عدد الخبراء والمتخصصين الذين ظهروا على المستوى العالمى أو المحلى من وراء هذه المراكز!! ولا يجب أن نستغرب أن يكون لنا فى مراكز العلم ومعاهده فى دول أوروبا وأمريكا أعداد من أبناء الوطن الذين وجدوا ملاذًا بعلمهم فى هذه المعاهد والمراكز، ولعل أشهرهم الدكتور أحمد زويل الذى حاول خلال السنين القليلة الماضية أن ينقل إلى مجتمعنا قليلاً من المعرفة التى أدت إلى حصوله على جائزة نوبل. . إلا أن النتيجة النهائية كانت مثلاً واضحًا على عدم قدرتنا على الاستفادة، فلم يعد لدينا مركز علمى جديد يتمشى مع لغة العصر، وتعثَّرت كل الجهود التى بُذلت فى هذا الميدان. . وهذا ما نحن بأنفسنا فاعلون!!.

إن المتابع لأحوال مجتمعنا ليلحظ دون مجهود ظاهرةُ تدنِّى الخدمات المتعددة التى تقدَّم للمواطن؛ فنظرةٌ عامَّة على خدماتنا الصحية على سبيل المثال تؤكد مدى التدهور الذى يسود مستشفياتنا وأسلوب معالجة مواطنينا.

وينطبق هذا التأخر فى ميادين عدة أخرى، ما بين تسيُّب عام فى كافة المصالح والهيئات الحكومية، واستمرارٍ لظاهرة السحابة السوداء عامًا بعد عام دونما تفسير واضح من جانب الدولة أو عمل جاد للقضاء عليها، ونظرة بسيطة إلى قواعد المرور على طرقنا العامة تؤكد مدى عدم توفر القواعد والأسس والقدرة على تطبيقها؛ سواء كنا فى شهر رمضان أو غيره من الشهور الأخرى.

إن مسئولية هذا التدنى فى أمورنا بوجه عام ليست بالضرورة مسئولية الدولة وحدها، بل هى مسئولية الجميع، إلا أن دور إدارة الأزمة العامة ووضع برامج واضحة للتطور والتقدم تقع مسئوليتها بالضرورة على من تقع فى محيط دورهم إدارة المجتمع دون غيرهم؛ فالشعب المصرى فى تقديرى شعب مسالم يسهُل توجيهه وإرشاده إذا ما آمن بجدية الحكومة والدولة فى إدارة شئون البلاد. وهناك شواهد عدة قد لا تسمح السطور القليلة الإشارة لها ولكنها معروفة لنا جميعًا وتدخل فى نطاق مظاهر التأخر التى تحيط بمجتمعنا.

فى ختام هذه السطور القليلة قد يكون من المناسب الإشارة إلى النجاحات التى حققتها المجتمعات الأخرى خلال نفس الفترة وعلى رأسها التجربة الماليزية بقيادة محاضير محمد؛ فقد استطاعت ماليزيا هذا البلد الإسلامى أن تحقق طفرة واسعة خلال العشرين عامًا الماضية بالانتقال من مجتمع زراعى خرج من عباءة الاستعمار البريطانى إلى دولة صناعية متقدمة خلال هذه الفترة القصيرة فى حياة الأمم، وذلك بالبرنامج الجاد والعمل الدءوب والالتزام بمشاركة كافة فئات المجتمع دونما مصادرة لأموال الأغنياء أو تقسيم المجتمع إلى أهل الثقة وأهل الخبرة والتقدمية والرجعية. . ولا ينطبق هذا النموذج على ماليزيا وحدها، بل حدث مثله فى كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة والصين رغم اختلاف حجم هذه الدول وإمكانياتها، إلا أنها فى مجموعها قد حققت تقدمًا يدعونا إلى التساؤل الذى أشرنا إليه عنوانًا لهذه السطور، وإلى تساؤل آخر: ماذا نحن بأنفسنا إزاء ذلك فاعلون؟!.

التربية والتعليم..ماذا نحن بها فاعلون؟

تمثل منظومة التربية والتعليم فى أى مجتمع من المجتمعات العصب الأساسى الذى يقوم عليه التقدم والرقى والتمدين.. ومن هذا المنطلق تهتم المجتمعات بمتابعة نظم التعليم والتربية فيها، وتعديلها بما يواكب العصر والتطور العلمى والتكنولوجى.. وتهتم المجتمعات المتقدمة اهتمامًا واضحًا بمتابعة هذه التغيرات أكثر من غيرها من المجتمعات؛ لأهميتها فى تحقيق التفوق والازدهار على المستوى العالمى.

وعلى الرغم من هذه البديهية، فقد مر نظام التعليم فى مصر خلال نصف القرن الماضى بتقلبات عدة وتغيرات متتالية أدت فى نهاية المطاف إلى هذا الوضع المتدهور فى المنظومة التعليمية وفلسفة التربية مما يعرِّض المجتمع إلى مخاطر أكثر بكثير من المخاطر الظاهرة فى الميادين السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية؛ لعلاقة المنظومة التعليمية بالكيان الوطنى وفلسفة الانتماء.

ولا ريب أن أى متابع لما يحدث فى مجتمعنا فى هذا الميدان يلاحظ هذا التخبط وانعدام الحِرفية فى معالجة المشكلات والتطورات التى تمس العملية التعليمية، مما ترتب عليه هذه الغابة من النظم والمدارس والجامعات المختلفة ألوانها والمتباينة قواعدها وأسلوبها، مما ترتب عليه هذه الصورة المهزوزة للعملية التعليمية والتربوية.

وتقوم العملية التعليمية فى أى مجتمع على أسس واضحة أهمها:

أولاً: البرامج التعليمية:

على الرغم من أن البرامج التعليمية منذ نصف قرن من الزمان كانت واضحة وهادفة، وهى التى أنتجت هذا العدد من المواطنين الذين شغلوا مناصب عدة على جميع المستويات حتى يومنا هذا، إلا أن هذه البرامج قد أصابها الكثير من التداخلات السياسية والدستورية، مما أدى فى نهاية المطاف إلى هذه الصورة التى لا تتفق مع العصر أو التقدم العلمى والتكنولوجى، فعلى الرغم من انعقاد عدد غير قليل من المؤتمرات خلال هذه الفترة لتعديل هذه البرامج وتغييرها، إلا أن المحصلة النهائية كانت سلبية، لعدم مواكبة هذه المؤتمرات للتطورات العلمية والتربوية الحديثة، فلا يزال كبار موظفى وزارة التربية والتعليم هم الأداة لوضع هذه البرامج، فى الوقت الذى ابتعد هؤلاء فى معظم الأحيان عن التطورات العلمية والفنية فى المحيط الدولى. فعلى سبيل المثال لم تعد البرامج فى كثير من دول العالم توضع بهذا الأسلوب؛ بل إن هناك «شركات متخصصة» تقوم بإعداد هذه البرامج لمراحل التعليم المختلفة، يقوم بها متخصصون فى التعليم والتربية والنواحى النفسية وغيرها، وتتنافس فيما بينها أمام وزارات التربية والتعليم عندما يحين تغيير هذه البرامج مما يترتب عليه أن تكون هذه البرامج مناسبَةً ومتوائمةً مع التقدم العلمى على مستوى العالم. وعلى الرغم من أن ميزانية التربية والتعليم تصل إلى قرابة الـ٢٢ بليون جنيه سنويًا، فإن نصيب العملية التعليمية نفسها لا يتعدى الـ٥ مليارات، فإذا قُسِّمَتْ على ما يقرب من ١٠ ملايين طالب فى مراحل التربية والتعليم المختلفة، فإن نصيب الفرد يصل إلى قرابة الـ٥٠٠ جنيه سنويًا وهو مبلغ ضئيل للغاية بالمقارنة بما تنفقه الدول الأخرى.

ثانيًا إعداد المدرس والمربى:

يأتى فى المرحلة التالية بعد إقرار برامج التعليم إعداد المدرس والمربى. . إلا أننا فى السنين الماضية قد أضعنا بأيدينا هيبة المدرس واحترامه نتيجة للسياسات التى طبقت فى هذا الصدد. فقد أغلقنا على أنفسنا الاتصال العلمى الخارجى من جهة، وفتحنا باب الإعارات، لأسباب اقتصادية، لأعداد غير قليلة من مدرسينا، فى الوقت الذى كانت العملية التعليمية فى أشد الحاجة إليهم، وغادر العملية التعليمية العناصر المتميزة منها تاركين شبابنا وأبناءنا فى أيدى من هم أقل خبرةً أو علمًا. وكان من نتيجة انحدار البرامج من جهة ومستوى المدرس من جهة أخرى، وفتح مجال التعليم دون ضوابط أو فلسفة واقعية تحت لافتة ما أطلقنا عليه التعليم المجانى أن انتقلت العملية التعليمية من المدرسة إلى خارجها فى صورة دروس خصوصية، وهو المرض الذى أصاب العملية التعليمية فى مقتل، وأصبحت المدرسة هى المكان الذى يتفق فيه المدرس مع الطالب على العملية التعليمية خارج المدرسة، بدلاً من أن تكون المدرسة هى المكان الطبيعى لهذه العملية!! ولم تستطع وزارة التربية والتعليم مواجهة هذا الطوفان الذى أصبح يهدد العملية التعليمية برمتها.

ثالثًا: التعليم القومى وأهميته:

لعل أهم الخطوات الإيجابية التى أقدمت عليها الدولة منذ نصف قرن من الزمان توحيد نظم التعليم التى كانت موجودة فى نظام واحد يهدف إلى إيجاد جيل متجانس من المواطنين لا تمييز فيه سوى للقدرة على التحصيل والقدرة على الاستيعاب، إلا أن هذا الهدف السامى لم يتحقق

بسبب الانهيار الذى أصاب العملية التعليمية نفسها وكذا القائمين عليها. ولم تجد الدولة وسيلة لمواجهة هذا الانهيار سوى اللجوء إلى أبسط الطرق، وهى إنشاء مدارس خاصة ومدارس لغات ومدارس تتبع السفارات أو الهيئات أو غير ذلك، مما ترتَّبَ عليه ما نراه من غابة المدارس فى وقتنا الحالى. وأصبحَ هناك مدارس لها برامجها الخاصة التى تبعد عن النظام العام مثل النظام الأمريكى أو نظام GCE أو غير ذلك من النظم والبرامج التى تُخرِّج عدداً من المواطنين لا تجمعهم منظومة واحدة، مما يترتب عليه هذا التباين الذى نراه، وهذا التخبط الذى سيؤدى فى نهاية المطاف إلى انحدار واضح فى المنظومة التعليمية والتربوية، ولم تعد العملية التعليمية خدمة وطنية بالمجان كما يقال، بل إنها أصبحت عملية مكلفة على جميع المستويات حتى فى المدارس الحكومية نفسها، فأصبح هناك مجموعات للتقوية مدفوعة الأجر، ودروس خصوصية تحت إشراف المدرسة أو بمعرفتها، وأصبح التعليم أكثر كلفة بالنسبة لأى أسرة عما كان عليه منذ خمسين عامًا عندما كان التعليم ليس «بالمجان».

هذه خلاصة للعملية التعليمية قبل التعليم الجامعى كما نراه فى وقتنا الراهن، حاولتُ إيجازه قدر المستطاع، فإذا أضفنا إلى ذلك ما حدث على المستوى الجامعى وتخريج هذا العدد الكبير دون قدرة من جانبهم أو معرفة كافية باحتياجات السوق ومتطلبات العمل بوجه عام، لأدركنا الأسباب التى أدت إلى البطالة الواضحة التى يزداد عددها سنويًا، وما يتبع ذلك من سلبيات اجتماعية يصعب التعرض إليها هنا والتى يعرفها الجميع، فقد تحولت جامعاتنا إلى مدارس يُلقَّن فيها الطلبة الدروس، كما انتقلت إليها

مأساة الدروس الخصوصية أيضًا، مما ترتب عليه هذا العدد الكبير من غير المحترفين، وهذا العدد القليل من العلماء الحقيقيين. وبنفس المنطلق الذى سمحت به الدولة بإنشاء مدارس متعددة الألوان والأشكال والأسعار، سمحت أيضًا بإنشاء جامعات خاصة اتضح عدم التزامها بالقواعد التعليمية. . كما أقدمت أخيرًا على خطوة أخرى أكثر خطورة، وهى إنشاء جامعات أجنبية منها الفرنسية والإنجليزية والألمانية بجانب الجامعة الأمريكية الحالية، مما سيترتب عليه إنشاء جزر منفصلة من الخريجين لا تجمعهم مفاهيم واحدة أو مبادئ واحدة، ولا أدرى على أى أساس اختارت الدولة هذا الخيار الذى يخدم - إذا خَدَمَ - فئة معينة من المجتمع، ولا يبعد كثيرًا عما قام به الاستعمار فى الماضى عندما أنشأ مدارس فى مصر لتخريج ما يتطلبه السوق من موظفين حكوميين أو للشركات الإنجليزية والأجنبية فى ذلك الوقت.



نظرة إلى أنفسنا وإلى ما حولنا

من الفطنة أن يتوقف المرء من وقت لآخر لكى يرى إلى أين تسير به الحياة، ولا ريب أن المرحلة التى يمر بها العالم الإسلامى فى الوقت الحالى تستدعى هذه الوقفة مع النفس.

ولا شك أن العالم الإسلامى الذى يمتد شرقًا من بنجلاديش وماليزيا إلى موريتانيا غربًا ويضم أكثر من بليون نسمة فى عدد غير قليل من الدول يواجه فى الوقت الحالى هجمةً شرسة تتعرض لخطابه الدينى والمعنوى أيضًا. فعلى الرغم من أن ديننا الحنيف قد جاء بالكثير من المبادئ والقواعد التى تنظِّم المجتمعات البشرية إلا أن هذه المبادئ والقواعد غير مطبَّقة فى الدول الإسلامية تطبيقًا مستنيراً يواكب التقدم، الذى نعاصره فى الوقت الحالى.

فإذا أخذنا مبدأ الشورى -على سبيل المثال- نجد أن غالبية الدول الإسلامية لا تلتزم بهذا المبدأ الإنسانى بصورة سليمة، بل إن معظمها يطوِّعه طبقًا لأغراضه وأهدافه ومراحل نموه المختلفة. وإن كانت الديمقراطية المتعارَف عليها فى وقتنا هذا قوامها -فى سطور قليلة- المشاركة فى اختيار النظم التى تحكم المجتمع فى اقتراع وانتخابات حرة نزيهة.. واحترام رأى واختيار الغالبية، فإن ما نراه فى غالبية الدول الإسلامية لا يتفق مع هذا المبدأ الأصيل.

ويأتى فى المقام التالى مبدأ احترام حقوق الإنسان. فالإسلام قد جاء بالمساواة بين البشر ولم يفرق بين الناس بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو الثروة أو غيرها. . بل اعتبر الإسلامُ التميزَ إنما هو على أساس التقوى والالتزام بقواعد الدين وأصوله، وعلى الرغم من ذلك فما نشاهده على امتداد الدول الإسلامية شرقًا وغربًا يبعد كثيرًا عن هذه المبادئ والقواعد السامية.

ولا ريب أن التقدم العلمى والتكنولوجى قد أضاف مساحة جديدة للمعرفة والحصول على المعلومات. . ونظرة محايدة لما يدور حولنا توضح مدى تخلف العالم الإسلامى سعيًا وراء المعرفة والعلم. . واستمرارًا للتمسك بالمعتقدات السلفية والعقائد الرجعية بدرجات متفاوتة مما أدى إلى انتشار الفقر والجهل بنسب عالية فى الدول الإسلامية. . وعلى الرغم من بعض الجهود المبذولة فى التغلب على هذه السلبيات إلا أن هذه الجهود لا تزال قاصرة.

ولا شك أن التعليم يلعب دورًا أساسيًا فى تقدم الدول عبر العصور. . ونظرة محايدة إلى مستوى التعليم فى معظم هذه الدول توضح مدى تباين النظم القائمة وما يجرى حولنا فى دول العالم الأخرى التى أخذت بمبدأ العمل والعلم والاجتهاد بكل صوره المختلفة. . وبدلاً من قيام الدول الإسلامية فرادَى أو مجتمعة فى توجيه ثرواتها وقدراتها نحو الأخذ بأسلوب التقدم، فقد شهد القرن الماضى على سبيل المثال عددًا غير قليل من الحروب والمنازعات فيما بينها، أُهدرت خلالها الثروات البشرية وغير البشرية.

ثم جاءت أحـداث سبتمبر الأخيرة لـكى تضيف مساحـة جديدة إلى الواقع الذى نعيش فـيه. . فقـد كان للهجمـة التى أعقبت الاعـتداء على مركـز التجـارة الدولى ووزارة الدفاع بالولايات المتـحدة واتهام المـنظمات الإسلامية بهذا الاعتداء غير المسبوق أن ظهرت على الساحة عدة تساؤلات حول الخطاب الدينى فى الدول الإسـلامية من جـهة ودور هذه الدول فى المشاركة فى المعـترك الدولى بصورة إيجابية من عدمـه. . وهو ما يدعونا إلى نظرة فاحـصة إلى واقعنا حتى لا تأتينا الحلول من خـارج واقعنا ومن خارج تقاليدنا.

إن عظمة الدول تقاس بقدرتها على مواجهة المصاعب التى تتعرض لها ومحاولة تطويعهـا لمصالحها وأهدافها القومية المبنيـة على المبادئ والقواعد المتعارف عليها.

ولا ريب أن الحرب المعلَنة ضد الإرهاب، والتى طالت حتى الآن نظام طالبان الرجـعى الذى كان يسيطر على أفغـانستان ومنظمة القـاعدة المتهم الأول فى عملية الاعتداء على برجى التجارة ووزارة الدفاع الأمريكية تحتل فى واقع الأمـر المرحلة الأولى لتـرتيب الأوضاع الدولـية فى نظام عـالمى جديد، قد يكون للدول الإسـلامية دور فيه، إذا مـا استطاعت أن تمسك بزمام مصالحها وأن تثبت للعالم الغربى على وجه الخصوص أن هذه الأمة بإمكاناتها وقدراتها يمكنها أن تصحح السلبيات التى شابت أسلوب حياتها فى الفترة الأخيرة.

إن ما يـتردد حول صـراع الحضـارات أو اختـلاف الديانات أو تبـاعد الثقافـات ما هى إلا وسائل تدعو للتفـرقة بين شعوب العـالم المختلفة. .

وإن الدعوة إلى حوار الحضارات وتقارب الديانات ما هى إلا دعائم العمل فى تدعيم الكيان العالمى الذى تنتمى إليه البشرية جمعاء.

وتأسيسًا على ذلك فإن الدول الإسلامية وفى مقدمتها مجموعة الدول العربية التى نزلت على أراضيها الديانات السماوية عليها أن تدعو إلى هذه القضية، بدلاً من أن تقف موقفًا سلبيًا كما هو الحال فى الوقت الحالى.. تاركة القيادة والمبادرة فى أيدى غيرها، وحتى لا تفقد سيطرتها على مقدّراتها التى لا حدود لها والتى حباها بها الله سبحانه وتعالى.

****

شرنوبيل والبرنامج النووى المصرى

أعلنت الحكومة الاوكرانية يوم ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٠ إغلاق المفاعل النووى الرابع والأخير فى المحطة النووية لتوليد الكهرباء بمنطقة «شرنوبيل».

ولقد كان للانفجار المدوى الذى حدث فى إبريل ١٩٨٦ فى هذه المحطة النووية أثره فى القرار الحكيم الذى اتخذته القيادة السياسية فى مصر بإيقاف البرنامج النووى المصرى الذى دار حوله كثير من الجدل فى ذلك الوقت والذى كان يهدف لإقامة ثمانية مفاعلات نووية على التوالى لتوليد الكهرباء بحجة الحاجة الماسة لإيجاد مصدر جديد للطاقة فى مصر.

وترجع قصة «البرنامج النووى» المصرى لتوليد الكهرباء إلى أوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضى حين قررت الحكومة اتخاذ الخطوات النهائية للتصديق على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية N.P.T بعد أن استمرت لفترة طويلة دون التصديق عليها لاعتبارات كثيرة منها الأمنية والعسكرية والسياسية، إلا أن قرار التصديق قد فتح مجال التعاون مع العديد من الدول الأعضاء فى هذه الاتفاقية فى ميدان استخدام الطاقة النووية خاصة فى ميدان توليد الطاقة الكهربائية.

وبدأت مصر على أثر ذلك الاتصال بالدول المتقدمة فى هذا المضمار والشركات المنتجة للمفاعلات وعقدت عدة اتفاقيات للتعاون فى هذا الميدان، وتقدم عدد من كبرى الشركات المنتجة لهذه المفاعلات بعروضها لمصر، خاصة من الولايات المتحدة ومن غرب أوروبا؛ إذ أن عدد الدول والشركات المنتجة لهذه المفاعلات محدود العدد فى العالم كله.

وبدأت الحكومة المصرية فى ذلك الوقت دراسة وسائل تمويل هذا المشروع الضخم؛ سواء داخليًا أو خارجيًا، فقامت بحجز نسبة من ريع بيع البترول لهذا الغرض من جهة، كما قامت بدراسة العروض الخارجية للتمويل ولإقامة المفاعلين الأولين بمنطقة الضبعة فى الساحل الشمالى، كما أنشأت هيئة مستقلة لهذا الغرض، وهى هيئة المحطات النووية.

* * *

وإحقاقًا للحق فإن القيادة السياسية لم تكن متحمسة نفس التحمس الذى أبدته الحكومات المتعاقبة خلال الثمانينيات، وكانت هناك أسباب وشواهد كثيرة تدعو لهذا الفتور من جانب السيد رئيس الجمهورية، منها ما حدث فى منطقة «ثرى مايلز إيرلند» بالولايات المتحدة من تسرب للإشعاعات من أحد المفاعلات النووية، وما حدث فى الفلبين من إنفاق ما يقرب من ثلاثة بلايين دولار دون إتمام إنشاء المفاعل الأول، والمشكلات التى واجهتها المكسيك واضطرت إلى دفع مبالغ كبيرة للشركة المنفذة لإنشاء أول مفاعلين بعد أن انخفضت أسعار البترول فى ذلك الوقت مما ترتب عليه عدم قدرة المكسيك على الاستمرار فى سداد الأقساط المطلوبة منها.

وعلى الرغم من تحمس جهات خارجية عدة للتوجه المصرى فى ذلك الوقت، خاصة أن المشروع المصرى يمثل صفقة كبيرة لها مردودها السياسى والاقتصادى للدول والشركات التى ستتولى إنشاء أول مفاعلين فى منطقة الضبعة؛ فقد بدأت من جهة أخرى جهات علمية وأكاديمية عدة فى مصر من جامعات ومراكز أبحاث وفنيين وكتّاب ومفكرين يتابعون

الخطوات التي تقـدم عليهـا الحكومة في هذا المشـروع سواء بـالتأكـيد أو بالتـحذير من المشكلات والمخـاطر التي تتطلب الكثـير من الحـرص الفني والعناية، خاصـة أن هناك الكثير من المشكلات المحـيطة باستخـدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وغيرها، والتي لم تجد حلاً حتى يومنا هذا.

وأمام هذه المخـاطر ما ظهر منهـا وما بطن وتمشـيًا مع حرص القـيادة السياسية دعا السيد الرئيس لاجتماعين موسَّعين في أواخر ديسمبر ١٩٨٥ وأوائل يناير ١٩٨٦ شـارك فيهـا إلى جانب الحكومـة عدد غيـر قليل من أساتذة الجامعات والمتخصـصين تقرر على أثرهما تأجيل البت النهائي في هذا المشروع لاستكمـال الدراسات الفنية والاقتصـادية الضرورية، ودراسة المحـاذير التي تناولتهـا المناقـشات الجـادة التي تمت خـلال الاجتـماعـين السـابقين. . ويدأ مع بداية عـام ٨٦ تتـابع الأحداث التي أدت في نهـاية المطاف إلى إيقاف الـبرنامج النووي المصري بقـرار من رئيس الجمـهورية، فقد انخفضت أسعار البترول بدرجة كبيرة وفي فترة وجيزة، بعد أن كانت أكثـر من ثلاثين دولاراً للبرمـيل إلى أقل من عشـرة دولارات، مما ترتب عليه أن أصـبحت عمليـة تمويل هذا المشروع من هذا المصدر المتـغير غـير اقتصادي من جـهة، كما أصبحت الدراسـات التي أعدت لجدوى المشروع غير ذات موضوع من جهة أولى.

وتبع ذلك بعد أقل من شهـرين حادثة «تشرنوبيل» الشهـيرة وما ترتب عليها من أضرار ومخاطر على البـيئة وعلى الإنسان والتي قد تدوم لأكثر من مائة عام.

وكانت حادثة «تشرنوبيل» صاعقة كبيرة بما ترتب عليها من آثار ضارة وعلامة استفهام واضحة عن مخاطر استخدام الطاقة النووية والتخلص من مخلفاتها، وهو الأمر الذى أدى إلى القرار الذى اتخذته مصر فى ذلك الوقت.

ومن جانب آخر تسعى الحكومة الأوكرانية إلى البحث عن مصادر لتمويل عملية إحاطة منطقة «تشرنوبيل» التى حُجز سكانها وأصبحت منطقة موبوئة لا يمكن العيش فيها لفترات طويلة.. وذلك بسياج مكلف لا تستطيع أوكرانيا تحمل مصاريف وتكاليف إقامته.

هذه السطور هى عجالة عن الموقف المصرى الحكيم الذى اتخذته القيادة السياسية منذ خمسة عشر عامًا، رأيت من المناسب الإشارة إليه فى ضوء القرار الأخير لحكومة اوكرانيا فى شرنوبيل، ولا ريب أن الجهات التى تسعى من وقت لآخر لإحياء البرنامج النووى المصرى قد تجد فى ذلك سببًا كافيًا للاتجاه نحو مصادر الطاقة الأخرى الأقل خطورة والتى يمكن بإمكانياتنا المعروفة أن نتعامل معها.

ولا شك أن الاكتشافات الواسعة التى تحققت أخيراً فى ميدان الغاز الطبيعى قد تغنى مصر لفترة طويلة وتبعدها عن التفكير فى استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء التى لا تزال مخاطرها كبيرة.

هذا مع العلم أن مصر تستخدم الطاقة النووية بنجاح فى ميادين أخرى مثل الزراعة والطب والصناعة، ولديها مفاعلان تجريبيان فى منطقة أنشاص.

١٠ أسباب دعتنا إلى إيقاف البرنامج النووى المصرى

فى شهر أكتوبر عام ١٩٨٥ عقد الرئيس حسنى مبارك مجموعة من الاجتماعات المهمة على أثر تقرير حول برنامجنا النووى رفعتُه إلى سيادته وقتها أثناء عملى فى الأمم المتحدة، واتُّخذ هذا التقرير مع تعليق وزارة الكهرباء عليه جدولاً لأعمال الاجتماعات التى عُقدت لدراسة هذا البرنامج الذى كان على وشك التنفيذ فى ذلك الوقت. وقد كان لى شرف حضور هذه الاجتماعات التى دُعيت إليها من جنيف، والتى شارك فيها ٢٥ وزيراً ومسئولاً عن هذا البرنامج النووى المصرى خلال شهرى ديسمبر ٨٥ ويناير ٨٦.

وقد انتهت هذه الاجتماعات إلى القرار الذى اتخذه رئيس الجمهورية بوقف خطوات البرنامج النووى المصرى إلى أجل غير مسمى، وجاءت أحداث تشرنوبيل الشهيرة على إثر ذلك لتؤكد حكمة القرار المصرى بوقف خطوات تنفيذ البرنامج المصرى والذى كان يهدف إلى إنشاء ثمانية مفاعلات لتوليد الكهرباء بتكلفة تقارب الـ ٤٠ مليار جنيه.

ولكن ما حدث لم يوقف تكرار الدعوة من جانب البعض من خبرائنا والمتخصصين لإحياء البرنامج النووى المصرى مرة أخرى، وهو ما يدفعنى إلى أن أعيد إلى الذاكرة الأسباب التى أدت بالقيادة السياسية فى مصر إلى إصدار قرار وقف البرنامج.

أولاً: ترجع فكرة كتابة التقرير الذى رُفع للسيد الرئيس فى أكتوبر عام ١٩٨٥ إلى ثلاث سنوات قبل هذا التاريخ عندما كُلفت بكتابة تقرير عن نشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ميدان المعونة الفنية للدول النامية. . وأخذتنى هذه الدراسة إلى زيارة عدد من الدول النامية والمتقدمة كذلك فى الصناعة النووية فى ذلك الحين، ولفت نظرنى ما واجهته كلٌّ من الفلبين والمكسيك فى مشروعاتها لإقامة مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء، الأولى بسبب افتقارها لمصادر الطاقة، والأخرى تحت اعتبار أن أسعار الطاقة البترولية مرتفعة (٣٥ دولارًا فى ذلك الوقت) ومن الأفضل طبقًا لمقترحات الشركة الأمريكية التى بدأت العمل فى هذا المشروع إنشاء مفاعل نووى لتوليد الكهرباء على اعتبار أن الوحدة المنتَجة عن هذا الطريق أرخص!! وهذا غير حقيقى إطلاقًا.

ثانيًا: فى ضوء فشل المشروعين الفلبينى والمكسيكى فى ذلك الوقت؛ فالفلبين أنفقت قرابة ثلاثة بلايين دولار حسب ما أبلغنى به المسئولون فى مانيلا، واضطروا إلى إيقاف المشروع فى أول عهد الرئيسة اكينو، أما المكسيك فقد اضطرت إلى دفع غرامة إيقاف البرنامج عندما انخفضت أسعار البترول فى ذلك الوقت قرابة ١٠ دولارات مما جعل من الصعب الاستمرار فى المشروع.

وفى ضوء ذلك رأيت من المفيد الكتابة إلى المسئولين فى مصر ابتداء من وزير الخارجية ووزير الكهرباء وكل من أستطيع الكتابة له خوفًا من أن نقع فى نفس المطب الذى وقعت فيه كل من المكسيك والفلبين وهى دول تماثلنا فى مراحل النمو والتقدم، إلى أن كتبت التقرير الذى رُفع إلى السيد

رئيس الوزراء فى ذلك الحين، ثم التقرير الذى أشرت إليه مرفوعًا للسيد رئيس الجمهورية. . ولقد كانت المفاجأة السارة أن يدعو السيد الرئيس لهذه الاجتماعات وأن أُدْعَى إليها لتوضيح ما ورد فى التقرير المشار إليه. .

ثالثًا: كانت المناقشات التى دارت أمام السيد الرئيس مناقشات ذات أهمية كبيرة واستعراضًا لوجهات النظر المختلفة، كما أتيحت لى فرصة مقابلة السيد الرئيس على انفراد وشرْحِ ما رأيت من مشكلات تواجه الدول النامية التى تدخل هذا الميدان الخطير، وهو ميدان الصناعة النووية، الذى يتطلب مستوًى معينًا من التقدم فى الدولة بوجه عام وتخصص فى الميدان نفسه، خاصة أن المفاعلات المقترَح إقامتها فى ذلك الوقت، كانت تسليم مفتاح، بمعنى أنها مستوردة من الألف إلى الياء، وكذا قطع غيارها المستديمة مما يوجد حالة أمنية تتطلب الأخذ فى الاعتبار!!

رابعًا: جاء انخفاض أسعار البترول الذى كان يقارب الـ٣٥ دولارًا خلال فترة قصيرة فى أوائل عام ١٩٨٦ إلى أن أصبحت الدراسات التى أعدتها وزارة الكهرباء وهيئة المحطات النووية غير واقعية بعد انخفاض أسعار البترول إلى قرابة ٨ دولارات. . هذا بالإضافة إلى أن تمويل المشروع أصلاً والذى يعتمد على حجز جزء من صادراتنا البترولية لهذا المشروع لا يمكن تحقيقه، وهى المشكلة التى واجهت المكسيك واضطرت إلى دفع التعويض الكبير للشركة الأمريكية لإلغاء المشروع!!

خامسًا: ثم جاءت انفجارات شرنوبيل المعروفة والتى عرَّضت العالم لمخاطر لا تزال قائمة حتى يومنا هذا وإلى عدد غير قليل من السنين!!

وفى ضوء ذلك قرر السيد الرئيس مشكوراً وقف البرنامج النووى المصرى إلى حين استطلاع الأحـداث الجارية سواء انخفاض سعر الـبترول المموِّل للمشروع أو أحداث شرنوبيل.

سادساً: ليس صحيحاً أن وحدة الكهرباء من المصدر النووى أرخص، ففى كثير من الأحيان لا يحسب المؤيدون لهذا الاتجاه تكاليف دفن المفاعل نفسه بعد انقـضاء عمره الافتراضى، وهى تكاليف بـاهظة وكذا مصاريف تشغيل هذا المصدر الخطير والصناعة المتقدمة!

سابعاً: على الرغم من أن السبب الأساسى الذى سيق فى ذلك الوقت تبريراً لفكرة إنشاء مـفاعلات نووية فى مصر هو افتقـارنا لمصادر الطاقة!! ففى واقع الحال لا تزال سرقة الكهرباء مستمرة فى الريف وسوء استخدام الطاقة واضح فى مـصر، علاوة على اكتـشاف مصادر جـديدة للغاز، مما جعل مصر مصدِّرة للطاقة والكهرباء رغم التوسع فى استخدام الكهرباء!! أليس هذا غريباً.. كـيف نصدِّر الطاقة الآمنة مثل البـترول والغاز وننشئ مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء؟!!

ثامناً: إن الأمان النووى -رغم التـقدم فى ميدانه- لا يزال له مـخاطر كثيرة، وخاصة بالنسبة للدول النامية، وعلى رأسها الدول التى تنتشر فيها الفوضى وعـدم الالتزام وعـدم التمسك بقـيم العمل المعـروفة فى الدول المتقدمة، وما حدث فى شرنوبيل دليل واضح على ذلك، فهو نتيجة لخطأ بشرى أولاً وأخيراً.

تاسعًا: هناك تقدم واضح فى توفير مصادر جديدة وبديلة لتوليد الكهرباء غير الانشطار النووى؛ مثل الاندماج النووى، واستخدام الطاقة الشمسية، وغيرها من المصادر.

عاشراً: إن الأسباب التى اتخذت على أساسها القيادة السياسية قرارها بالنسبة لاستخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء لا تزال قائمة فى تقديرى، الأمر الذى يجب أن يُبعدنا عن هذا الميدان الخطير الذى بعدت عنه كل من النمسا والسويد وسويسرا وغيرها من الدول التى وجدت أن مخاطر وتكاليف استخدام هذا المصدر لتوليد الكهرباء لم يعد مغريًا فى ضوء التقدم العلمى فى ميادين أخرى مثل اندماج الهيدروجين والأكسجين والذى يولِّد مياهًا فى نفس الوقت. وغير ذلك من مصادر الطاقة المتجددة.

****

«نكون أو لا نكون» هذا هو التحدى!

لم أجد مقولة أستهل بها هذه السطور التى تتناول الأوضاع التى يمر بها مجتمعنا فى الوقت الراهن سوى ما جاء على لسان الكاتب البريطانى وليم شكسبير: نكون أو لا نكون، هذا هو السؤال مع تغيير يتناسب معنا.. وهو ما جاء فى عنوان هذا المقال! فالمجتمع المصرى يمر فى الوقت الحالى بمرحلة معقدة من تاريخه؛ فقد تراكمت فيه السلبيات، وتعقَّدت فى محيطه المشكلات، وتباطأت حوله الجهود والحلول التى تهدف لإخراجه من هذه الدوامة الواضحة.

فمنذ تحرك الشعب المصرى فى أوائل القرن الماضى فى ثورته الأولى عام ١٩ كان هدف المجتمع واضحًا فى المطالبة بالاستقلال وجلاء القوات والدولة المحتلة عن أراضيه.. واستمر هذا الهدف واضحًا أمامه ومتمسكًا به إلى أن تم إعلان الاستقلال وصدور أول دستور عام ٢٣، ثم تبع ذلك خطوات متتالية تهدف إلى تدعيم هذا الاستقلال إلى أن تم إلغاء اتفاقية ٣٦ والتفاوض على الانسحاب الكامل بعد قيام ثورة ١٩٥٢.. إلا أن الاعتداء الثلاثى الذى أعقب تأميم مصر لقناة السويس ووقوف المجتمع الدولى إلى جانب مصر أدى إلى إنهاء الاتفاقيات السابقة مع بريطانيا التى قادت الاعتداء، وأصبحت مصر لأول مرة منذ فترة طويلة مستقلة بالمعنى الحقيقى للكلمة.

وبدأت مصر على أثر ذلك الدخول فى مرحلة هامة من تاريخها الحديث، وهى مرحلة «البحث عن الذات» وعن الدور الإقليمى الذى

يتناسب مع تاريخها الطويل وموقعها الجغرافى المتميز. فقادت مرحلة التخلص من الاستعمار فى محيطها الإقليمى وفى الساحة الدولية، فكانت مرحلة ازدهار القومية وانتعاش الدور الوطنى رغم ما تَعرَّضت له من تكالب المؤامرات والحروب ضدها واحتلال أراضيها، إلى أن جاءت حرب ٧٣ التى مثَّلت نقطة تحول جديدة فى تاريخنا الحديث.

ودخلت مصر مرحلة إنهاء الحرب وبدأت مرحلة السلام، كما قادت مصر فى المرحلة السابقة خطوات التحرر وتأكيد دورها الإقليمى مرة أخرى، فقد كان لها الشجاعة فى تصحيح الأوضاع التى فُرضت عليها، وفى إنهاء احتلال أراضيها بحرب غيرت موازين القوى فى منطقتنا بصورة أقرب إلى الواقع التاريخى-الجغرافى- ورغم مقاطعة محيطها العربى فقد استطاعت مصر أن تؤكد ريادتها وشجاعتها فى تحمل مسئولية السلام كما تحملت مسئولية الحرب، وحاول المجتمع المصرى البحث عن ذاته مرةً أخرى فى ظل معطيات جديدة، فكانت فترة الانفتاح وتأكيد الدور الدولى لمصر، وهو ما دفع معارضيها إلى اتباع نفس الطريق من جديد.

وكان من الطبيعى فى ظل هذه المعطيات تراكم المشاكل وضياع الاهتمام بمظاهر التنمية بكل صورها، فى ظل ما أُطلق عليه أن صوت المعركة يعلو على غيره من الأصوات والمتطلبات.

ولم يستطع المجتمع المصرى أن يحقق وقفة مع النفس أو الضمير لمواجهة المشاكل وسلبياته المتراكمة، واتخذ الطريق الأكثر سهولةً، وهو طريق المساعدات الخارجية والانفتاح «السداح مداح» ومحاولة إرضاء الجماهير على حساب المصالح العليا والأهداف الأساسية، الأمر الذى أدى

فى نهاية المطاف إلى الأوضاع المتردية التى يقاسى منها المجتمع فى الوقت الحالى. فقد زاد التسيب وانتشر الفساد بصوره المتعددة، وظهر فى المجتمع طبقات جديدة من المستفيدين ومن المستغلين ومن غير القادرين على خدمة الوطن فى مواقع متزايدة يومًا بعد يوم.

أولا: ولقد سبق لنا -كما سبق لغيرنا- أن تناول المشاكل المتزايدة التى تحيط بحياتنا؛ سواء فى الميدان الزراعى أو الصناعى أو الخدمى أو غيره من الميادين، وعلى رأسها التنمية البشرية بكل صورها من تربية أو تعليم أو اهتمام بالبحث العلمى أو مواكبة العصر والتقدم فى ميدان العلم والتكنولوجيا واحترام القانون، فلم يعد التقدم فى أى مجتمع يعتمد على الموقع الجغرافى أو المعطيات الطبيعية؛ ففى ظل التقدم والتطور العلمى أصبح العمل وإتقانه هو المفتاح الأساسى لأى تقدم وتطور. ويعتمد العمل الجاد فى المقام الأول على منظومة التعليم والتدريب والتنمية البشرية، وما نراه فى وقتنا الحالى هو انحلالٌ لمنظومة تعليمية تستطيع مواكبة العصر، بل مجموعة خطوات متباينة ما بين نظام عام ينخر فيه سوس الدروس الخصوصية ونحن أمامها غير قادرين على التحرك الجاد، إلى مدارس لغات لا تهدف إلا للربح!! دونما رقابة جادة من جانب الدولة، إلى مدارس تتبع السفارات بعد ما تَخلَّصنا من المدارس الأجنبية بحجة تمصير التعليم!! وهو ما لم يتحقق طوال الخمسين عامًا الماضية، إلى جامعات خاصة!! دونما إشراف جاد، إلى جامعات فرنسية وإنجليزية وألمانية وكندية بجانب الجامعة الأمريكية الحالية، وهو ما يخلق مجتمعًا لا تجمعه قيمٌ ومبادئ متجانسة أو انتماءٌ للوطن كما هو موجود فى معظم الدول المستنيرة!! هذا إلى جانب ازدياد واضح فى أعداد الأميين.

وأصبحت مصر نتيجةً لذلك من أكثر الدول التى يشيع فيها الجهل والأمية وغير القادرين على مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى.

ثانيا: وإذا انتقلنا إلى ميدان الزراعة، سنجد أننا أهدرنا أراضينا الزراعية تحت أغراض التجـريف والبناء وسوء الاستخدام، ولم نستطع كـغيرنا أن نقوم بزراعة ما نحتاج له، وأصبحت مصـر الدولة الزراعية التى يمتد فيها نهر النيل العظيم، وهو من أكبر أنهار العـالم، تستورد أكثر من ٦٠٪ من احتـياجاتها. وبدلاً مـن البحث عن وسائل التـغلب على هذا العار الذى تغلبت عليه بلد كالصين التى يقطنها مليـار وثلثمائة مليون، أو بلد كالهند التى يقطنها مليار، وغيرهما من الدول من إنتاج احتياجاتها، نجد نحن فى زيادة عدد السكان مبرراً نسوقه من وقت لآخر!! وسببًا لقصورٍ ما فى هذا الميدان أو غيره.

ثالثًا: على الرغم أننا فى أوائل القرن الماضى كانت لدينا صناعات وطنية جادة تولَّى قيادتهـا بنك مصر وشركاته ورجال الأعمـال الجادون فى ميادين عديدة على رأسها الصناعات النسجيـة التى اشتهرت بها مصر، إلا أننا عن طريق التأميم العـشوائى الذى مارسناه فى الخمسينيـات قد أهدرنا صناعاتنا الناشئة وسلَّمناها دونما مبرر لقطاع عـام مهلهل وغير كفء، وهو ما نحاول الآن إعادة بـيعه لـلقطاع الخاص الذى يرفض شـراءها.. فى الوقت الذى انتشـر فيه استيلاء رجال الأعمـال الجدد على أموال البنوك والهـروب بها للخارج، أو إنشاء صناعات تجميعية فى ميادين غير قادرة على المنافسة، إلى حدّ أن نجد بلداً كتونس تصدِّر أربع أضعاف ما تصدره مصر من المنسوجات رغم أنها لا تزرع القطن كما تزرعه مصر. وهناك أمثلة أخرى يمكن إدراجها تحت هذا العنوان والتى تؤكد تخبطنا فى الميدان الصناعى أيضًا.

رابعًا: ولا يختلف ميدان الخدمات عمّا سبق، فانعدامُ الالتزام بالقانون والقواعد العامة التى تنظم أى مجتمع فى العصر الحديث يؤدى فى نهاية المطاف إلى هذه الفوضى والتسيب التى نراها فى حياتنا العامة واستمرار الشكوى منها دون أى جهود عامة أو خاصة للتغلب عليها.

إن ازدياد البطالة، وارتفاع أعداد الفقراء، وتدنى مستوى المعيشة فى مجمله قنابل موقوتة سيؤدى إهمالها إلى آثار سلبية على المجتمع بوجه عام، ولم تعد الدولة بمفردها قادرة على مواجهة هذه السلبيات المتراكمة دونما مشاركة فعالة من جانب الجميع.

إن الدعوة لمؤتمر عام يشارك فيه القادرون على العطاء والمعنيون بمستقبل الأمة أصبح أمرًا تدعو إليه أوضاعنا الحالية.. فقد وصل المجتمع إلى حافة الهاوية، وإلى أن نكون أو لا نكون، وأصبح هذا هو التحدى الذى نواجهه! وإذا كان الشعب المصرى الذى عُرف عنه على مر التاريخ قدرته على التحمل وفلسفته لما يراه من سلبيات بصابر على هذا التردى الواضح فى مستوى معيشته وهذا الارتفاع المتزايد فى تكاليف الحياة الشريفة، فإن التقدم السريع الذى نراه على الساحة الدولية فى ميدان العلم وتكنولوجيا وانتشار المعلومات فى ظل العولمة والسماوات المفتوحة لا يعطى لأى مجتمع مبررًا للتأخر والبُعد عن الأخذ بلغة العصر!!

وهو ما يتطلب منا وقفةً مع النفس والضمير قبل فوات الأوان!! فما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابا!! مع عمل جاد وهدف واضح ورغبة حقيقية فى التقدم والارتقاء.

مصر بين الإصلاح والتطوير

تزدحم الساحةُ الوطنية بعدد غير قليل من المطالب والمقترحات التى تتناول موضوع الإصلاح باعتباره المطلب الأكثر إلحاحًا الذى يترسم مستقبل الأمة. . والإصلاح أيًا كانت صورته وأيًا كانت مبادؤه سواء كان اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا فهو سُنَّةُ الحياة وأسلوب التقدم والتطور.

وطوال الخمسين عامًا الماضية مرت مصر بمراحل مختلفة من الإصلاحات جاءت كرد فعل لأحداث معينة عاصرت الحياة فى مصر أو أعقبت أحداثًا جسامًا مرَّ بها المجتمع، سواء كان ذلك عقب هزيمة ٦٧ أو عقب قيام الثورة نفسها عام ٥٢، أو تمشيًا مع وجود قيادة جديدة على الساحة المصرية أو تمشيًا مع مطالب وطنية ملحة كبيان ٣٠ مارس المعروف أو غير ذلك من أحداث، إلا أن هذه الإصلاحات فى مجملها لم تَرْقَ إلى الآمال والمطالب التى تطلعت إليها الجماهير المصرية على مر العصور.

ولقد أضافت التطورات الأخيرة على الساحة الدولية، خاصة بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى والنظام الشيوعى فى دول شرق أوروبا، وانفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية، تزايد نهم الولايات المتحدة وتفتحت شهيتها لمحاولة فرض هيمنتها وبسط سيطرتها على الساحة الدولية وإعادة رسم الخريطة الدولية بما يخدم مصالحها وأهدافها. . وجاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لتضيف مساحة جديدة إلى خريطة التغيير ومطالب رسم الخريطة الدولية طبقًا للقوَى المتواجدة والمتصارعة على الساحة العالمية.

وظهرت - تمشيًا مع هذه التطورات- قواعد ومبادئ جديدة جاءت مع الاستراتيجية الجديدة التى بدأت القوى المسيطرة فى الولايات المتحدة والمتمثلة فى المحافظين الجدد واليمين المتطرف وعناصر اللوبى الصهيونى التى أصبح لها دور واضح فى رسم وفرض معتقداتها وفلسفتها فى داخل الولايات المتحدة وفى الساحة الدولية، خاصة بعد إعلان الحرب على الإرهاب الدولى، وذلك بإعلان الحرب الصليبية لنشر مبادئ الخير أو مبدأ «مَن ليس معنا فهو ضدّنا»، أو نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية، أو غير ذلك من المعتقدات والمبادئ التى ظل اليمين الأمريكى والمحافظون الجدد يُعدّون لها منذ فترة ليست بقصيرة بغرض فرض «القرن الأمريكى» والهيمنة الأمريكية، مستخدمين فى ذلك جميع الوسائل والإمكانيات المتاحة للدولة العظمى لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها.

وتُمثل الحملة ضد حكومة الطالبان ومنظمة القاعدة فى أولى حروب القرن على أرض أفغانستان أولى تلك الخطوات، وتبعتها الحرب العدوانية على العراق لإسقاط نظامه الدكتاتورى وإفساح الميدان أمام الدولة العبرية لتوسيع سيطرتها ونفوذها فى منطقة الشرق الأوسط بعد إزالة أكبر عقبة متبقية أمامها، ومحاولة السيطرة على النفوذ الإيرانى وتملكه لقدرات ومعرفة نووية قد تتعارض مع نفوذ الدولة العبرية ومع مصالح القطب الأوحد فى المنطقة.

ويدخل مشروع «الشرق الأوسط الكبير» ضمن هذا المخطط الهادف إلى فرض نفوذ وهيمنة الدولة العظمى على أهم منطقة فى قلب العالم ووضع يدها على أهم ثرواتها البترولية التى تمثل عصب الصناعة والحياة

بوجه عام. . ولا شك أن أهم أهداف حملة أفغانستان كان السيطرة على نفط بحر قزوين، كما كانت السيطرة على منابع البترول واحتياطياتها فى العراق وسقوط البترول الليبى فى أيدى الشركات الأنجلو أمريكية بعد أن أعلنت ليبيا طواعيةً عن رغبتها فى تسليم ما لديها من مُعِدّات وبرامج لأسلحة الدمار الشامل مقابل رفع الحصار عنها وإفساح المجال أمام تعاونها طواعيةً مع المخططات الأنجلو أمريكية بما يُحكم سيطرة الدولة العظمى على مصادر النفط فى طول وعرض منطقة الشرق الأوسط.

ويعود مشروع «الشرق الأوسط الكبير» إلى «العشاء الأخير» الذى أقامته كونداليزا رايس فى نهاية الزيارة التى قام بها الرئيس الأمريكى لبريطانيا قبيل نهاية العام الماضى عندما عرضت على أقرانها من ممثلى دول الناتو المشاركة فى نشر الديمقراطية ومبادئ الحرية الغربية فى المنطقة التى نشأ فيها وترعرع الإرهاب الدولى، وهو المشروع الذى ظل يتردد فى الأروقة الدبلوماسية والدوائر السياسية العربية منذ ذلك الحين.

ويهدف هذا المشروع الذى عُرض على اجتماع الثمانية الكبار فى مدينة سكانا فى جورجيا فى شهر يونيو ٢٠٠٤، وعلى اجتماعات الاتحاد الأوروبى فى بروكسل، وأخيراً على اجتماعات الناتو فى اسطنبول وتركيا فى نهاية الصيف ٢٠٠٤، يهدف إلى الحصول على تأييد هذه المجموعات الدولية لهذا المخطط الرامى إلى تغيير الأوضاع الداخلية فى دول المنطقة التى انتشر فى مجتمعاتها الإرهاب الدولى.

وإن كانت عناصر المشروع الغربى لـ«الشرق الأوسط الكبير» الذى يتواكب مع المشروع الألمانى والمشروع الدانماركى وغيره من المشروعات لا

نخـرج عن المطالب والآمال التى ظلـت شعـوب هذه المنطقة تطالب بهـا وتدفع حكامها وحكومـاتها إلى العمل على تحقيقهـا منذ فترة طويلة، إلا أن غياب برنامج محدد فى كلٍّ من دول المنطقة وفى مجـتمعاتها الإقليمية كان سـببًا أسـاسيًا وعـاملاً مشـجعًا للقـطب الأوحد فى الاسـتمرار فى مخططه لعرض ونشر المبادئ التى جاء بهـا مشروع الشرق الأوسط الكبير وعلى رأسهـا نشر الديمقراطيـة واحترام حقـوق الإنسان وإفساح مـجال أوسع لنشاط المرأة فى جميع الميادين وغير ذلك من الشعارات الغربية التى يروِّج لها المشروع!!

وقد جاء رد فـعل دول المنطقة على هذا المشروع فى صورة المقـترحات التى تقدمتْ بها مصر والسعـودية وسوريا للإصلاح أثناء اجتماعات وزراء الخارجية العرب، إعدادًا لمؤتمر القمة التى تأجلت فى مارس الماضى، وكذا فى الاجتماعات التى عُقدت فى مكتبـة الإسكندرية وشارك فيها عدد غير قليل من التنظيمات الأهليـة والجمعيات المهنية المهتمـة بالإصلاح السياسى والاقـتصـادى والاجتـماعى، والتى جـاءت نتائجـها فى قـرارات المؤتمر للإصلاح، وغير ذلك من المقترحـات التى انتشرت فى الأسابيع الأخيرة، والتى تتناول الجهـود المبذولة لإجـراء إصلاحات من الداخل تتـماشى مع التطورات الطبيعية فى كل من هذه المجتمعات.

وما يعنينا فى هـذا الصدد هو ما يجـرى على الساحة المصـرية، فعلى الرغم من أن الساحـة مفتـوحة أمام الجمـيع للإدلاء بآرائهم ومقتـرحاتهم وتصوراتهم ومـطالبهم وآمالهم إزاء الإصـلاح والتطوير، إلا أن الخطوات الإيجابيـة الجادة لا تزال تمشى بخطوات السلحفاة فـى عصر تتحـرك فيه

المجتمعات بسرعة البرق!! هذا إلى جانب أن المطلوب هو التغيير لا الإصلاح، وإن كان الإصلاح جزءاً من التغيير إلا أن الأخير هو ما يمكن أن يحقق للمجتمع المصرى طموحاته وآماله بعد فترة طويلة من الاضطرابات والحروب والصراعات الداخلية والخارجية.

إن مؤتمراً قومياً تشارك فيه القوى الوطنية على اختلاف مشاربها لبحث ودراسة مثل هذه المقترحات التى أشرنا إليها كمثال فى السطور السابقة لعمل جدّى يُبعد عنا الطامعين ويحقق لنا مصالحنا وآمالنا، وذلك على غرار المؤتمر القومى الذى عقد فى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى، وتناول بحث مشاكلنا الاقتصادية..

إن غياب خطوات جادة وواضحة نحو التغيير -لا الإصلاح فقط- هى المصدر الحقيقى للمخاطر التى قد تجيء إلينا مع المشروعات الخارجية وعلى رأسها «الشرق الأوسط الكبير».

****

أين مصر من النظام العالمى الجديد؟

من الواضح أن المجتمع الدولى يمر بمرحلة هامة من تاريخه، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة بمكان الصدارة باعتبارها القوة الدولية الأعظم سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وكثير من المسلَّمات والقواعد التى كانت تحكم العلاقات الدولية أصابها التغيير والتطور.. فقد مثَّل هذا الانهيار السريع للمبادئ الشيوعية والقواعد اليسارية قائمة لكثير من علامات الاستفهام والاستغراب.

وفى خضم الشعور بالانتصار والزهو بتفوق المبادئ الديمقراطية وقواعد الحرية واحترام حقوق الإنسان والاقتصاد الحر المبنى على التنافس الشريف جاءت أحداث سبتمبر الأخيرة لكى تضيف علامات جديدة من الدهشة والشعور بالخوف وانهيار لقواعد الأمن والأمان، سواء فى داخل الولايات المتحدة أو فى محيط العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من مرور قرابة العام على تلك الأحداث والإجراءات واسعة النطاق داخل الولايات المتحدة.. وإعلان الحرب ضد الإرهاب واندلاع أولى حملات هذه الحرب على أرض أفغانستان، وما تلا ذلك من إعلان عن «محور الشر»، وما تم من تحطيم لنظام الحكم فى العراق، والتهديدات والاتهامات المتكررة لإيران!! فإن القواعد والمبادئ الدولية التى كانت تحكم العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والمتمثلة فى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربع قد

أصابها الكثير من الاهتزاز وعدم الالتزام بها، وبدأت تشرق مرحلة أخرى لم تكتمل معالمها بعدُ، وإن كانت تعتمد على منطق القوة وليس قوة المنطق وقوة القانون والقواعد الدولية المتعارَف عليها.

وإن كانت هذه المرحلة الجديدة ليست وليدة أحداث سبتمبر بل سبقتها، فهى وليدة انفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتى والنظم السائدة فى شرق أوروبا على وجه التحديد. ولعل أهم شواهد هذه المرحلة ما يلى:

ازدهار الاتجاه اليمينى:

شاهدت فترة التسعينيات من القرن الماضى ازدهاراً واضحًا للاتجاه اليمينى، وجاء انهيار الاتحاد السوفيتى والنظام الشيوعى فى شرق أوروبا ليدعم هذا التيار فى كثير من دول أوروبا، فنجحت الأحزاب اليمينية فى معظم الانتخابات التى جرت خلال هذه الفترة كما حدث فى النمسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا وإيطاليا وأخيراً فى فرنسا.. وجاء نجاح الحزب الجمهورى فى الولايات المتحدة تأكيدًا لهذا الاتجاه العالمى، وترتب على ذلك اتساع الدور الذى يقوم به حلف الأطلنطى ليشمل إلى جانب الدور العسكرى البحت الذى كان يفرضه وجود معسكرين شرقىّ وغربىّ على الساحة الدولية دوراً سياسيًا واقتصاديًا يضم معظم دول أوروبا بما فيها أعداء الماضى وعلى رأسهم روسيا الاتحادية، وجاءت حرب البلقان الأخيرة لتأكيد هذا الدور الجديد للحلف.

وكان من الطبيعى أن يظهر الدور الجديد للولايات المتحدة، القطب الأوحد فى المحيط الدولى، وأن تتغير فلسفتها ودورها فى المحيط الدولى

فى الميدان العسكرى والسياسى والاقتصادى، وهى فى مجموعها مَعالم النظام العالمى الجديد والذى أخذت تباركه القوى العسكرية اليمينية والقوى الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية والصناعات العسكرية الأمريكية. وأصبح منطق القوة هو السائد فى المحيط الدولى، وضاعت فى هذا الخضَمّ قوة المنطق واحترام القانون والقواعد الدولية المتعارَف عليها، والتى كانت تتحكَّم فى مصائر الدول ومشكلاتها منذ الحرب العالمية الثانية، وانزوى بالتالى الدور القيادى والأساسى للأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية.

الدور الاقتصادي للدول الغنية:

كان من الطبيعى لازدهار الدور اليمينى على الساحة الدولية أن يواكب ذلك بروز دور الدول الغنية فى توجيه دفة الاقتصاد الدولى. ولعبت هذه المجموعة من الدول دوراً بارزاً فى توجيه سياسة منظمة التجارة الدولية التى أصبحت تسيطر على النظام الاقتصادى العالمى. الأمر الذى أثار حفيظة القوة اليسارية والاشتراكية الباقية على الساحة الدولية من جهة، والدول النامية والفقيرة من الناحية الأخرى، فكانت المظاهرات والاحتجاجات التى واكبتْ كل اجتماعات الدول الغنية السبع واجتمعات منظمة التجارة الدولية. . إلا أن هذا التطور الاقتصادى قد أصابه الكثير من الربكة الدولية على أثر أحداث سبتمبر الماضية.

ولا ريب أن هناك تداعيات كثيرة ستشهدها الساحة الاقتصادية العالمية فى المستقبل القريب، ولعل انهيار بعض الشركات الكبرى بالولايات المتحدة وظهور بؤر الفساد الاقتصادى وارتباطه بالقوى اليمينية المسيطرة على الحكم فى الولايات المتحدة فى الوقت الحالى سيؤدى فى نهاية

المطاف إلى اتجاه القوة العظمى الوحيدة إلى مغـامرات عسكرية خارجية، سواء فى نطاق محاربة «محور الشر» وقلب نظم الحكم التى لا تروق لها أو إعلان الحـرب ضد الإرهاب فى مناطـق أخرى وضد منـظمات ودول أخرى. وهى فى مـجموعـها مظاهرة جـديدة لاستخـدام القوة بدلاً من الالتجاء إلى القواعد والقوانين الدولية كما كان عليه الحال.

أين مصر من كل هذا؟

تواجه مصر فى ظل هذه التطورات وضعًا صعبًا للغاية فى تقديرنا قد يتطلب منا الكثير من الحرص ومن الاهتـمام.. فلا ريب أن تزامن صعود حزب الليكود الـيمينى إلى الحكم فى الدولة الـعبرية قـد أضاف مسـاحة جديدة إلى المشكلات التى سـتواجهـها على المحيط الدولى.. فـحكومة الليكود بسياستها التعسفـية قِبل الشعب الفلسطينى واعتداءاتها المنكرة على المدن الفلسطينية وفرض سياستها الاسـتعمارية بالقوة إتمامًا للاستيلاء على ما تبَـقَّى من أرض فلسطين طبقًا لمخطَّطهـا الصهيـونى قد عرَّض الجبـهة الشرقية لمصر لمصاعب إضافية.

وقد كـان فى نجاح الدولة العبريـة فى ركوب موجة مـحاربة الإرهاب التى أعلنتها الولايات المتحدة، ومحاولة زيادة الكراهية واستعداء الولايات المتحدة على الدول العربيـة والإسلامية -خاصة بعد أحداث سبـتمبر- ما أدى فى نهاية المطاف إلى زيادة رقعة المشكلات الدولية التى يتحيط بنا.

ولا ريب أن النظام العالمى الجديد الذى تحاول الولايات المـتحدة فرضه فى منطقتنـا سيضيـف إلى هذه المصاعب مسـاحات جديدة، فـما تم من

الإطاحة بنظام الحكم فى العراق، والتهديدات المستمرة لإيران، ومحاولات التقسيم لدول المنطقة.. سيؤدى إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق مصر سواء فى المحيط الدولى أو الإقليمى.

فإذا أضفنا إلى ذلك ما أعلن عنه من اتفاق ماشاكوس بين القوى المتصارعة فى السودان، واحتمالات أن تؤدى هذه الاتفاقية إلى تقسيم للسودان، وهى الاتفاقية التى كان للولايات المتحدة دور أساسى فى إتمامها ولم تكن مصر على علم مسبق بهذه الخطوات، الأمر الذى أثار كثيراً من الاستياء فى الدوائر السياسية المصرية على اختلاف درجاتها.. ومن هذا المنطلق فإن النظام العالمى الجديد الذى يهدف إلى السيطرة على المنطقة عن طريق استخدام القوة بكافة صورها سواء كان ذلك استخداماً لمخلبها الشهير «الدولة العبرية»، أو تقسيم السودان أو تهديد منابع النيل فى المستقبل، فإن مصر يجب أن تتيقظ لاحتمالات المستقبل؛ فالعلاقات الدولية التى تحكمها المصالح قد تفرض علينا قواعد جديدة للعبة السياسية.

****

مصر.. ومسئولياتها الريادية

ليس غـريبًا أن يكون لـمصر دور ريادى فى مـحيـطها الإقليـمى وفى الساحة الدولية الأوسع. . فتاريخها وحضـارتها القديمة وموقعها الجغرافى فى قلب العالم وفى وسط أهم وأغنى منطقة نفطيًا. . كل ذلك قد فرض على مصر التزامات على مر العصور سواء كانت إمبراطورية أو دولة قوية أو كانت فى مرحلة من مراحلة الانحصار التى مرت بها.

وريادةُ أى شعب من الشعوب تأتى مع قـدرة هذا الشعب على مواجهة التطورات والأحداث بمصاعبـها ونجاحاتها. . ومن هذا المنطلق كان طبـيعيًا أن تسعـى الإمبراطوريـات السابقـة والقوى الدوليـة المتتـالية إلى مـحاولة السيطرة أو احتواء مصر وفاعليتها. . ولا تأتى هذه الفعالية من فراغ؛ فهى محـصلّة «الحكمة والعدل» المعـروفة منذ التـاريخ القديم بالمات Matt التى مثلت العمود الفقرى للمدنية والحضارة المصرية على مر هذه العصور.

وتواجه مـصر منذ أحـداث سبتـمبر ٢٠٠١ - ضـمن ما يتـعرض له الإسلام والمسلمون ودول العالم العربـى ومنطقة الشرق الأوسط - موجةً من الضغـوط الغربية التى تتـزعمهـا الدولة الكبرى المتبـقية على السـاحة الدولية بهـدف إعادة رسم خـريطة منطقة الشرق الأوسط والـسيطرة على مقدّراتها الطبيـعية وعلى رأسها النفط واحتياطياتـه. وتغيير المعطَيات التى أدت إلى ازدهار موجة الإرهاب الدولى الذى وصل إلى أراضى الولايات المتحدة نفسها فى أحداث سبتمبر المشار إليها.

فجاءت أولى حروب القرن على أرض أفغانستان تحت مظلة محاربة الإرهاب والقضاء على نظام «طالبان» الرجعى ومنظمة القاعدة المتهمة بارتكاب تلك الأحداث!! تلك الحرب التى لا تزال قائمة وإن تم خلالها القضاء على نظام «طالبان» وإحلال نظام تابع للولايات المتحدة محله وتشتيت قيادات منظمة القاعدة والقبض على بعض عناصرها وحجزهم فى قاعدة «جوانتانامو» فى كوبا.

وتم الانتقال بعد ذلك إلى محاربة «محور الشر» بالعراق المتهم بامتلاك أسلحة للدمار الشامل وهو ما لم تستطع الولايات المتحدة إثباته رغم إسقاط نظام الحكم فى العراق واحتلال أراضيه تحت ما أطلق عليه تحرير العراق، ورغم معارضة غالبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وبعد تهميش دور المنظمة الدولية. . وإن كان الهدف الأساسى فى كلتا الحربين السيطرة على مصادر النفط من بحر قزوين حتى العراق ومنطقة الخليج التى فتحت أبوابها وقواعدها للقوات الأمريكية - البريطانية الغازية إلى أن سقطت ليبيا طواعيةً بالاعتراف بتملكها لبرامج محدودة لأسلحة الدمار الشامل ورغبتها فى التخلص منها، وفتح صفحة جديدة لعلاقاتها وأسواقها وبترولها للدولة الكبرى بعد أن ظلت تحت الحصار والمقاطعة لفترة طويلة.

ويدخل كل ذلك مع غيره من البرامج والمشروعات التى أعدتها الإدارة الحالية فى الولايات المتحدة كرد فعل لأحداث سبتمبر وإحياءً لمخطط «القرن الأمريكى» الذى روّج له مجموعة المحافظين الجدد، والعناصر اليمينية المتطرفة التى وصلت إلى مراكز مهمة فى الإدارة المحافظة بعد نجاح

الحزب الجمهورى فى الانتخابات السابقة واختيار «ديك تشينى» كنائب للرئيس الجديد جورج بوش الابن، وصعود هذه المجموعة من المحافظين الجدد مؤيَّدين باللوبى الصهيونى الذى ركب موجة محاربة الإرهاب والقضاء على مصادر نموه وتمويله، وهو ما يخدم مصالح الدولة العبرية والحركة الصهيونية بوجه عام.

وتهدف الأفكار الأمريكية المحافظة، التى أعدها عدد غير قليل من مراكز الأبحاث الأمريكية المحافظة والمرتبطة بالحزب الجمهورى، إلى فرض سيطرة الولايات المتحدة باعتبارها الدولة القطب الوحيدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، واستخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية لتحقيق ذلك؛ سواء كان فى حرب استباقية أو غيرها من وسائل السيطرة والضغط فى المحيط الدولى.

ويدخل الضغط على النظم السياسية فى منطقة الشرق الأوسط ضمن تلك البرامج المعَدَّة لفرض سيطرة القطب الأوحد على هذه المنطقة الحساسة والمهمة، سواء كان ذلك فى صورة المطالبة بتغيير المظاهر المختلفة للأوضاع الداخلية فى هذه الدول - سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو تعليمية - أو غير ذلك مما جاء فى آخر المشروعات التى أعلن عنها أخيرا تحت اسم «الشرق الأوسط الكبير» والذى قُدِّم لدول المنطقة بطريقة غير مباشرة وأخيراً، والذى سيناقش فى اجتماعات الدول السبع الكبرى فى شهر يونيه القادم إلى اجتماعات الناتو القادمة وفى محاولة لإشراك أكبر عدد من الدول الغربية قبل التقدم به رسميًا لدول المنطقة.

ولا يخرج المشروع الذى حاولت ألمانيا الترويج له وعرضه على دول المنطقة عن نفس الأهداف التى يهدف إليها المشروع الأمريكى للشرق الأوسط الكبير. . ويعتمد كلا المشروعين على القدرات المالية والمساعدات العينية والفنية التى تصاحب هذه التغييرات وتتماشى مع المتطلبات التى تهدف إلى احتواء دول المنطقة وتشجيع شعوبها وإغرائهم بمظاهر التغييرات المطلوبة التى تطالب بها هذه الشعوب منذ فترة طويلة، سواء كان ذلك نشراً للديمقراطية، أو احترامَ حقوق الإنسان والقانون، أو نشر التعليم الحديث ومواكبته للتقدم العلمى والتكنولوجى، وغير ذلك من المطالب التى ظلت شعوب هذه المنطقة تنادى بها وتسعى لتحقيقها منذ فترة ليست قصيرة.

وتسعى الدولة الكبرى إلى الظهور بمظهر المدافع عن حقوق الشعوب بعد أن ظلت لفترة طويلة مؤيدة لنظم الحكم القائمة فى هذه الدول وتوطيد تواجدها عن طريق المساعدات العسكرية والاقتصادية وغيرها من المساعدات. . وهى السياسة التى استخدمتها الولايات المتحدة قِبل دول المعسكر الاشتراكى والشيوعى فى شرق أوروبا إبان سقوط الاتحاد السوفيتى.

ولا ريب أن الموقف الواضح الذى أعلنت عنه كل من مصر والسعودية أثناء الزيارة الأخيرة التى قام بها الرئيس مبارك للسعودية فى محاولة لجمع الشمل قبل مؤتمر القمة العربى وإزاء المشروعات الأمريكية، والذى أوضح أن أى تغيير يأتى من الخارج مآله الفشل إذا لم تقتنع به وتلتزم به شعوب المنطقة التى تعمل من جانبها على إحداث التغييرات والتطورات التى تتناسب مع مصالحها ومع قدراتها وإمكانياتها ومستوى تطورها.

ولا ريب أن غياب مشروع واضح للتغيير والتطوير ينبع من المصالح والمطالب التى ظلت تتردد منذ أمد غير قصير.. سيفتح المجال أمام مثل هذه المشروعات والمقترحات الواردة من الخارج لكى تملأ الفراغ الذى أوجدته الاستمرارية غير الواقعية التى تحيط بالمجتمعات فى هذه المنطقة الحساسة والمهمة.

وتقع على مصر - بحكم موقعها وتاريخها وقدراتها- مسئولية «الريادة» لمواجهة هذه المخطَّطات والأخطار القادمة من الخارج تحت مسمَّيات برّاقة ولا تخدم فى واقع الأمر سوى مصالح هذه الدول وأهدافها.. ولا يعوزنا شىء أن نتقدم ببرامج محددة تتماشى مع مطالب شعوب المنطقة، ويُعتبر ما تَقدَّمت به مصر لاجتماع وزراءالخارجية العرب «المبادرة المصرية لتطوير العالم العربى» خطوة إيجابية فى هذا الطريق.. إلا أن الريادة المصرية تفرض عليها اتخاذ خطوات محدَّدة وبرنامجٍ معلنٍ يقطع الطريق أمام المبادرات الواردة إلينا من هنا وهناك.

ولعل اقتراح عقد «مؤتمر قومى للإصلاح السياسى» على غرار المؤتمر الذى عُقد فى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى للإصلاح الاقتصادى قد يحقق الكثير من المطالب والأهداف التى نسعى إليها.. على أن تُدعَى جميع القوى الوطنية وصفوة المجتمع من الخبراء ورجال الجامعات ومن النقابات المهنية والجمعيات الأهلية المتخصصة.

ولا ريب أن النظر فى مواءمة الدستور للأوضاع الحالية.. وإعادة تنسيق ممارسة العمل السياسى ومشاركة الجميع دونما تحيز لأى فئة من الفئات، وترتيب تبادل السلطة فى انتخابات مقبولة من الجميع، واحترام

القانون وحقوق الإنسان، وإقامة دائرة للنظر فى قضايا حقوق الإنسان إلى جانب المجلس القومى الجديد لحقوق الإنسان، ومحاربة الفساد والمفسدين، وإعادة النظر فى نظام التعليم الحالى، وغير ذلك من الموضوعات التى تهم المجتمع ويطالب بها منذ فترة طويلة لخير دليل على مدى الجدية التى نوليها للإصلاح والتغيير المطلوب.

ومن المؤكد أن مثل هذه الخطوات الجادة والواضحة هى خير وسيلة لمواجهة المخططات والمبادرات التى تتوالى علينا من هنا وهناك.. ومسئولية مصر الريادية تتطلب منها الإقدام على مثل هذه الخطوات الشجاعة التى تؤكد مصداقيتها وريادتها أيضًا.

****

مصر.. ودورها الإقليمى

استمر لمصر دورٌ إقليمى طوال سنى عمرها تختلف صورته اتساعًا وانكماشًا وفقًا لقدرتها وتقدمها. . ويرجع هذا الدور لمصادر طبيعية وجغرافية جاءت مع موقعها على الخريطة والأرض إلى جانب قدرات شعبها على استخدام هذه المعطيات الطبيعية استخدامًا فاعلاً من عدمه.

وفى ضوء هذا التقديم يأتى التساؤل الطبيعى: هل لمصر دور إقليمى فى عصرنا هذا؟ وماذا نحن إزاءه فاعلون؟

للردّ على هذا التساؤل نقول: نعم لمصر دور إقليمى تفرضه طبيعتها وموقعها، وإن كان هذا الدور يتطلب منا متابعته وتنميته، ولا يتأتى ذلك إلا بتوسيع نطاق التعرف عليه والإيمان به والجدية فى العمل على تقويته. . فمعطياتُ إيجابية هذا الدور قد وهبتْنا إياها الطبيعة، وما يقع على عاتقنا كمواطنين لهذا البلد الأمين هو السعى الجاد لاستغلال هذه الموارد استغلالاً متكافئًا. . إلا أننا، لأسباب كثيرة لم يكن لنا يد فيها، قد مررنا بمراحل عدة من الاحتلال والاستغلال عبر تاريخنا الطويل. . فقد كانت مصر بموقعها الجغرافى الفريد مَطمعًا لكافة الإمبراطوريات التى عرفها التاريخ منذ قديم الزمان إلى أن استقر لنا الأمر منذ نصف قرن تقريبا بوصول أبناء الوطن إلى سُدَّة الحكم وإلى تحمل مسئولية تقدم وتطور هذا المكان الفريد.

غير أن السياسات والخطوات التى اتُّبعت خلال هذه الفترة لم تحقِّق الأهداف الأساسية من تحقيق التقدم والازدهار للشعب المصرى من جهة

وتحقيق دور أساسى لمصر فى دوائر مصالحها الأساسية، وليس هنا مجال التعرض بالتفصيل إلى الأسباب التى أدت إلى هذه النتيجة، فهى فى نهاية المطاف أصبحت فى ذمة التاريخ، كما أصبح غالبية القائمين عليها كذلك. . لكن الذى أوحى بهذه السطور هو الشعور الذى يخامرنا جميعًا خاصة إذا ما أُتيحت لنا الفرصة للبعد عن الوطن لبعض الوقت ومشاهدة أوضاعنا من بعد، فالصورة تصبح أكثر وضوحًا وأكثر جاذبية.

والذى يدعونا إلى كتابة هذه السطور هو النظرة المستقبلية لدور مصر خاصة فى الوقت الذى يتشكل المسرح الدولى بصورة جديدة فرضتها أحداث سبتمبر فى الولايات المتحدة والتطورات الدولية التى أعقبتها وما يدور فى منطقتنا إزاء هذه التطورات بعد أن أصبح للدولة الكبرى الوحيدة على الساحة الدولية دور جديد فى ظل ما أطلق عليه «القرن الأمريكى أو العولمة» أو غيرها من مسميات لم تتحدد معالمها ولم تستقر حدودها بعد.

أولاً: لا تستطيع أي دولة فى عالم اليوم أن يكون لها دور فعال فى المحيط الدولى دونما أن تستطيع أن تحقق أولاً تقدمًا داخليًا يتمشى مع التقدم العلمى والتكنولوجى الحالى. . فلم يعد للجغرافيا والتاريخ قوة لتحديد الدور الإقليمى والقيمة الحقيقية لأى دولة فى عصرنا الحالى. فالصين رغم حجمها وعدد سكانها لم تستطع أن تحقق لنفسها دورًا إقليميا أو دوليًا إلا بعد أن حققت معدلات مناسبة من التقدم والتطور. وكذا ألمانيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية، وأيضا اليابان لم يستطيعا أن يكون لهما دور دولى إلا بعد أن حققتا معدلات متقدمة من التطور. وحتى الولايات المتحدة؛ فإن حجمها وثرواتها لم تكفل لها دورًا دوليًا إلا

بعد أن حققت هذا التقدم المذهل فى العلم والتكنولوجيا ولغة العصر من القوة العسكرية والاقتصادية.

ومصر لم تبخل عليها الطبيعة فى مصادر الثروة وفى عدد السكان المناسب، ولم يعد مقياس تقدمها مرتبطًا بالتاريخ قدر ارتباطه بالمستقبل وقدراتنا على استخدام هذه الثروات المتاحة استغلالاً فاعلاً.

ويأتى فى المقام الأول فى هذا الصدد الاهتمام بالتربية والتعليم وتوسيع نطاق المعرفة والتدريب.. ولا يمكن فى ظل هذا التطور المذهل المحيط بنا أن نستمر فى منظومة التربية والتعليم البدائية التى نحن إزاءها ثابتون.. فلم يعد الكَمُّ مقياسًا لمعرفة قدرات الدول والأمم بل الكيف.. وهذا ما نراه مفقودًا فى منظومة تعليمنا وثقافتنا.. وليس عيبًا الاعتراف بأخطائنا، بل العيب كل العيب هو الإصرار عليها، وهناك أمثلة كثيرة لدول طوَّرت منظومة تعليمها فى سنين قليلة مثل سنغافورة والصين واليابان وفرنسا وغيرها.

ثانيًا: أن النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى يتطلب منا إعادة نظر وسرعةً فى التطوير. وإن كانت هناك جهود ضئيلة قد تم إنجازها فى هذا الصدد، فإن التطور فى حد ذاته له تكلفة عالية يجب أن نوضحها للجميع وأن يشارك فى تحقيقها كل قادر على ذلك دونما تصنيف للعقيدة أو للأصل أو غيره من السلبيات التى أعاقت تقدم المجتمع طوال السنين الماضية؛ فالمصريون أمام القانون بحكم الدستور والشرائع سواسيةٌ رجالاً ونساء، فلا يمكن الاستمرار فى تمييز فئات من الشعب فى الوقت الحالى عن غيرها من أفراد الشعب، فالتميز الوحيد هو فى القدرة على العطاء واحترام القانون والانتماء إلى الوطن لا غير.

ولا تتقدم الدول سوى بمحصلة التضحيات التى تقدمها شعوبها، ولا تقدم الشعوب التضحيات إلا إذا أحست بجدية القيادات فى كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحرفية، والقدرة على الإنجاز هى المقياس التى تلتزم به الدول المتقدمة. . ونعجب جميعًا كيف يستطيع المواطن المصرى أن يقدم كل هذا العطاء فى المجتمعات الأخرى التى يعيش فيها فى الوقت الذى تقل قدراته والتزاماته واحترامه للقانون والقواعد العامة فى بلده نفسها!! ألا يتطلب ذلك منِّا وقفةً مع النفس وجدية فى محاربة الفساد والإفساد الذى أوصلنا إلى ما نحن فيه وما نقاسِى منه.

ثالثًا: إن الدور الإقليمى لأى دولة فى محيطها لا يمكن فرضه بالقوة أو بالشعارات، إنما يُفرَضُ بتقدم الدولة وقدرتها على اجتذاب احترام وتقدير جيرانها لسياساتها الرشيدة ومواقفها الشجاعة وتقدمها الملفت والجاذب للآخرين، خاصة فى الميدان الاقتصادى، سواء كانت صناعية أو زراعية أو علمية أو تكنولوجية.

والاستقرار يفتح المجال أمام تنقُّل رأس المال، ويوسِّع رقعة الاستثمار الخارجى فى العصر الحالى، وما تحصل عليه الصين على سبيل المثال فى هذا الميدان من استثمارات خارجية - سواء كانت أمريكية أو من الشركات متعددة الجنسيات - لا يقل كثيرا عما تحصل عليه الدول الأوروبية. . رغم اختلاف الفلسفات السياسية للطرفين.

ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق إظهار الجدية والالتزام بالقواعد والقوانين وعدم تغييرها المتتالى، وهو ما يخلق جواً من الشك والريبة فى الاستقرار

الداخلى. . ولا ريب أن مصر تستطيع أن تحقق الكثير فى هذا الطريق فلديها قوة عاملة شابة يمكن تدريبها وتطويرها بسهولة، إلى جانب تميزها فى الموقع وفى سهولة الحركة، وتوفر نسبة عالية من القادرين على الإدارة.

هذا جملةٌ ما يمكن أن يمهد الطريق أمامنا نحو دور إقليمى يتناسب مع ما يتوفر لدينا من قدرات وإمكانيات إذا ما أُحْسِنَ إدارتها. . وبدايةُ الألف ميل - كما جاء فى المثل المشهور - تبدأ دائمًا بالميل الأول.

فهل لنا مِن وقفةٍ مع أنفسنا!! قبل أن يسبقنا غيرنا فى احتلال المكانة التى تفرضها علينا الطبيعة والتاريخ والجغرافيا.

****

نحن.. ومشاكلنا المتراكمة

يعجب كثير من المراقبين والمتابعين لأحوالنا.. كيف استطعنا فى نصف القرن الماضى أن نقضى على كثير من المقومات والإمكانيات المتوفرة لمجتمعنا.. ونتحول من دولة واعدة إلى أمة مثقَلة بكثير من المشكلات والمعضلات المتراكمة؟!!!

وتقع المسئولية فى هذا النطاق فى المقام الأول على الخيارات التى أقدم عليها المجتمع وارتضاها.. وقد يعزو البعض معظم المشكلات التى نواجهها فى الوقت الحالى إلى الزيادة المطَّردة فى عدد السكان مع بقاء معظم المعطيات المحيطة بنا على حالها.. ولعل أوضح هذه المشكلات هى المشكلات المرتبطة بالزراعة.. على سبيل المثال.. فعلى الرغم من أن الرقعة الزراعية لم تتسع مساحتها بدرجة كبيرة خلال نصف القرن الماضى إلا أن الخيار الذى لجأ إليه المجتمع بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو كان مرتبطًا بتقسيم الملكيات والحيازات إلى مساحات صغيرة، الأمر الذى ترتب عليه بطبيعة الحال ظهور مشكلات الزراعة فى المساحات الصغيرة وعدم الاستفادة من الزراعات الواسعة وقدرتها على الإنتاج الأكثر وفرة والأكثر جودة. وكل ذلك أدى بطبيعة الحال لظهور مشاكل الإسكان فى الريف والبقاء على الأراضى الزراعية التى لم تجد الدولة له حلاً طوال الفترة السابقة والذى تناولته أوراق المؤتمر الثانى للحزب الحاكم فى بلدنا من الأوراق التى تَقدَّم بها وتناولت بعض المشكلات المحيطة بنا.

وليس عيبًا فى أى مجتمع من المجتمعات أن يكون له خيارات وسياسات جديدة تهدف إلى تطوير المجتمع وتقدمه.. وإن كان من الطبيعى أن تكون هذه الخيارات هى نتاج دراسات متخصصة وتقديرات وليست تسويات أو محاولات لتقليص نفوذ طبقة من طبقات المجتمع لصالح طبقة أخرى.. فالمجتمعات المتقدمة تجد فى قراراتها ما يخدم مصلحة المجتمع ككل فى الأساس.

وما حدث فى الميدان الزراعى أصاب الميدان الصناعى كذلك، ففى منتصف القرن الماضى كانت مصر تمتلك العديد من الشركات الوطنية فى عدد من الصناعات النسجية، وعلى رأسها شركات بنك مصر المتعددة الاتجاهات، وكذا شركات فى النقل البرى، وعلى رأسها شركات عبود، وشركات ياسين لصناعة الزجاج وغيرها من الشركات الوطنية، إلى جانب عدد من الشركات والبنوك الأجنبية التى لعبت دورًا واضحًا فى وضع مصر فى هذه المرحلة من تاريخها، وحتى فى ظل استمرار الاحتلال البريطانى، إلى مرتبة تتناسب مع موقعها الجغرافى وتاريخها العريق.

وكان خيارنا تأميم كل هذه الشركات، وإنشاء قطاع عام يديره أهل الثقة بدلاً من أهل الخبرة، ويقوم عليه من لا يملك لصالح من لا يمتلكون، خيارًا غير موفق. وهو ما تحاول الدولة منذ أكثر من خمسة عشر عامًا الرجوع عنه، ولا تجد مَن يُقدم على شرائه بعد أن تدهور وانهارت معظم الصناعات المصرية الاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية.

ولم يعد القطاع العام بشركاته المتعددة بقـادر على مواكبة العصر أو حتى تقديم الخدمات التى يتطلبها المجتمع. وانهارت الصادرات أمام هذا الكم من الواردات التى تأتينا من اليمـين ومن الشمال ومن عدد غـير قليل من الدول التى كنا سبقناها فى ميدان التصنيع منذ أكثر من نصف قرن من الزمان.

ولا شك أن خيار التأميم الذى لم تصاحبه دراسات جَدِّية حول نتائجه ومحـاولة إيجاد بدائل تحقق نفس الأهداف السياسيـة والاجتماعـية دون السلبيات الاقـتصادية، أدَّى بنا فى نهاية المطاف إلى مـا نراه على الساحة الصناعيـة، ومن محاولات لإعـادة تأهيل الصناعات المصرية فى اتفـاقات للشراكة مع أوروبا تارةً ومع أمريكا تارة أخـرى، وفى ظل اتفاقيات ثنائية بيننا وبين عدد من الدول الصناعية.

ولم تعد الأبحاث الصناعية والاختراعات المحلية لها مكان على الساحة الداخلية. فى الوقت الذى تقدمت فيه كثير من الدول مِن حولنا سواء فى آسيا أو حتى فى أفريقيا.

ما أصـاب الصناعة والزراعـة أصاب ميـدان الخدمات، وعلى رأسـها العملية التعليمية، ففى الوقت الذى أفسحنا فيه التعليم للجميع أغفلنا فيه نوع الخدمـة التعليميـة نفسهـا. فلم نستثمـر فى التنمية البـشرية فى هذا الميدان، أو غيره من الميادين، وتصورنا أن إتقان العمل ليس ضروريًا طالما أن القائمين به يدينون بالولاء سواءٌ كان هذا الولاء حقـيقيا أو غير ذلك، وهو ما أدى إلى انهـيار العمليـة التعليميـة وإلى هذه الأعداد الغفـيرة من العـاطلين وغيـر القادرين على تلبـية مـطالب المجتـمع، ومطالب التطور العصرى والتقدم التكنولوجى.

وبعد أن كـان لنا نظام تعليـمى وتربوى قومى يلتـحق به غالبـية أبناء المجتـمع ويمثّل العمـود الفقرى للانتـماء الوطنى والتعـرف على تاريخه ومصالحه، أصبح لدينا بعد مرور نصف قرن على إغلاق المدارس الأجنبية فى مصر مدارس لغات تابعة للسفارات وأخرى تتعامل بالدولار. . وثالثة تتبع النظام البريطانى، ورابعة تتبع النظام الأمـريكى، وخامسة تتمشى مع النظام الفرنسى، وسادسة تدخل فى نطاق التعليم الألمانى!!

ثم جاءت هوجة الجامعات الخاصة، ثـم الجامعات الأجنبية مرة أخرى كالجامعات الفرنسية والبريطانية والألمانية والكندية حتى الرومانية وما خفى كـان أعظم. فى الوقت الذى لا تزال نـسبـة الأمـيـة تفـوق الـ ٥٠٪ من السكان، وهى نسبـة عالية بالمقارنـة بما حولنا من الدول. هذا فى الوقت الذى انتقلت فيـه العملية التعليمية فى ظل النظام القائم من المدارس إلى الشـارع وظهر وباء الدروس الخـصـوصيـة. الذى أصـبح يمثّل عـصب التدريس والتربيـة فى المجتمع. ففى الوقت الذى تنفق فـيه الدولة حوالى اثنين وعـشرين مليار جـنيه من ميـزانيتـها على العـملية التـعليميـة ينفق المصريون من جـانبهم مبلغًا مماثلاً على الـدروس الخصوصية. وأصـبحت المدارس بدلاً من القـيام بواجـبهـا الطبيـعى، كمـا فى كل المجتـمعـات الأخرى، هى المـكان الذى يتم فيـه الاتفاق بين المدرسـين وطالبى العلم على العملية التعليمية خارج المدرسة!!

وما أصـاب العمليـةَ التعليـميـة فى السنة الأخيـرة أصاب الخـدمات الصحيـة. فبعد أن كـانت مصر هى المكان الذى يلجأ إليـه مواطنو الدول المحيطة بحـثًا عن خدمـة طبية راقـية وآمنة، أصبح العكس هو الصـحيح

فتدهورت الخدمات الطبية. وكذا الدراسات الطبية التى توسّعنا فيها دون الاهتمام بنوعيتها. وأصبحت حوادث سوء الخدمة الطبية على صفحات الصحافة فى شكل شبه يومى. ولم تعد المستشفيات مكانًا آمنا أو حتى قادرة على تقديم الخدمات الصحية لعامة الشعب. وارتفعت أسعار الخدمات الطبية. وأصبحت الدولة تنفق الآلاف، بل الملايين على العلاج بالخارج، وهو ما يدعو إلى الاستغراب. كيف استطاع المجتمع خلال هذه الفترة القصيرة أن تتحول صورته من مجتمع فى طريقه إلى التقدم إلى مجتمع فى سبيله إلى الانهيار؟!

إن مسئولية ما نراه على الساحة الداخلية من مظاهر للفقر والتأخر ليست نتاج الاستعمار أو الظروف الدولية المحيطة بنا، بل هى نتاج عدم قدرتنا على إدارة الإمكانيات المتاحة لنا الإدارة القادرة على تحقيق التقدم فى المجتمع، إن ما قاله مهاتير محمد فى محاضرته فى مكتبة الإسكندرية أخيراً دليل واضح على قدرة المجتمعات فى تحقيق التقدم والازدهار إذا أرادت.

ولم تعد الخلافات حول أسبقية الإصلاح الاقتصادى أو السياسى أو الاجتماعى مبرراً كافيا لاستمرار المجتمع المصرى فى هذا التدهور الذى نراه حولنا والتى لم تتسع تلك السطور لحصر مظاهره. فالمسئولية مشتركة ما بين القائمين على أمر الأمة وأفرادها مجتمعين:

وما جاء من وصف لحالنا فى هذا البيت من الشعر:

نَعيبُ زمانَنا والعيبُ فينا   وما لزماننا عيبٌ سوانا

خير ما نُنهِى به هذه السطور القليلة.

هيئة المنتفعين!

هيئة المنتفـعين التى تتناولها هذه السـطور ليست هيئة المنتفـعين المعروفة والتى ظهرت إلى الوجود عـقب تأميم مصر لقناة السـويس ومحاولة كل من بريطانيا وفرنسا إنشاء هيئة لإدارة مـرفق قناة السويس التى تم تأميمها أى إدارة ما ليس لهما ولمصلحة مَن لا يملكان.

لكن هيئات المنتفعين التى نقصدها منتشرة فى كثير من بقاع العالم وفى نطاق عـدد غيـر قليل من النظم السـياسـية -الديـمقـراطية منهـا وغيـر الديمقراطية- فهيئات المنتفعـين سرعان ما تتشكل فور استتباب السلطة فى أيدى من يتولى إدارة شئون أى وطن، فهى هيئة ينجذب إليها الكثيرون مما يجـدون فى القـرب من السلطة منطلقًـا لتحـقـيق أغراضـهم وأهدافـهم ومصالحـهم، مستخـدمين فى ذلك قدراتهم غيـر العادية فى تملق السلطة وفى تسهيل مهـمتها وتولِّى مسئوليتـها فى ظل تزاوج واضح بين مصالح هذه الهيئات وأهداف السلطة نفسها.

وهيئات المنتفـعين قديمة قدم السلطة نفسهـا فقد ظهرت فى أوروبا إبان القرون الوسطى وحكم الإمبـراطوريات القديمة فى أروقة القصـور ومحيط الحاشية على اختـلاف ألوانها وأشكالها، وتطورت مع تطور نظم الحكم ما بين ديمقراطيات، ونظم فردية، أو قبلية، أو ملكية، أو جمهورية، أو غير ذلك من نظم الحكم التى عرفت على مر التاريخ.

وفى عصرنا الحالى تختلف هيئات المنتفعين باختلاف نظم الحكم؛ ففى النظم الديمقراطية حيث تصل إلى السلطة أحزابٌ مختلفة عن طريق الانتخابات كما يحدث فى عدد من الدول الأوروبية الغربية أو الولايات المتحدة، فإن هيئات المنتفعين تتشكل داخل الأحزاب المتنافسة على السلطة وتظهر قدراتها وإمكانياتها فى فترات الإعداد للمعركة الانتخابية.

ولعل أوضح مثال على هذه الهيئات مجموعة المحافظين الجدد التى ساعدت على وصول الحزب الجمهورى فى الانتخابات سنة ٢٠٠٠ والتى شابها الكثير من الشكوك وحُسمت بقرار من المحكمة الدستورية العليا التى اختارت الرئيس بوش بقرار من المحكمة عندما أثيرت شكوك حول حساب الأصوات فى ولاية فلوريدا فى ذلك الوقت.

وسرعان ما ظهرت مجموعة المحافظين الجدد ووضحت أهدافهم التى تدور حول قواعد ومبادئ جديدة، مثل الحروب الاستباقية، أو محاربة الإرهاب، وتهميش المنظمات الدولية، أو استخدام قرارات الولايات المتحدة التى أصبحت القطب الأوحد على الساحة الدولية لتحقيق أهدافها وأهمها هيمنة الولايات المتحدة والسيطرة على الثروات الأساسية وخاصة البترولية التى تمثل عصب الصناعة والتقدم الأمريكى، وذلك بهدف تحقيق «القرن الأمريكى» والقضاء على العناصر التى تناصب الولايات المتحدة العداء مثل المنظمات الإسلامية المتطرفة والتى سبق لها أن اعتدت على سفارات الولايات المتحدة وعلى سفنها وممتلكاتها فى الخارج إلى أن تجرأت واعتدت على برجي التجارة فى نيويورك وعلى وزارة الدفاع الأمريكية فى واشنطن فى أحداث سبتمبر ٢٠٠١ الشهيرة.

وتميل معظم هيئات المتنفعين إلى إيجـاد مبادئ براقة تحتمى وراءها مثل حمـاية الوطن من الأعداء أو ضمـان نفوذ الدولة فى الخـارج و المحافظة على مـصالح الأمـة أو الاستـقرار السـياسى، أو غـير ذلك من المبـادئ والأهداف التى تلقى قـبولاً وتأييـداً من عامـة الشعب وتضـمن فى نفس الوقت تواجد هذه الهيئات وهؤلاء الأفراد بالقرب من السلطة ومن النفوذ السياسى والاقتصادى فى الدولة بوجه عام.

وإن كانت هيئـات المتنفعين فى النظم الديمـقراطية تحيط نفسـها بمراكز للأبحاث والدراسات التى تقدم لها الدراسات والمخططات اللازمة لتسويق تواجـدها على الساحـة الداخلية مـثل مؤسـسة راند القـريبة مـن الحزب الجمهورى على سـبيل المثال، فإن هيئات المتنفـعين فى ظل النظم الفردية الديكتـاتورية أو غيـر الديمقـراطية بوجـه عام تعـتمد فى الأسـاس على الإعداد وعـلى المصالح التى تجمع بين أعضـائها. . وتسـتخـدم هيـئات المتنفعين فى الدول غير الديمقراطيـة التى يحتكر فيها حزب واحد أو هيئة واحدة أو جهاز واحد السلطة لعدد غير قليل من السـنين دون مبادلة فعلية للسلطة رغم وجود عدد من الأحزاب السياسية غير الفاعلة على الساحة، فإن مـعظم هذه الهيـئات من المتنفـعين تعتـمد فى الأسـاس على تشابك المصالح والتـربيطات السيـاسية والاقتـصادية والماليـة والتجارية والعـائلية وغيـرها من التربيطات التى تعتـمد فى الأساس على الأفـراد وعلى نفوذ هذه المجموعات.

وإن كانت مجـموعات المتنفعين تسـتند على الدراسات والأبحاث فى تسـويق تواجدها على السـاحـة، فإن هذه المجـموعـات فى النظم غيـر

الديمقراطية تعتمد على توسيع نطاق المنتفعين بالوضع القائم أو السلطة بوجه عام، فكلما زاد عدد المنتفعين زاد اطمئنان هذه الهيئات وتواجدها على الساحة الوطنية.

وتعتمد معظمُ هذه الهيئات على إشاعة دورها ومسئوليتها عن الاستقرار والاستمرارية التى تضمنها للنظام القائم الذى يجد نفسه تدريجيًا يعتمد على هذه الهيئات والمجموعات من المتنفعين، ويرى فى تواجدها بحكم التجربة وطول البقاء ما يؤكد الدور الإيجابى الذى تدَّعيه هذه المجموعات من المنتفعين.

وإذا كانت عمليات الانتخاب التى تجرى فى الدول الديمقراطية من وقت لآخر، وشفافية هذه العمليات بوجه عام، هى صمام الأمان ضد استمرار هذه الهيئات من المنتفعين لفترات طويلة حول السلطة وفى التأثير فيها، فإن الوضعَ يختلف فى النظم الأخرى التى لا تلعب فيها العملية الانتخابية دورًا إيجابيًا فى تبادل السلطة.

ففى النظم الأخيرة تستطيع مجموعات المنتفعين استخدامَ العملية الانتخابية وقدرتها للسيطرة عليها وعلى نتائجها أن تستمر فى تدعيم نفوذها ودورها لفترات طويلة يصعُب تغييرها أو إبعادها عن نفوذها!! وتصل فى بعض الأحيان إلى التضحية بالسلطة نفسها فى سبيل استمرار نفوذها وسيطرتها.. ودور مراكز القوى فى السبعينيات حيز تأكيد لهذا الدعم.

ولا ريب أن هيئات المنتفعين فى ظل النظم الديمقراطية تتنافس فيما بينها وفى ظل الأحزاب التى تنتمى إليها لتحقيق أهدافها وفلسفاتها، إلا أن الحدود التى تفرضها النظم الديمقراطية وعلى رأسها تبادل السلطة بين القوى اللاعبة على الساحة الداخلية تَحُدُّ إلى حد كبير من استمرارية تواجد هذه الهيئات على الساحة وعلى قربها من السلطة وعلى تأثيرها وفرض نفوذها.

هذا على خلاف ما يحدث فى نطاق الدول الأخرى التى لا تفسح مكانًا مناسبًا لتبادل السلطة وإتاحة الفرصة للأجيال المتعاقبة أن تحظى بنصيبها من توجيه دفة السلطة بأفراد وفلسفات تتناسب مع العصر، بل تجد هذه الهيئات فى الجمود وفى تطبيق مبدأ «تمام يا أفندم» أو أن الوجود هو أفضل من المغامرة بالمجهول.. وتأسيسًا على ذلك تحارب هذه الهيئات أىَّ رغبة من جانب السلطة للتغيير أو الإصلاح. الأمر الذى يؤدى بالمجتمع إلى التدهور تدريجيًا فى كثير من الميادين وفى كثير من المشروعات.

ويخطئ أىُّ نظام سواء كان ديمقراطيًا أو غير ديمقراطى حين يسمح لهذه الهيئات من المنتفعين أن تحقق مصالحها على حساب مصالح وأهداف الوطن، ففى نهاية المطاف فإن مصالح الطرفين بطبيعة الحال متعارضة.

أترانا فى ضوء هذه السطور القليلة قد أوضحنا مسئولية هيئات المنتفعين؟!

****

مستقبل الوطن بين الاستقرار والإصلاح

تمر الأوطان عبر تاريخها بفترات ومراحل تتميز عن غيرها لأهمية الأحداث التى تتضمنها، وعام ٢٠٠٥ فى وطننا يدخل فى زمرة هذه المراحل من تاريخ الوطن؛ ففى خلاله سيتم الاستفتاء على رئاسة الدولة.. وستجرى انتخابات جديدة لمجلس الشعب.. وسيتم تعيين أو اختيار وزارة جديدة لإدارة شئون البلاد فى المرحلة المهمة والحاسمة القادمة.

ومن الطبيعى أن تتفاوت الآراء والمقترحات والمواقف بين فئات الشعب المتباينة حول الطريق الأفضل والوسائل الأكثر فاعلية لإتمام هذه المرحلة المهمة والعبور بالوطن إلى المستقبل الأفضل!! ومن الواضح لأى متابع ومراقب للحياة العامة فى مصرنا العزيزة أن هناك فريقين أساسيين واتجاهين بارزين يمثلان الغالبية على الساحة الوطنية.

فالفريق الأول: يدعو إلى استمرارية الأوضاع الحالية والفلسفات المتعارف عليها والتى مورست طوال فترة العشرين عامًا الماضية، والقائمة على أساس تدعيم الفلسفات القائمة والخطوات التدريجية الهادئة، والإبحار فى خضم الموجات العاتية والأجواء المتقلبة على الساحة الدولية بحذر شديد وخطوات متأنية.. وهى السياسة التى حققت استقرارًا نسبيًا طوال هذه الفترة على خلاف فترات الحروب السابقة والهزّات والصدمات التى واجهتها الأمة من اندلاع ثورة ٢٣ يوليو وصولاً إلى العهد الحالى.

ويدعم هذا الرأى والفـريق الذى يؤمن به هذه المرحلة من الاسـتقـرار التى دامت منذ تولى القيادة السـياسية السلطة فى أوائل الثمـانينيات حتى الآن، ويدَّعى المؤمنون بهذا الاتجاه باعتـبارهم دعائم وأقطاب هذه المرحلة أن هذا الاستقـرار الذى تمر به الأمة كان نتاج تدعـيمهم ومشـاركتهم فى هذه المرحلة من تاريخ الوطن!! وأن هذا الاستقـرار الذى ظل قائمًا طوال هذه الفترة.. وأن الإصـلاحات سواء فى الميدان السياسى أو الاجـتماعى ستأتى بطبيعة الحال مـع تقدم المجتمع فى خطواته.. ومع التطور الطبيعى الذى يخلقه مناخ الاستقرار الذى يمر به الوطن.

أما الفريق الآخر: فـهو الفريق الذى يدعو إلى أهمية التغـيير والإقدام على إحداث تغييرات جذرية فى أسلوب الحـياة العامة فى مصر سواء فى الميدان السـياسى فى المقام الأول أو الميدان الاقـتصادى أو الاجـتـماعى أو غيرها من الميـادين التى أصابها الكثير من الجمـود طوال السنين الماضية!! والتى جعلت مـن الوطن ومن الأمة كيـانًا بعيدًا عـمّا يحـدث فى الميدان العالمى، خاصةً بعد التغيرات الكبيرة والبعيدة المدى المتمثلة فى العولمة وفى السماوات المفتوحـة وفى ثورة المعلومات والاتصالات وغيرها من تطورات جذرية أخذت كثيرًا من الدول والمجتمعات بعيدًا عمّا نحن فيه!! وأحدثت تقدمًا ملحـوظًا فى هذه المجتمعات صـغيرها وكبيرها. كـما أن الأحداث التى واكبت ما تعـرضت له الولايات المتحدة فى سبتمـبر ٢٠٠١ بعد أن أصبحت الدولة العظمى الوحيدة على الساحة الدولية وبعد سقوط الاتحاد السوفيتى والنظام الشيوعـى فى شرق أوروبا.. مما أضاف معطيات جديدة أوجبت الكثيـر من التغيرات ومن القيم والمبادئ التى لم تكـن معروفة فى

ظل النظام الدولى الذى استقر عقب الحرب العالمية الثانية ومبادئ العدالة الدولية واحترام القانون الدولى والمعاهدات الدولية فى نطاق منظمة الأمم المتحدة الحالية.

ويدعوا المطالبون بأهمية الإقدام على خطوات إصلاحية جذرية وبخطوات مدروسة وواضحة إلى أهمية الإصلاح والتغيير الذى هو سُنة الحياة كما أنه مطلب الغالبية من مواطنى هذا البلد الأمين.. وأن التغييرات المطلوبة - سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية - تصب فى مجموعها فى نطاق ما يجرى حولنا وما يحدث فى المجتمعات الأخرى، بل إنه لا يخرج عما تطالبنا به القوى الخارجية التى بدأت تلعب دورًا واضحًا فى تعديل وتنظيم المجتمع الدولى فى ظل سياسة محاربة الإرهاب.

ويؤكد هذا الفريق أن الإصلاح والتغيير ليس مَدعاةً لعدم الاستقرار كما يدَّعى أصحاب الرأى الآخر، وهيئات المنتفعين بالنظام والداعين إلى الجمود والتغيير البطىء!! بل العكس هو الصحيح؛ فإن التجاوب مع مطالب الغالبية، والتمشى مع التغيرات الدولية، والإقدام على تخطى الصعاب التى تواكب هذا التغيير، ومشاركة الشعب فى تحمل المسئولية، كما حدث فى فترة الإصلاح الاقتصادى، تجعل من التغيير والتطوير مذاقًا تستسيغه الشعوب مهما كانت المصاعب التى تتحملها!!

ويسوق أصحاب هذا الرأى مقولة أن هيئات المنتفعين بالنظم السياسية والسلطة على مر السنين لا يرغبون فى إحداث تغييرات قد تفقدهم سلطاتهم ومواقعهم ومواقفهم ومكاسبهم فى ضوء المنافسة التى ستوجدها

التغييرات والممارسة الديمقراطيـة التى تفرز أجيالاً جديدة قادرة على خدمة الوطن وعلى تحـمل المسئوليـة وعلى الإسراع بإحـداث التطورات المطلوبة ومسايرة العصر أكثر من الأجيال السابقة.. وهى سنة الحياة!!

ولا ريب أن فـتـرة التـغـيـيـر - بوجـه عـام - تتطلب الكثـيـر من التضحيات.. إلا أن هذه التضحيات فى مجموعها هى الوقود الذى يدفع بقاطرة التقدم إلى الأمام.. كما قال شاعرنا العظيم شوقى:

وما استعصَى على قوم منالٌ.. إذا الإقـدام كـان لـهم رِكـابا

والمعروف أن هيئات المتنفعين فى أى نظام سياسى سواء كان ذلك نظامًا ديمقراطيًا أو غـير ديمقراطى يتمـسكون بمبدأ الاستمـرارية وعدم الإقدام أو حتى تشجيع التغيير والتطوير.. ومع اتساع رقعة هذه الهيئات فى المجتمع تزداد أعـدادًا، غيـر الراغبين فى التـغـيـيـر والداعيـة إلى ما يطلق عليـه الاستقـرار، وهو فى واقع الأمر الجمود وعدم إحداث تغـييرات ذات بال والاكتـفاء بالتغـييرات التى تفـرضها الأحـداث والتفاعـلات الدولية على اختـلاف أنواعهـا ويميل أصحاب هذا الاتجـاه إلى أن يأتيهم التـغيـير من الخـارج بدلاً من أن ينبع من الداخل أو يتـمـشى مع المطالب الشـعـبيـة والمصالح الوطنية.

ويخطىء من يتصور أن التـغيير والتطوير والإصلاح أسبـاب ومبررات لعدم الاستـقرار، بل العكس هو الصحـيـح.. فالتغيـيـر والإصلاح يدفع بطبيعته إلى تواجد عناصر جـديدة ودماء جديدة تدفع بالمجتمع إلى الأمام وإلى التقدم.. ولعـل النظام الأمريكى الذى استقر فـى الولايات المتحدة

والذى يفرض التغيير فى نطاق المنظومة الديمقراطية والانتخابات التى تجرى للرئاسة كل أربع سنوات ولفترتين فقط، والتغيير المستمر فى تشكيل المجالس النيابية كل عامين جعل من النظام الأمريكى نظامًا حيًا يجدد دماء القائمين على المجتمع كل ثمانى سنوات فى أقصى درجاته، مما جعل هذا المجتمع قادرًا على إحداث التغيير والتطوير فى سياساته ومواقفه وقراراته بما يخدم مصالح المجتمع وبما يتمشى مع ما تسفر عنه صناديق الانتخابات من نتائج.

وإن كان عام ٢٠٠٥ يمثل نقطة تحول فى تاريخ مجتمعنا، فإن الآمال لا تزال معقودة على أن التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أصبحت مُلحة ستجد طريقها إلى التحقيق مهما كانت المعوقات ومهما كانت قدرات الساعين إلى استخدام الاستقرار - لا الإصلاح والتطوير - وسيلةً لتحقيق استمراريتهم وتواجدهم على الساحة الوطنية مهما طال الزمن.

****

هيئات المعصومين

تمر المجتمعــات المختلفة - على طول مراحل نموها وتقدمــها - بفترات تختلط فيها القيم مع السلبيات، ويصــبح الخيط بينها رفيعًا لدرجة واهية، ويأتى موضوع الفــساد والمفسدين على رأس هذه القائمــة من السلبيات.. ولا يخلو مجتمع من المجتمعات من ظاهرة الفساد والمفسدين.. وتختلف هذه المجتمعات عن بعضهــا فى أسلوب التعامل مع الفساد والقدرة على تحجيم آثاره المدمرة على تقدم المجتمعات.

وتلعب هيئات «المنتفعين» فى النظم المختلفــة والمجتمعات المتعددة دورًا واضحًا فــى هذا الميدان، وهى المجوعات المحــيطة بالسلطة سواء فى ظل النظام الديمقــراطى أو النظام غيــر الديمقراطى.. وقــد تناولنا دور هيــئات المنتفعين من قِبل كيفية تعامل النظم الســياسية المختلفة مع هذه المجموعات من المستــفيدين من النظم القائــمة ومخاطر دورهم وأطمــاعهم على تطور وتقدم الدول.. خاصة عندما يتعاظم دور هذه المجموعات من المنتفعين أو تتعارض مصالحهم مع النظام القائم نفــسه بما يدفعهم أحيانًا إلى الانقلاب عليه. وموضوع الفساد فى مصر ليس جديدًا، فهو مرتبط بالطبيعة البشرية ومع القواعد والقوانين التى يسنها المجتمع لمواجهة أخطاره وكثير منا يتذكر أن من الأسباب التى أدت إلى تحــرك الجيش المصرى فى حركــته عام ٥٢ وتأييد الشعب المصــرى لهذا التحرك واندلاع ثورة ٢٣ يوليو ضــد الفساد الذى ظهرت أنيابه بوضوح خلال الفترة التى أعــقبت الحرب العالمية الثانية وظهور طبقــات جديدة فى مصر تَملَّكت قدرات اقــتصادية طارئة مما أدى

إلى وضوح ظاهرة الفساد فى ذلك الوقت. . وقد كان العلاج الذى اختاره المجتمع المصرى فى هذه الفترة هو إحداث تغـيير ثورى يعالج مشاكل عدة تواجه تطور المجتمع وعلى رأسها الفساد ودور المفسدين.

ومر المجـتمع المصرى بعـد ذلك بمرحلة أخرى ظهـرت فيهـا بوضوح ظاهرة الفساد والمفسدين، وهى الفترة التى أعقبت الانفتاح بعد فترة زادت عن عـشرين عـامًـا انغلقت فيـهـا مصـر عن المحيـط الدولى السيـاسى والاقتصادى دخلت خلالها فى عدة حـروب ضرورية فُرضت عليها وغير ضرورية كانت من خيـاراتها، وهى الفترة التى أطلق عليهـا كبار الكتاب المصريين أنها فترة انفتاح «سـداح مداح»، وكان من الطبيعى أن تظهر مرة أخرى ظاهرة الـفساد والمفـسدين بصـورة أكثر وضـوحًا. . وفى مـحاولة لمواجـهة هـذه الموجة حـاولت الدولة بفـضل قـانون من أين لك هذا. . وتنشيط الأجهـزة الرقابية، وعلى رأسها جهاز الرقـابة الإدارية وغير ذلك من التشريعات مواجهة هذا التطور السلبى على المجتمع.

ثم جاءت مرحلة ما بعد توقيع اتفاقيات السلام وبدء مرحلة أخرى من البناء الداخلى تتـمشى مع مـرحلة نهاية الحـروب المتعـاقبة والارتـباطات الوثيقة بالمعسكر الشرقى وبالاتحاد السوفيتى والاتجاه غربًا وما يتبع ذلك من قيم ومقاييس جديدة تتمشى مع لغة العصر الجديد!! وهو ما خلق بطبيعة الحال أيضًـا موجة جديدة من التنشيط الاقتصـادى وزيادة تطوير التصنيع وتوسيع نطاق التجـارة الخارجية. وتوسـيع الاستيراد والتصـدير أحيانًا مما خلق موجة جـديدة من العلاقات والارتباطات الاقتـصادية الجديدة، ومع توسيع نطاق التعـامل مع البنوك رأينا موجة الاستـيلاء على أموال البنوك

ومشاركة بعض مسئوليها فى هذه العمليات، وهروب عدد غير قليل من رجال الأعمال المتعثرين فى سداد مديونياتهم للمؤسسات الاقتصادية والمصرفية، ومشاركة عدد غير قليل من هيئات المنتفعين!! ومن النواب ورؤساء اللجان فى المجالس النيابية المحلية ومجلس الشعب نفسه فى هذه الموجة من الإفساد والمفسدين مما أضر ضررًا واضحًا بمصداقية الجهاز الإدارى والنظام أيضًا.

وفى ضوء موجة الوعى الدولى بمخاطر هذه الظاهرة -فى عدد غير قليل من الدول النامية والمجتمعات المتطورة- بدأت الدول المانحة للمساعدات على الساحة الدولية تضع شروطًا وقواعد أكثر إحكامًا للتعامل مع الدول التى يتضح فيها مظاهر الفساد والمفسدين فى نطاق تقديم المساعدات لهم، وفى التعامل معهم بوجه عام، وبدأت المجموعة الأوروبية تسن القوانين للحد من هذه الظاهرة فى الدول التى ستنضم إلى المجموعة الأوروبية وكذا فى الدول الأعضاء نفسها، خاصة بعد أن اتسع نطاق دائرة تبييض الأموال وأرصدة المخدرات الكثيرة على اقتصاديات عديد من الدول واتخذت الولايات المتحدة عدة خطوات فى هذا الطريق أيضًا. وتضمنت الاقتراحات الواردة فى المشروع الأمريكى للشرق الأوسط الكبير الكثير من التوصيات المرتبطة بموضوع الفساد والمفسدين، وبالنسبة للمساعدات التى ستقدمها الولايات المتحدة للدول المستفيدة منها فى المستقبل. كما تهتم الأمم المتحدة نفسها بوضع قواعد تلتزم بها فى هذا الصدد..

ويسود فى الوقت الحالى فى مجتمعنا موجة جديدة من الصحوة ضد مظاهر الفساد والإفساد بعد انكشاف عدة قضايا متتالية مرتبطة بسلبيات هذه الظاهرة.

وقد تشهد الفترة القادمة عدة خطوات إيجابية نحو الحد من انعكاس سلبيات هذه الظاهرة على قضية النمو الاقتصادى والتغيير التى يطالب بها المجتمع منذ فترة غير قصيرة.

ويحضرنا فى هذا الصدد ما قامت به دول أخرى مثل إيطاليا فى قضايا الفساد التى شغلت الرأى العام الإيطالى فى أواخر التسعينيات، وكذا ما حدث فى فرنسا إبان محاكمة وزير الخارجية السابق «دوما» وارتباطاته بشركات البترول الفرنسية. . وما حدث فى بعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين والمكسيك.

ولعلنى أشير هنا إلى تجارب الآخرين فى ميدان محاربة الفساد والمفسدين التى أصبحت مشكلة عالمية إلى حد ما لارتباطها بطباع البشر وتطور المجتمعات. ولعل أبرز هذه التجارب هى تجربة هيئات المعصومين The uncorruptable. . وهو الاعتماد على مجموعات من النابغين البعيدين عن المطامع والمصالح والمعروف عنهم طهارة اليد والإيمان الواضح بأهمية تنقية المجتمع من سلبياته وعلى رأسها: الفساد والمفسدون. . وقد حققت هذه التجربة فى كثير من الدول السابق الإشارة إليها نجاحات واضحة.

وهيئات «المعصومين» لها صور عدة منها ما يعمل على مستوى الدولة نفسها أو على مستوى الهيئات المحلية والوحدات الأقل أهمية. . فعمليات التنقية والالتزام بالقانون واحترام المجتمع وتفعيل القوانين التى لا تزال بعيدة عن التطبيق مثل قانون من أين لك هذا، وقانون محاكمة كبار المسئولين والوزراء.

ولا ريب أن اهتمام الصحافة فى مصر على اختلاف اتجاهاتها بقضايا الفساد مؤخراً وغيرها من القضايا المماثلة والتى تتناول نواحى الفساد المختلفة، وتجاوب الرأى العام المصرى بوجه عام مع هذه القضايا وكذا الدولة على مستوياتها المختلفة لدليلٌ واضح على حيوية هذا المجتمع وعلى قدرته على إفراز مواقف إيجابية وصلبة فى مواجهة التحديات والسلبيات التى تواجهه مهما كانت الصعاب والتحديات.

وليس غريبًا أن المجتمعات لا تتقدم ولا تتطور بصورة إيجابية إلا إذا استطاعت أن تواجه مشاكلها وعلى رأسها مشكلات الفساد والمفسدين والتى تنخر فى جسم المجتمع كله.. كما وأن مواجهة النفس على المستوى العام فى ظل الشفافية والمصداقية أهم الوسائل التى تضمن سلامة الطريق إلى المستقبل.

وما يجرى -سواء على الساحة الدولية أو فى نطاق النشاط المحلى- ينبئ بأن فجراً جديداً فى طريقه إلى الظهور، وأن المجتمع المصرى بتاريخه العريق وقدراته غير المحدودة قادر على تحقيق ذلك.

****

رسالة إلى الحكومة الجديدة

مضى أكثر من نصف قرن على اندلاع أولى شرارات الثورة التى قام بها الجيش المصرى ممثلاً فى حركة الضباط الأحرار التى لقيت قبولاً لدى الشعب وأصبحت تعرف بثورة يوليو ٥٢.. ولقد جاءت هذه الثورة بمبادئ ستة تهدف إلى تغيير الأوضاع المتردية داخل الجيش وفى نطاق الحياة المصرية بوجه عام.

وعلى الرغم من مرور هذه الفترة الطويلة المملوءة بالأحداث والحروب الضرورية وغير الضرورية، إلا أن الأوضاع العامة سواء فى الميدان السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى لم تتغير أو تتطور كثيراً عما كانت عليه قبل اندلاع الثورة والمطالبة بالإصلاح والتغيير، فلا تزال غالبية الشعب المصرى التى قاربت السبعين مليون نسمة تعانى من نفس المشكلات والسلبيات التى أدت إلى المطالبة بالتغيير والتطوير فى ذلك الحين.. وتدخل هذه المشكلات بوجه عام فى نطاق الفقر والجهل والمرض، المعضلات الثلاث والتى تواجه غالبية الدول النامية ودول العالم الثالث.

وإن كان العالم من حولنا قد اتخذ منحًى مختلفًا نتيجة لثورة المعلومات والتقدم التكنولوجى والحضارى وانحصار الصراع بين الشرق والغرب، وانفراد دولة عظمى بالساحة الدولية بعد انهيار النظام السياسى الشيوعى وتفكك المعسكر الشرقى وانخراط معظم دوله فى نطاق النظام الديمقراطى الغربى دونما حروب ضارية أو تضحيات واسعة.. ونجحت

المبادى التى استمر الغروب يدعو لها من حرية وديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان وغيرها من المبادئ المعروفة فى أن تحل محل القواعد والمبادئ التى بنى عليها الشرق ونظامه الشيوعى الاشتراكى قواعده وأدى فى نهاية المطاف - نتيجة لأسلوب تطبيق هذه المبادئ التى بدت براقة فى بداية الإعلان عنها من حقوق للطبقات الكادحة وملكية للثروة القومية وغيرها- من القواعد التى أثبتت التجربة فشلها وعدم قدرتها على تلبية مطالب واحتياجات الشعوب.

إنّا وإن كنا قد اخترنا فى بداية سنوات الثورة الاتجاه الاشتراكى أسلوبًا لتحقيق مطالب الغالبية من شعبنا، وأفردنا ٥٠٪ من مقاعد المجلس التشريعية على اختلاف درجاتها للطبقات الكادحة من العمال والفلاحين، وصادرنا أملاك كبار الملاك، وحددنا ملكية الأرض والثروة فى ظل موجات متعددة من التطبيقات الاشتراكية، وأفسحنا المجال أمام الجميع للتعليم المجانى، وغير ذلك من الخطوات التى تبدو فى ظاهرها عادلة أو منصفة، إلا أن المحصلة النهائية أنه بعد مرور أكثر من خمسين عاما اتجهنا إلى تطبيقات مخالفة تحت ضغوط عدة وتخبطات متكررة، الأمر الذى أدى فى نهاية المطاف إلى هذا التدنى فى الخدمات العامة، وفى العملية التعليمية، وفى النظام السياسى نفسه الذى أصبح لا يتناسق مع الدستور الموجود حاليًا الذى لا يزال يدعو للاشتراكية فى حين تتجه الدولة إلى تطبيقات الرأسمالية سواء فى الميدان الاقتصادى أو حتى فى الميدان الخدمى.

وظهرت مرة أخرى رؤوس أفاعى التدهور لأى مجتمع والمتمثلة فى مثلث الفقر والجهل والمرض مرة أخرى على الساحة الوطنية.

أولاً الفقر: لا يختلف أيٌ منا على أن مظاهر الفقر فى المجتمع المصرى قد أصبحت واضحة ما بين مَلبَس ومأكل وغير ذلك من ضروريات الحياة. هذا إلى جانب الزيادة الواضحة فى البطالة وعدم مشاركة قطاع واسع من شباب الأمة فى تنمية المجتمع، ولم تستطع الدولة بسياسة مجانية التعليم وضمان الوظائف للخريجين من الاستمرار فى القيام بهذه المهمة، وفشلَ نظام التعليم، مما أدى إلى انتقال العملية التعليمية، التى تنفق عليها الدولة من ميزانياتها قرابة ٢٢ مليار جنيه سنويا، من المدارس إلى الشارع!! فى صورة دروس خصوصية تكلف المجتمع المصرى قرابة هذا الرقم سنويًا حسب إحصاءات بعض الجهات الرقابية. فى الوقت الذى لا تستطيع العملية التعليمية تخريج الأعداد الكافية من القادرين على العمل وممن يتطلبهم السوق فى الوقت الحالى، الأمر الذى أدى إلى انهيار مستوى العامل المصرى فى كثير من الميادين، وهو ما ترتب عليه بطبيعة الحال انهيار واضح فى الصناعات المصرية بعد أن كان لها مكانٌ واضح على الساحة الدولية، وانحدر نصيبنا من السوق الدولية بشكل واضح.

وليس غريبًا أن يكون موقع مصر فيما بين الدول التى تقدم الخدمات الأساسية وفقًا لآخر إحصاءات أصدرتها الأمم المتحدة رقم ١٢٠ يسبقها فى ذلك ثلاث عشرة دولة عربية منها الأراضى الفلسطينية المحتلة!!

ثانيا: الجهل: على الرغم من أننا اخترنا مجانية التعليم وأفسحنا المجال أمام الجميع لكى ينال كل فرد من أفراد المجتمع نصيبه من هذا النهر العظيم المتمثل فى «المعرفة» إلا أن مستوى التعليم ونتائجه قد أصابها الكثير من الانهيار، فلاتزال نسبة الأمية على مستواها السابق ولم تتغير كثيراً،

وانخفضت مستويات الخرِّيجين لدرجة كبيرة؛ فبرامج التعليم لم تتغير بما يتناسب مع العصر ومع التقدم العلمى والتكنولوجى. . واستمرت عملية التلقين هى أساس التعليم حتى على المستوى الجامعى، فى حين تطورت وسائل التعليم وأسس التربية فى كثير من الدول فقيرها وغنيها، هذا إلى جانب تدهور مستوى القائمين على العملية التعليمية لبعدهم عن التدريب والمعرفة اللازمين لتولى مسئولية على هذا المستوى من الأهمية.

هذا إلى جانب افتقار المدارس ودور العلم لوسائل وإمكانيات تنمية القدرات الرياضية والعلمية والثقافية التى ترفع من مستوى الدراسين. وتخبطت سياسةُ التعليم ما بين تعليمٍ قومى غير قادر على تحمل هذه الرسالة، وجامعات عدة ما بين أمريكية وإنجليزية وفرنسية وكندية، هذا إلى جانب الجامعات الخاصة والمدارس الأجنبية ومدارس اللغات غير معروفة المصدر أو التمويل، مما جعل من العملية التعليمية بعد خمسين عامًا غابة من البرامج والأهداف. الأمر الذى أدى إلى ما نراه من فئات مختلفة المشارب والاتجاهات، ولم تعد العملية التعليمية تؤدى رسالتها الأولى فى تنمية الانتماء إلى الوطن والعمل على رفعته.

ثالثا: المرض: تتناسب المستويات الصحية فى أى مجتمع طرديًا مع مستوى الجهل والفقر فيه، وفى ضوء الزيادة السكانية المضطردة وعدم تمكن المجتمع حكومة وشعبا فى التكافل لتقديم خدمات صحية تتناسب مع التقدم فى هذا الميدان تدهورت الخدمات الصحية فى مصر لدرجة كبيرة وملموسة. . الأمر الذى أدى إلى هذا المستوى من تدهور الصحة العامة التى تؤثر بالسلب على العملية الإنتاجية فى جميع الميادين الزراعية

والصناعية والعلمية والثقافية. ولم يعد القادرون من أبناء الوطن مشاركين في بناء المستشفيات أو المدارس أو غيرها من المؤسسات التي نحتاج إليها، واتجه عدد غير قليل من هؤلاء إلى التركيز على مصالحهم الشخصية أو الاستفادة من المجتمع والفوضى والتسيب المنتشرة فيه.

ومع ازدياد الفقر وانتشار الأمراض أصبح من الطبيعي أن تفقد مصر مكانتها الدولية في ميدان الزراعة والصناعة، وفقدت مصر الكثير من أسواقها التقليدية وانحصر مستوى العامل المصري في كثير من الصناعات التي كان يتقن العملَ بها.. ولم نعد نسمع عن رجال أعمال قدَّموا للمجتمع نماذج يُحتذى بها، كما كنا نسمع عن طلعت حرب الذي أنشأ مجموعة شركات بنك مصر، أو عن سيد ياسين رائد صناعة الزجاج، أو أحمد عبود أو غيرهم من علامات الصناعة المصرية.. بل أصبحنا نسمع عمَّن استولى على أموال البنوك أو من هرب بها إلى الخارج أو غير ذلك من النماذج السلبية التي أصبح لها مكان في مجتمعنا.

وفي ظل هذه المعطَيات وانحصار النشاط السياسي في حزب واحد أو تنظيم واحد سواء كان ذلك اتحادًا اشتراكيًا أو حزبًا قوميًا ابتعد غالبية الشعب عن العمل السياسي والمشاركة فيه، مما أدى إلى زيادة الفوضى وعدم الانتماء وعدم احترام للقانون أو الالتزام به، مما أدى بالتالي إلى هذا المظهر غير الحضاري الذي نراه في الشارع المصري.

ومن هذا المنطلق فإن مسئولية الحكومة الجديدة ليست بالسهلة بعد تراكم هذا الكم من المشكلات التي حاولنا إيجاز بعضها في هذه

السطور.. إن تغيير هذا الكم من السلبيات يبدأ باحترام القانون والتمسك به دونما تمييز لأحد أمامه، ومعالجة المشاكل الأساسية من جذورها، ولا ريب أن العملية التعليمية تأتى فى المقام الأول، والقضاء على الفساد فى نطاق ثورة جديدة.. إن المجتمعات بطبيعتها لها قدرة غير منظورة على التمييز بين العمل الجاد والعمل غير الجاد، ونرى فى إدارة دفة الحكم وسيلة لتحقيق مطالبها.. وهى مسئولية كبرى تجد الحكومة الجديدة نفسها فى مواجهتها.. وتتجاوب الشعوب مع الإيجابيات التى تراها على الساحة القومية، كما أنها على الجانب الآخر تنأى بنفسها إذا ما وجدت أن خطوات وخطط حكومتها لا تحقق مطالبها واحتياجاتها الأساسية.. ولا ريب أن المشاركة الشعبية فى أى برامج تضعها الحكومة سيكون له فاعليته.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم.

****

رسالة إلى بنى وطنى!

ما من مرة تطأ قدماى أرض أى بلد متقدم إلا وتشتعل على الفور فى مخيلتى نوازع المقارنة بين ما أشاهده أمامى فى سويسرا - التى أزورها حاليًا- وما تركتُه ورائى على أرض الوطن.. ولعل هذه المفارقة بين الحالتين هى التى دفعتنى إلى كتابة هذه السطور القليلة.. فإن مظاهر التقدم السريع فى مناحى الحياة ومظاهرها واضحة مما يفرض هذه المقارنة التى نحن بصددها. ولا تتقدم الشعوب والأمم إلا بالإيمان بأهمية العمل وتقديس القيام به.. والتقدم والتحضر لا يهبط على المجتمعات من السماء.. بل هو الناتج الطبيعى لمحصلة العمل المشترك للحاكم والمحكوم فى ظل منظومة واضحة من العقد الاجتماعى الذى يكفل للطرفين حرية التحرك وحرية المساهمة فى تشكيل مستقبل الأمة وخطوات تطورها.

وعندما يختلّ هذا العقد الاجتماعى تختل معه جميع المقاييس والتقديرات وتضطرب معه حركة المجتمع بوجه عام.

ففى المجتمعات المتقدمة يأتى احترام القانون على جميع درجاته فى المقام الأول، طالما أن القانون كان نتاج تراضى المجتمع حوله، سواء كان ذلك دستورًا أو قوانين، ويهتم مواطنو الدول والمجتمعات المتقدمة بأن يكون القانون معروفًا لدى الجميع، فالشفافية هى الأساس فى الالتزام بالقواعد والأصول دون أى تمييز لطبقة على أخرى أو أى تفرقة فى الحقوق والواجبات، وهى أسس النظام الديمقراطى الذى يسود المجتمعات

المتقدمة، فقد أثبتت التجربة البشرية أن النظم التى تخرج على هذا المبدأ - سواء كانت نظمًا اشتراكية أو شيوعية أو ديكتاتورية أو فردية أو غير ذلك من النظم التى عرفت على مر التاريخ- قد فشلت فى نهاية المطاف، ولعل انهيار النظام الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى وفى دول شرق أوروبا أمام النظم الديمقراطية الغربية لمثال واضح على هذا الزعم.

ومهما حاولت النظم التى تغفل الحرية واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين البشر الذين خلقهم الله أحرارًا، ودعت الديانات السماوية إلى تأكيد واحترام آدميتهم، إلى الخروج على هذه القواعد، فإن المحصلة هى الفشل، سواء كان ذلك فى مجتمعات غنية أو فقيرة، وما انهيار النازية فى ألمانيا، والفاشية فى إيطاليا، والديكتاتورية فى اليابان -وهى مجتمعات غنية- إلا دليلاً على هذا الزعم، وما انهيار النظم الديكتاتورية في أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية إلا تأكيدًا على ما نشير إليه.

ولا شك أننا فى مجتمعنا نمر فى الوقت الحالى بمرحلة أكثر تعقيدًا عن سابقاتها، فالتدهور الملحوظ فى مَناحى الحياة المختلفة وعدم القدرة على مواجهة المشاكل التى تتزايد يومًا بعد يوم من بطالة وانهيار فى الخدمات التعليمية والصحية، وعدم قدرة المجتمع على مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى، والانهيار الثقافى والفنى، لأمرٌ يدعو إلى وقفة مع النفس والضمير.

وإن كانت الأسباب التى تساق من وقت لآخر لتفسير بل لتبرير هذا التدهور فى مجتمعنا؛ سواء كانت الزيادة المطَّرِدة لعدد السكان، أو الظروف الدولية المحيطة بنا، أو الأوضاع الاقتصادية الدولية أو غير ذلك

من مبررات لا يمكن الاستناد إليها والتواكل بسببها. . وكثير من الدول صغيرها وكبيرها قد استطاعت أن تحقق تقدمًا ملحوظا خلال نفس الفترة وبإمكانيات أقل من الإمكانيات المتاحة لنا. . ولعل مثال الصين هو أكثر الأمثلة وضوحًا فى هذا الصدد، فقد استطاعت الصين بعد أن آمنت بأن التقدم والتنافس على المستوى الدولى يتطلب تغيير كثير من المسلَّمات والمعتقدات التى تمسكت بها لأكثر من نصف قرن، وأن مشاركة طبقات الشعب على اختلاف مستوياتها هى الضمان الأكبر نحو التقدم، استطاعت الصين عن طريق العمل الجاد فى ظل برنامج واضح شارك فى إعداده خبراؤها وخبرة أبنائها المقيمين فى الداخل والخارج أيضًا من تحقيق مستويات للنمو تزيد عما رسمته لنفسها، فقد حققت الصين أكثر من ٩,٥٪ فى العام الماضى بدلاً من ٨٪ التى كانت تتوقع وترمى لتحقيقها، وتأتى سويسرا على رأس قائمة الدول التى استطاعت من خلال نظامها السياسى وقواعدها الاقتصادية والاجتماعية التى استمرت لعقود طويلة تلتزم بها فى ظل عقد اجتماعى وديمقراطية مباشرة يشارك فيها طبقات الشعب المختلفة من تحقيق معدَّلات للنمو يتحدث عنها الجميع ويجنى الشعب السويسرى نتائجها.

وينطبق هذا أيضًا على بلد آخر بدأ حديثا فى تطوير مجتمعه، وهى إسبانيا التى استطاعت خلال العقد الماضى تحقيق معدَّلات للنمو وضعتها فى مَصافِّ الدول الأوروبية الأخرى والأكثر تقدمًا، وكذا تونس وهى بلد عربى صغير ورغم المشاكل المحيطة بها فقد استطاعت تحقيق تقدم واضح فى السنين الأخيرة.

ومصر مهما قيل عن أوضاعها ومشاكلها فإن الطريق إلى التقدم أمامها مفتوح إذا استطاعت أن تحقق التلاحم بين مواطنيها فى ظل منظومة اجتماعية تحترم حقوق الجميع دونما تمييز، والعمل الجاد على تحقيق التغييرات التى يطالب بها أفراد الوطن فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى طال أمد إغفالها بكل شجاعة وقوة.

إن ما تملكه مصر من ثروات طبيعية وشعب عريق له تاريخه فى ميدان الحضارات وقدرات غير محدودة أكدتها مواجهة الأزمات والحروب السابقة عندما أطلقت لشعبها الحريات لَدليلٌ واضح على أن ما ترمى إليه ليس بعيدًا عن الواقع إذا ما خلصت النيات وتأكدت العزيمة.

إن التلاحم بين الحاكم والمحكوم هو الوصفة السحرية للتقدم، ولا يتأتى ذلك إلا بإطلاق الحريات وإلزام الجميع باحترام القانون وحقوق الإنسان، والإسراع بمشاركة فعلية للجميع فى تحمل المسئولية، والعمل على تحقيق أحلام الوطن فى الوصول إلى المرتبة التى تليق به بين شعوب العالم.

إن الهجمات التى تأتى إلينا من الخارج تأتى لقصورنا فى الاعتماد على أنفسنا اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا.. فلا ريب أن الغابة الدولية التى نعيش فيها تعطى الفرصة للدول القوية و«الدولة المارقة» أن تخرج علي القانون الدولى، وأن تهمِّش المنظمات الدولية، وأن تهمل الاتفاقيات الشرعية المتعارَف عليها منذ أمد طويل، وأن تستخدم القوة فى حروب استباقية أو غيرها لتحقيق أهدافها، وما تقوم به الدولة العظمى من جهة والدولة العبرية من جهة أخرى من عربدة على الساحة الدولية، وفى منطقتنا على وجه الخصوص، لم تأت من فراغ، فهو نتاج المخطط الصهيونى الهادف

إلى الاستيلاء على أرض فلسطين والذى خطط له من أكثر من مائة عام، والمخطط اليمينى المتطرف الذى جاء مع المحافظين الجدد مع اعتلاء الحزب الجمهورى للسلطة بالولايات المتحدة. . ويهدف كلا المخططين إلى الاستيلاء على ثروات ومقدرات شعوب المنطقة التى تساهلت فى حماية مصالحها وأهملت مطالب شعوبها والتزمت بنظم مضى عليها الزمن ولم تعد صالحة مع التقدم العلمى والتكنولوجى الذى ازدهر فى العقود الأخيرة.

إن المبادئ الدولية المتعارَف عليها من احترام لحقوق الآخرين، وعدم الاعتداء أو احتلال أراضى الغير، أو استخدام القوة، أو إغفال للقواعد الدولية المتعارَف عليها قد أصبحت فى ظل العولمة وسيطرة القطب الأوحد من «الآثار التاريخية»، فالشعوب التى تتكاسل عن المحافظة على حقوقها وعن العمل الجاد فى سبيل التقدم والرقى سيكون مآلها، كما أكد التاريخ على طوله، الاختفاء. وكم من أمم وشعوب انتهى بها المقام إلى هذه النتيجة.

ولا شك أن دعوة لعقد مؤتمر عام تشارك فيه جميع القوى الوطنية والعلماء والمفكرون وأصحاب الرأى بغرض رسم سياسة لمستقبل مصر فى ظل الأوضاع الدولية القائمة سيكون هو البداية الحقيقية لأى تقدم أو تطوير للأوضاع القائمة.

ولعلنى بهذه السطور وهذه الدعوة قد شاركت فى هذا الطريق الطويل الذى أدعو أن نوفق فيها جميعًا خدمةً لوطننا ولأمتنا وللأجيال القادمة. . إن ما حققته مصر فى الماضى والمتمثل فى حضارتها وتقدمها ليس خافيًا على أحد، وفى قدرتنا أن نحقق من جانبنا ما يؤكد هذا التفوق الذى يشاهده العالم فى آثارنا وفى حضارتنا الماضية فهل من مجيب؟!

هل سنظل فقراء؟

تناولنا من قبل موضوع الفقر فى مجتمعنا. . وها نحن نعاود الكتابة حول هذا الموضوع الذى بدأت مظاهره تتعاظم بشكل ملحوظ فى الفترة الأخيرة. والذى أصبح أخطر المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى، والفقر من الأمراض التى تنخر فى كيان المجتمعات وتؤدى إلى تدهور وبُعد مستمر عن التقدم والرقىّ، ولعلنا نتفق بأننا خلال النصف قرن الماضى لم نحقق تقدمًا يتناسب مع المقدّرات والمعطيات المكفولة لمجتمعنا وذلك بالمقارنة مع غيرنا من المجتمعات التى حققت معدلات أكثر تفوقًا، وإن كان الفقر من الأمراض الاجتماعية التى تنخر فى كيان المجتمعات، وتؤدى إلى تدهور واضح، وبُعد مستمر عن التقدم والتحضر، فإذا سلمنا أن «القدر» قد حبانا بكثير من القدرات الطبيعية وفَّرتها لنا طبيعة موقعنا الجغرافى من جهة وتاريخنا العريق من جهة أخرى، يصبح التساؤل الذى يرد على الخاطر، لماذا هذا الفقر الظاهر وهذا التأخر البادى على المجتمع المصرى؟!

قد لا نختلف كثيراً إذا ما أشرنا إلى أن السبب الأساسى وراء هذا الوضع «الشاذ» هو سوء إدارتنا للقدرات المتاحة لها، وهذا الكم الواضح المهدر من هذه النسبة العالية من المقومات والثروات سواء كانت ثروات بشرية متمثلة فى هذه النسبة العالية للبطالة ومستوى التنمية البشرية من

تدريب وتعلم، والتقدم والتحضر لا يأتى من فراغ، بل هو محصلة الجهود الجادة والدراسات المتعمقة للإمكانيات المتاحة وحسن استخداماتها وإدارتها. . ولا ريب أن أولى خطوات هذه الوسائل هى منظومة التربية والتعليم وما يتبعها من تربية وتدريب للقوى البشرية بما يتناسب مع التقدم العلمى والتكنولوجى.

ففى الوقت الذى قمنا فيه بتغيير نظام التعليم فى مصر مع التغييرات التى أحدثتها ثورة ٢٣ يوليو فى هذا الميدان دون إعداد كاف أو دراسة جدية. . الأمر الذى أدى فى نهاية المطاف إلى هذا التحفظ الذى نحن بصدده، هذا الميدان الهام الذى يمثل عصب التقدم والتطور فى كل العصور وكل الأوقات، فبعد أن كان لنا منذ أكثر من نصف قرن من الزمان نظام تعليم «وطنى» تخرجت من خلاله الأجيال التى تولت مسئولية الوطن فى جميع الميادين طوال هذه الفترة. . إلا أن خياراتنا فى تغيير نظم التعليم القائمة، سواء كانت وطنية أو أجنبية، لم يواكبها اختيارات جدية وأكثر فاعلية، فى تطور وتعليم الإنسان المصرى بل اعتمدت فى المقام الأول على الكم وليس الكيف.

وفى ظل هذا التخبط الواضح فى أهم منظومة للتقدم لأى من المجتمعات أصبح من الطبيعى أن تزداد البطالة مع زيادة عدد السكان وتزداد مظاهر الفقر وتدنِّى الخدمات. . وهذا ما نراه واضحًا على الساحة المصرية، خاصة فى الفترة الأخيرة، بعد أن تراكمت هذه المشاكل وتقاعس المجتمع أو فشل -إذا صح القول- عن مواجهتها! .

أولاً: إن التدهور الملحوظ فى نواحى الحياة المختلفة فى مصرنا العزيزة سواء كان فى الميدان الزراعى. حيث ضاع منا حوالى مليون وسبعمائة ألف فدان من الأراضى الزراعية الخصبة التى تبلغ مساحتها ٦ ملايين فدان خلال النصف قرن الماضى لسوء اختياراتنا فى هذا الميدان، مما ترتب عليه عدم احترام القوانين والقواعد التى تحكم هذا الميدان الهام، وكذا ميدان الصناعة الذى أممناه دونما إعداد، وحولناه إلى قطاع عام تمكن منه أهل الثقة مما أضاع ما كان لدينا من صناعات نسيجية أو غيرها من الصناعات.

ثانيًا: إن تدنى الخدمات فى الميدان الصحى وفى غيره من الميادين مثل الطرق العامة فى مصر وعدم قدرتنا على تنظيم حتى المرور فى عاصمة البلاد، أو فشلنا فى جمع المخلفات مما جعل من مدننا وقرانا ميدانًا عامًا لهذه المخلفات لأمثلة واضحة على تدنى قدرات الإدارة فى جميع هذه الميادين.

ثالثًا: لا يغيب عن أى مراقب لأحوالنا أن عدم احترام القانون وانتشار التسيب والإهمال العام يمثلان أهم العقبات أمام احتمالات التطور والتقدم.

هناك أسبابٌ وشواهدُ كثيرة أخرى يمكن أن تضاف إلى ما أوردناه فى هذه السطور القليلة.. والتى تؤدى فى مجموعها إلى هذه الصورة من التأخر والفقر البادية فى المجتمع فى الوقت الحالى.

ولا ريب أن المسئولية لا تقع برمتها على السلطة، بل يشاركها فى ذلك جموع الشعب على اختلاف فئاتهم.. فمشاركة الشعب فى المسئولية

سواء كانت سياسية فى ظل منظومة ديمقراطية يتم خلالها تبادل السلطة وتحمل المسئولية أو مشاركة اقتصادية فى صورة تحمل مسئولية وأعباء هذا التطور.. يصبح التقدم والتحضر عملية من الصعب التكهن بها وتقدير حساباتها.

ومن هذا المنطلق أصبح لزامًا علينا جميعًا أن نتخذ من الخطوات ومن المواقف مع النفس والضمير ما يؤدى بنا للخروج من هذا الخندق الذى دخلناه برغبتنا منذ نصف قرن من الزمان، والذى يمثل ردًا على التساؤل الذى اخترناه عنوانًا لهذه السطور القليلة.

****

خطوة تعديل الدستور.. ماذا بعد؟

جاء إعلان الرئيس مبارك عن اقتراح تعديل المادة «٧٦» من الدستور الحالي وإجراء اختيار رئيس الجمهورية في الانتخابات بالاقتراع المباشر والسري، بدلاً من الاستفتاء الذي استخدم كوسيلة للاختيار منذ إقرار الدستور الحالي، بمثابة «عصا موسى» فقد ابتلعت، وقضت على كافة المقترحات التي كانت على الساحة سواء كانت مقترحات محلية أو مقترحات محلية أو مقترحات وافدة علينا من الخارج تحت دعاوى عدة أولاها وأهمها نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية!!.

ولقد سارع فور إعلان السيد الرئيس عن اتجاهاته ومقترحاته الخاصة بالاستفتاء العام، عدد غير قليل ممن يتحركون على الساحة السياسية وممن كانوا يسعون جاهدين إلى تبيان صعوبة تحقيق هذا التغيير الأساسي في الدستور قبل الانتخابات القادمة وكانوا يسوقون لنا على صفحات الجرائد اليومية وفي المؤتمرات التي عُقدت بين الأحزاب القائمة حاليًا، والتي شاركت في الحوار الوطني.. الكثير من المبررات والأسباب تأكيداً لهذا الموقف.. خاصة بعد أن كان السيد الرئيس قد أشار في أحد تصريحاته بأن هذا التغيير سابق لأوانه، ولا مبرر له في الوقت الحالي، بل أنه باطل.

والمعروف أن هيئة المنتفعين كانت مستعدة ومتوافقة مع مبدأ الاستمرارية للأوضاع القائمة.. فهي المستفيد الأصلي من هذا الوضع وهذا

الاستقرار، الذى يخدم مصالحها ويحقق لها الاستمرارية فى مواقعها وفى نفوذهـا الذى استمـر لفتـرة أكثـر من طويلة.. بل وصل إلى حـد قفل الأبواب والفرص أمام الأجيال القادمة، والشباب فى المجتمع المصرى، مما أدى إلى هذا الابتـعاد الذى نراه على الـساحـة الوطنية، ومن مـشاركـة الشباب بوجه عام فى الحياة العامة الجادة، وعلى رأسها الحياة السياسية،

ويشعر أى متابع لما يجرى حولنا أن الأصوات العالية والمبالغات اللغوية التى نراها ونسـمعـها يومـيًـا فى كافـة وسائل الإعـلام المرئية والمقـروءة والمسموعة تأتى من جـانب هؤلاء، ومن معظم من كانوا يرون أن الوقت لم يعد مناسبًا لإجـراء أى تغيير أو تعديل فى الحياة السيـاسية المصرية فى الوقت الحالى.. حتى لا يفهم أن هذا التغيير أو التعديل قد جاء استجابة للضغوط الخـارجية التى جاءت بعـد أحداث سبتمـبر ٢٠٠١ وجاءت مع اقتـراحات الشرق الأوسط الكبـير، وغيـره من المقترحـات التى ساقتـها الولايات المتحدة وإدارتها الحالية ومحافظوها الجدد، الذين يرون أن الوقت قد أصبح مناسبًا لتحقيق مشـروعهم «القرن الأمريكى» بعد سقوط الاتحاد السوفيتى بنظامه الشيـوعى وانقلاب دول شرق أوروبا إلى الاتجاه المعاكس لما كان قائمًا طوال النصف قرن الماضى، ومنذ انتهـاء الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين شرقى وغربى.

والتعديل المقترح كما أراه باعتبارى مواطنًا مصريًا ما هو فى واقع الأمر إلا استجابة ذكـية من جانب رئيس الجمهورية بما عرف عنه من حـساسية وطنية لنبض الشارع المصرى والمطالب الجماهيرية، التى ازدادت نبرتها فى الشهـور الأخيـرة، وأصبح صوتهـا أكثـر وضوحًا والتى تطـالب بإجراء

تعديلات وتغييرات جذرية فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصرية، لإخراج الوطن من حالة الركود والجمود الواضحة التى أدت إلى هذا التدهور الملحوظ الذى نحن بصدده، فى كثير من مناحى حياتنا العامة مما جعل خروجنا تدريجيًا عن مسيرة التقدم والتطور على المستوى العالمى، وما يخيفنا جميعًا أن هناك دوائر متعددة الساحة الوطنية قادرة بحكم خبرتها الطويلة ونواياها غير «الواضحة» على قلب الأوضاع وإفراغ أى مقترحات أو مواقف من مضمونها، ومن أهدافها، بغرض عدم تعريض مصالحها ومواقعها للخطر.. ولا ريب أن هذه المجموعات من الخبراء فى القانون وفى السياسة قادرة على تزيين أى مقترحات يتقدمون بها فى تحييد خطوات التعديل الدستورى المقترح بما يخالف المقصود من اقتراح الأصلى، فأى قارئ لما ورد على لسان رئيس الجمهورية فى هذا الصدد فى أثناء زيارته لمحافظة المنوفية، حيث أعلن عن هذا الاقتراح، يلاحظ بساطة ومحدودية التعديل المقترح، وهو إجراء انتخابات مباشرة سرية لاختيار رئيس الجمهورية فى الانتخابات القادمة وما بعدها.. وهو تطور جذرى لما كان قائمًا طوال السنين الماضية ومنذ ثورة ٢٣ يوليو على وجه التحديد وبعد إعلان النظام الجمهورى فى مصر.

ويخطئ من يتصور أن الخطوة التى أعلنها رئيس الدولة يمكن أن تُفرغ من محتواها، فالشعب المصرى بطبيعته على وعى تام لما يتعرض لمصالحه ومستقبله.. ولن يتمكن حيتان المتفعين مهما كانت حرفيتهم من تفريغ هذه الخطوة التاريخية من محتواها.

وإن كانت صحافتنا منذ إعلان خطوة تغيير الدستور قد أوردت مقترحات وتفسيرات قانونية عدة، وأمثلة عمّا يحدث مع هذا الشأن مع غيرنا من بلاد العالم شرقًا وغربًا، إلا أن واقع الحال أن القيادة السياسية قد نجحت فى تبيان أن التغيير والتعديل فى مصر - سواء فى الماضى أو فى المستقبل - يأتى باستمرار من الداخل سواء كان ذلك فى صورة ثورة، كما حدث فى أوائل القرن الماضى فى ثورة ١٩ أو كان فى منتصف القرن عندما قام الجيش المصرى بحركته التى أشعلت ثورة ٢٣ يوليو.. أو كان غير ذلك من التغييرات الجذرية، التى مر بها المجتمع المصرى فى تاريخه الحديث.. وما اقتراح تعديل المادة ٧٦ من الدستور الذى فاجأ به الرئيس الكثيرين فى ٢٨ فبراير ٢٠٠٥ إلا إحدى هذه الخطوات البارزة التى سيجلها التاريخ.

وفى نهاية هذه العجالة التى رأيت أن أشارك بها فيما يجرى على الساحة الوطنية، فإن دور المجتمع المصرى وهيئاته المتعددة وجمعياته المدنية والشعب المصرى بوجه عام، تقع على عاتقها مسئولية تاريخية، وهى حماية الاقتراح الذى أعلن عنه رئيس الدولة ودعا فيه إلى بداية تغييرات أساسية فى الحياة السياسية المصرية بدأ بتعديل المادة ٧٦ من الدستور التى تنظم اختيار رئيس الدولة، وصولاً إلى الآمال والأهداف التى يطالب بها جموع الشعب منذ فترة من الزمان. وإن كانت خطوة التعديل تمثل أول لبنة فى هذا البناء الجديد، فإن إيمان الشعب بمستقبله وتجاوب رئيس الدولة مع هذا الشعور الوطنى، ضمانٌ واضح لتحقيق تقدم واعد فى طريق الديمقراطية وحياة سياسية مستقرة يحتّرم فى ظلها حقوق الإنسان

ويقدس في قواعدها ومبادئها احترام القانون ومساواة الجميع أمامه دون أى تمييز لأى فئة من فئاته.

إن الآمال التى أوجدتها هذه الخطوة ستؤكد مرة أخرى أمام الجميع أن حيوية الشعب المصرى على مر السنين لا يمكن أن تصدأ أو أن تشيخ.. وأن أقدس علاقة بين الحاكم والمحكوم هو تجاوب القيادة مع مطالب الشعب وتقدير الشعب للخطوات المخلصة من جانب قيادته..

والشاعر أبو القاسم الشابى قال:

إذا الشعب يومًا أراد الحياة　　　فلا بد أن يستجيب القدر

****

نحن.. وسيناريو أوكرانيا

عندما بدأت الإدارة الأمريكية الحالية ومحافظوها الجدد طرح التساؤلات الجديدة عقب مفاجأة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ على نفسها وعلى غيرها من صناع وباحثى السياسة فى الولايات المتحدة مثل لماذا يكرهوننا؟! أو: من ليس معنا فهو ضدنا!! وإعلان الحروب الاستباقية ضد الأعداء المحتملين، أو غير ذلك من تساؤلات ترددت على ألسنة المسئولين فى الإدارة وفى البيانات التى ألقاها الرئيس بوش!! وجدت هذه المراكز البحثية سواء كانت «راند» أو «كارتيجى» أو «أمريكان انتر بيزيز» أو فلاسفة اليمين المحافظ أن هناك خطأ شائعًا استمرت الإدارات السابقة - سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين - فى التمسك به، وهو الارتباط بالقادة والسياسيين والأحزاب الحاكمة والحكومات القائمة، طالما أن هذه العلاقات تحقق لها أهدافها وتضمن لها استمرارية مصالحها وضمانها!!

إلا أن هذه السياسة على مر الوقت منذ أثبتت فشلها وأدت إلى زيادة الشعور الشعبى ضدها، وفى كثير من الدول سواء فى أمريكا اللاتينية أو فى الشرق الأوسط أو فى آسيا أو حتى فى أوروبا نفسها، رغم الارتباطات التقليدية والتاريخية التى تربط الولايات المتحدة بهذه القارة العتيقة.

ومع إعلان الحرب ضد الإرهاب وبدء أولى حملاته على أرض أفغانستان فى ظل شعارات جديدة، من نشر الديمقراطية أو إشاعة الحريات أو احترام حقوق الإنسان!! أو غيرها من شعارات جذابة وأقرب

إلى آمال وتطلعات الشعوب التى تقع تحت سيطرة حكومات ونظم سياسية غيـر ديمقراطيـة ولا تلتزم بحقـوق الإنسان، أو غيـرها من المطالب التى تتردد على ألسنة الشـعوب وقواها المهضـومة الحقوق التى لا تجـد وسيلة لتحقيق آمالها وأهدافها المشروعة.

ولقد نجحت هذه السياسة المشـاركة للشعوب فى مطالبها، والتى أدت مع غيرها إلى سـقوط النظم الشيوعية فى دول شـرق أوروبا وعلى رأسها النظام السابق فى الاتحاد السوفيتى.

ولعل أقرب الأمـثلة لهذه السـياسـة الجديدة التى تستـخدمـها الإدارة الأمريكية الحالية، ومشايعةً من جانبـها لأهداف الشعوب من جهة وتحقيقًا لأهدافها من جهة أخرى ما حدث فى فـترة الانتخابات الأوكرانية الأخيرة والميل إلى جانب المعـارضة الأوكرانية ضـد السلطة، وما ترتب على ذلك من شيوع ما أطلـق عليه «الثورة البرتقالية السلميـة» ضد النظام القائم فى أوكرانيا والموالى للاتحاد السـوفيتى. . ومشايعة المعارضـة وتأييدها بجميع الوسائل المـادية والمعنوية بغرض إحـداث التغيـير الذى تطالب بـه القوى المعارضة، واستخدام الشعارات البراقـة ما بين نشر الديمقراطية أو إفساح مسـاحة الحريات وحـقوق الإنسان وتبـادل السلطة، الأمر الذى أدى إلى إعادة الانتخابات فى مرحلتها الثانية وفرض رأى المعارضة وتشجيع القوى الأوروبية والفـلسفة الأمـريكية الجـديدة على إخراج أوكـرانيا من عـباءة السيطرة الروسية التقليدية.

وقد أدى هـذا النجاح الواضح للسـيناريو أو البرنامج الجـديد للإدارة الأمـريكية فى أحـداث أوكـرانيا أخـيرًا إلى تشـجـيع الإدارة الأمريكيـة

ومحافظيها الجدد على طرح برنامجهم لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات فى ظل ما أطلقوا عليه الشرق الأوسط الكبير وتغيير الواقع فى منطقة الشرق الأوسط. هذا الواقع الذى أخرج هذه الأعداد من الناقمين والكارهين للولايات المتحدة وسياستها.

ولعل ما جاء على لسان الرئيس بوش فى خطابه الشهير بمناسبة نجاحه فى الانتخابات وبداية مرحلة ثانية لحكم الحزب الجمهورى تحت قيادته، وكذا فى بيانه بمناسبة بداية هذه المرحلة فى خطاب حالة الاتحاد والتى أشار فيها أكثر من مرة إلى «أهمية التجاوب مع مطالب الشعوب التى تطالب بالتغيير والتى تطالب بتطبيق الديمقراطية»، وتبادل السلطة وتشجيع قطاع ودور الجمعيات الأهلية فى خدمة المجتمع ومشاركة المرأة فى الحياة العامة وهى كلها تدخل فى نطاق المطالب التى تطالب بها الشعوب فى كثير من دول العالم التى تقع خارج نطاق المجتمعات الديمقراطية الغربية.

ولعل الأحداث التى تجرى على الساحة اللبنانية والتى بدأت تتصاعد بشكل ملحوظ خاصة بعد حادث اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريرى وازدياد نبرة المطالبة لسوريا بتطبيق القرار الذى أصدرته الأمم المتحدة رقم ١٥٥٩ الذى يطالب الحكومة السورية بسحب قواتها من لبنان.. وهى المطالب التى تتبناها المعارضة اللبنانية، وتشجيع هذا الاتجاه وتأييده فى الخطابات التى ألقاها الرئيس بوش أثناء زيارته الأخيرة لأوروبا، لرأب الصدع الذى أصاب العلاقات الأمريكية الأوروبية بسبب أحداث العراق وغزوه واحتلال أراضيه بعيداً عن الشرعية الدولية.

وبدأت أوروبا من جانب آخر تتجاوب مع المشروع الأمريكى الجديد الذى نجح فى أوكرانيا، لكى يطبق فى حالات أخرى وبصور تتناسب مع كل حالة على حدة. . وما يجرى على الأرض اللبنانية فى الوقت الحالى تأكيدٌ لهذا الاتجاه ولهذا السيناريو!!

ويخطئ من يتصور أن المرحلة القادمة فى الشرق الأوسط لن تشهد تغييرات بعيدة المدى مبنية على هذا السيناريو الأوكرانى!!

وما نراه على الساحة المصرية فى المرحلة الحالية من محاولات متكررة لجر مصر إلى هذا الاتجاه وتشجيع القوى التى تنادى بنفس المطالب التى أعلنتها الولايات المتحدة وجاءت فى برنامجها للشرق الأوسط الكبير أو غيره من المشروعات ولعل تأجيل الاجتماع الذى كان متوقعًا عقده فى أوائل شهر مارس ٢٠٠٥ ويجمع ما بين الدول الثمانى الصناعية والدول العربية لبحث خطوات التعاون بينها فى نطاق القرارات التى صدرت عن الاجتماعات السابقة التى عقدت فى «تكساس» بالولايات المتحدة فى العام الماضى، وكذا التدخل غير الدبلوماسى من جانب وزيرة خارجية أمريكا «رايس» فى المؤتمر الصحفى مع وزير الخارجية المصرى أثناء زيارته الأخيرة لواشنطن، لأمثلة واضحة على هذه الاتجاهات الأمريكية فى ركوب موجة مطالب الشعوب بعد أن كانت تساير السلطة والحكومات فى الماضى!!

ونخطئ من جانبنا إذا تركنا هذا المخطط الواضح يحقق أهدافه على حساب مصالحنا. فالمطالب الوطنية للإصلاح تسبق الشرق الأوسط الكبير وغيره من المشروعات الواردة إلينا من الخارج.

ولا ريب أن تجاوب الدولة مع المطالب الوطنية - مهما كان الخلاف حولها، وحول قواعدها وأسلوب تحقيقها - سيفوت على المحافظين الجدد وعلى الإدارة الأمريكية تحقيق أهدافها وأطماعها تحت هذه الشعارات البراقة التى لا تخرج فى الواقع عن مطالب الشعوب وأهداف الغالبية من بنى الوطن.

ولقد جاءت مفاجأة رئيس الجمهورية بتعديل المادة ٧٦ من الدستور وإعادة النظر فى طريقة انتخاب رئيس الدولة قبل الانتخابات القادمة وإتاحة الفرصة لانتخابات مباشرة بين أكثر من مرشح، وإعادة النظر فى قانون ممارسة الحقوق السياسية وقانون الأحزاب، وما سيستجد من اقتراحات فى طريق التطوير للحياة السياسية فى مصر بمثابة مفاجأة للجميع فى الداخل والخارج أيضًا، مما يؤكد أن الحياة السياسية المصرية والعلاقة بين القيادة والشعب فى معادلة العقد الاجتماعى المصرى يصعب اختراقها أو إفسادها مهما كانت المغريات والمقدمات.. وستؤكد الأيام أن خطوة القيادة المصرية من جهة وتجاوبها مع المطالب الوطنية ستؤدى فى نهاية المطاف إلى تفريغ المخطط الأمريكى وسيناريوهات المحافظين الجدد من محتواها وإلى الانكسار على أرض الواقع المصرى والحضارة المصرية التى ظلت قائمة على أرض الكنانة منذ أكثر من ستة آلاف سنة، كما إن تجاوب الشعب مع الخطوات الإيجابية من قياداته على مر السنين يصعب اختراقها أو تشتيتها.

****

متى نواجه أنفسنا؟

لعلنا نتفق منذ البداية أن مواجهة النفس من أشق الخطوات التى قد يقدم عليها المرء، فهى تتطلب الكثير من الشجاعة والصدق والقدرة على التغلب على السلبيات، التى قد تتطلبها مواجهة النفس.

ولا تختلف المجتمعات عن الأفراد فى هذا المضمار، فمواجهة الشعوب لنفسها هى أكثر صعوبة وتتطلب درجة عالية من الشفافية والشجاعة، والتضحيات الوطنية والقومية.. ولا ريب أننا نمر فى الوقت الحالى بمرحلة فى تاريخنا، تتطلب منا وقفة مع النفس والضمير لكى نستطيع تحديد الصعاب التى نواجهها والوصول إلى أنجع الوسائل للتغلب عليها، وهو ما يتطلب منا جميعًا درجة عالية من الشجاعة والصدق مع النفس ومع غيرنا.

والمجتمع المصرى منذ أكثر من نصف قرن من الزمان، قد دخل فى مرحلة الثورة على الأوضاع التى كانت سائدة فيه، وسعى فى ظل ثورة ٥٢ إلى تغيير هذا الواقع إلى واقع أفضل بهدف رفع شأن الأمة فى المحيط الدولى.

وإن كانت الثورات على مر التاريخ تضع لنفسها أهدافًا براقة وتطلعات واسعة، ألا أنها فى نهاية المطاف لا تستطيع سوى تحقيق جزء يسير من هذه التطلعات؛ لأسباب عدة قد يكون من الصعب تناولها بالتفصيل فى هذه المساحة المحدودة، وإن كان أهم هذه الأسباب هو التسرع بإلغاء ما هو قائم دونما إعداد مسبق لما سيحل محل ما يتم إلغاؤه.. ويقع فى هذا الخطأ الشائع معظم القرارات التى عرفها التاريخ الحديث، ولا ريب أن

المجتمع المصرى يمر فى الوقت الحالى بمرحلة تكاثرت فيها المشكلات والسلبيات، التى أصبحت تشد المجتمع مع تفاقمها إلى الوراء بدلا من أن تؤدى قدرات المجتمع البشرية والطبيعية فى تقدم المجتمع إلى الإمام.

ومن أوضح الأخطاء التى تقدم عليها الثورات التى تسعى إلى إزاحة الظلم عن طبقة أو طبقات عدة من مجتمع وذلك بتميزها لطبقات أخرى على حساب الآخرين، مما ينشىء بطبيعة الحال انشقاقا، وتميزا بين أفراد المجتمع مما يضعف فى نهاية المطاف أهم منظومة لحماية المجتمعات؛ وهى منظومة الانتماء للوطن ولا يختلف فى هذا الصدد إذا كان هذا التميز عرفيا أو اجتماعيا أو دينيا فالنتيجة فى نهاية المطاف واحدة وهو شعور عدد من أبناء الوطن أن الوطن أصبح لغيرهم ولم يعد وطن الجميع.

ولا ريب أن عدم مواجهة النفس من وقت لآخر بل ومحاسبة النفس أيضا يترتب عليه تراكم السلبيات التى تنشأ فى المجتمع نتيجة لهذه للممارسة وإذا أردنا أن نسوق مثالا واضحا على ذلك فى مجتمعنا فهى سياسية التربية والتعليم التى نمارسها منذ أكثر من نصف قرن من الزمان فعلى الرغم أن الهدف الأساسى الذى لجأت إليه الدولة منذ البداية هو إتاحة الفرصة أمام الجميع التعليم، وعدم قصر ذلك على الطبقات القادرة، على تكاليف هذه الخدمة الوطنية وذلك بإتاحة حرية ومجانية التعليم للجميع إلا أن الممارسة قد أدت فى نهاية المطاف إلى ما نراه على الساحة فى الوقت الحالى من تشتت منظومة التعليم وعدم قدرة النظام الحالى على إتاحة خدمة مناسبة فى ظل نظام قومى يهدف لخدمة الوطن، فلم تتغير نسبة الأمية كثيراً بل انضم عدد آخر إليها كما إن مستوى التعليم

قد انخفض كثيرا وانعدم مستوى التربية وخاصة بعد ضياع دور الأسرة فى خضم المعضلات الأخرى التى نواجهـها من غلاء وبطالة وتدنى الخدمات الطبية والاجتماعية وغيرها.

وعادت الدولة إلى الأوضاع التى ثارت عليها فأنشأت المدارس الأجنبية مرة أخـرى وأقامت الجامـعات الألمانية والإنجليـزية والفرنسيـة إلى جانب الجامعة الأمـريكية وضاعت الجامعات المصـرية، والمفروض أن تتحكم فى المستوى العلمى والثقافى للمجتمع وأصبح لدينا مـجموعات متفرقة وغير متجـانسة من الشباب الذى يبعـد كثيرا عن الانتمـاء الوطنى، وزاد التنافر بين هذه المجموعات مع زيادة الجامعـات الخاصة والمكاتب والشركات التى تمارس العملية التعليمية عن بعـد دونما ارتباط واضح أو دراسات متجانسة ويرجع ذلك أساسا إلى افتقـار البديل المدروس للنظام الذى كان قائما فى الماضى والارتجال فى الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

ولا يختلف هذا عمـا حدث فى الميدان السياسى الداخلى فـعندما ألغيت الأحزاب فى المراحل الأولى الثورة لم يكن هناك بديل مـدروس فكانت هيئة التحرير ثم الاتحـاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى ثم المنابر والأحـزاب القائمة والتى لا تمثل فى مجـموعها كـيانا سياسـيًا يمكن أن يحقق مـيدانا للتنافس الشريف، فى أى عملية ديمقراطية تضمن المجتمع تقدمه. . وتناولت العملية الانتخابية ما بين تمييز لطبقة العمال والفلاحين عن غيرها دونما أعداد أو حتى مفهوم لمعنى هذا التمييز، حتى لو كان هناك غبن قد وقع على هذه الطبقة فى مرحلة سـابقة فلا يبـرر ذلك غبنا آخـر على طبقات أخـرى وهو ما نراه فى الوقت الحالى وما أدى إلى السلبية إزاء العملية الديمقراطية بالمنظور الحالى.

وهناك أمثلة كثيرة قد تضيق بها هذه السطور التالية، ولكن الذى يعنينا فى هذا المقام هو توضيح أهمية مواجهة النفس التغلب على هذه المعضلات التى قد يؤدى إهمالها أو عدم تقدير مخاطرها لآثار سلبية على المجتمع كله.

وإذا أضفنا إلى هذه السلبيات الداخلية سواء فى الميدان السياسى أو فى الميدان الاقتصادى الذى زادت مشاكله ومعضلاته. أو فى الميدان الاجتماعى الأخطار القادمة لنا من الخارج وخاصة بعد احتلال العراق فى ظل ما أطلق عليه تحرير العراق وسيطرة الدولة الكبرى الوحيدة على الساحة الدولية ومحاولة فرض معتقداتها وسياستها على الجميع باستخدام منطق القوة بدلا من قوة المنطق وانحسار دور الأمم المتحدة التى ظلت سندا للدول الصغيرة والفقيرة منذ إنشائها فى الأربعينيات من القرن الماضى، وضياع دور المعسكر الشرقى فى خلق التوازن الدولى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والنظام الاشتراكى الشيوعى ومحاولة تغيير خريطة الشرق الأوسط مرة أخرى على غرار ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى فى اتفاق سايكس بيكو.

كل ذلك فى مجموعه يدعونا إلى الإسراع إلى وقفة مع أنفسنا ومحاولة جادة لرسم خريطة الطريق لمستقبلنا، فلم تعد الأوضاع الدولية كما تبدو فى هذا العصر قادرة على مساعدة من لا يتحرك فى سبيل مسايرة العصر ومسايرة التقدم العلمى والتكنولوجى، وكما قال شاعرنا العظيم: «وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابا».... **فهل تكون لنا وقفة مع أنفسنا!!**

هذه هى المجموعة الأولى من الموضوعات التى أخذتها تحت هذا العنوان ... وسيتبع ذلك بإذن الله مجموعة أخرى تحت عنوان آخر فى المستقبل القريب.

وفقنا الله سبحانه وتعالى

الفهرس

رقم الإيداع: ٧٧٧٢ لسنة ٢٠٠٥
الترقيم الدولى: I.S.B.N.:977-241-661-1